وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجيلالي بونعامة - خميس مليانة
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
قسم العلوم الإجتماعية

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة
المجلس العلمي
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

مطبوعة بيداغوجية

# محاضرات لطلبة السنة الأولى ليسانس

## (جذع مشترك) -علوم اجتماعية-

مقياس: مدخل إلى الديموغرافيا

الدكتور: مصطفى عمران

السنة الجامعية: 2023 - 2024

## فهرس المحتويات


| محتوى الملف | الصفحة |
|---|---|
| **المحور الأول: مدخل إلى الديموغرافيا** | 4 |
| -علم الديموغرافيا | 5 |
| -علاقة الديموغرافيا بالعلوم الإجتماعية | 7 |
| -المؤشرات الديموغرافية | 9 |
| **المحور الثاني: النظرية المالتوسية** | 16 |
| نظرية مالتوس. | 17 |
| -قانون السكان | 20 |
| -قوانين الفقراء : إنتقاد مالتوس | 24 |
| -التربية | 29 |
| -نظرية Boserup: نقيض نظرية مالتوس | 32 |
| -مالتوس وبوزروب: خلاصة الأفكار | 33 |
| **المحور الثالث: نظرية التحول الديموغرافي** | 34 |
| -التحول الديموغرافي | 35 |
| -العوامل المفسرة لعملية الإنتقال الديموغرافي | 29 |
| -أسباب إنخفاض الوفيات | 38 |
| -أسباب إنخفاض الولادات | 39 |
| **المحور الرابع: السياسات السكانية** | 43 |
| -السياسة السكانية المالتوسية | 44 |
| -السياسات المشجعة للولادات | 46 |
| -سياسات الهجرة | 47 |


المجلس العلمي

| | |
|---|---|
| -السياسة السكانية في الجزائر | 48 |
| **المحور الخامس: ديموغرافيا الجزائر** | 45 |
| -تطور بنية السكان في الجزائر | 46 |
| -الولادات، الوفيات والنمو الطبيعي | 60 |
| -الزواجات | 64 |
| -الخصوبة | 66 |
| -التخطيط العائلي | 67 |
| **المحور السادس: أهم مصادر المعطيات في الديموغرافيا** | 75 |
| -التعداد العام للسكان والسكن | 76 |
| -مفهوم التعداد | 76 |
| -أسلوب تنفيذ التعداد | 79 |
| -خصائص التعداد | 80 |
| -الإحصاء العام للسكان والسكن في الجزائر 2008 | 90 |
| -الحالة المدنية | 93 |
| -تاريخ الحالة المدنية في الجزائر | 94 |
| -المسوح السكانية | 97 |


المجلس العلمي

المحور الأول

# مدخل إلى علم الديموغرافيا

**علم الديموغرافيا**

يعتبر الفرنسي جيلارد أول من إستخدم كلمة ديموغرافيا وهي كلمة يونانية تنقسم الى قسمين: ديمو وتعني: السكان، غرافيا وتعني: الكتابة وعندما نربطهم ببعض يكون معناها الكتابة عن السكان. وللديموغرافيا تسميات مختلفة من بينها علم إجتماع السكان وعلم السكان.
فعلم السكان أو الديموغرافيا هو علم ظهر في القرن التاسع عشر وهو علم كمي يهتم بالدراسة العلمية للسكان من حيث عدة جوانب ومن أهمها: الحجم، البناء، النمو، الخصوبة، الولادات، الوفيات، الزواجات، الهجرة، توزيع السكان والكثافة السكانية.

فبشكل عام يهتم علم الديموغرافيا بالقضايا السكانية من خلال محورين أساسيين: يتعلق المحور الأول ببناء السكان (حجم السكان، توزيعهم وتكوينهم)، ويقصد بحجم السكان عدد الأفراد المقيمين في مكان معين ووقت محدد. أما المحور الثاني يتعلق بتغير السكان (نمو السكان، زيادة السكان وسلوكات السكان).

أما في الفكر الإجتماعي رغم أن تسمية الديموغرافيا أو علم السكان لم تكن موجودة إلا أن هناك الكثير من المفكرين على مر العصور تناولوا موضوع السكان من جوانب متعددة ولاسيما من حيث الحجم والتركيبة والتوزيع والتطور. كما ربط هؤلاء المفكرون القضية السكانية بجوانب أخرى تخص المجتمع مثل البعد الإجتماعي (العلاقات بين الطبقات) والسياسي (نشأة الدولة وتسييرها) والإقتصادي (الإنتاج الزراعي والتجارة). ومن بين المفكرين القدامى الذين تناولوا موضوع الدراسات السكانية:

**<u>-أفلاطون:</u>**

وكانت فكرته الأساسية_حول العدد الأمثل للسكان وهو5040 نسمة".
ففي كتابه الشهير "الجمهورية" أشار إلى أنه ينبغي على الحكام أن يثبتوا عدد السكان في المدينة عند حد أمثل، ويقول أنه لا يمكن القيام بزيادة السكان عن الحد الأمثل مهما يكن لأي سبب من الأسباب. في كتاب "القوانين" بدأ يعرض الموضوع بصورة أكثر تفسيرا، وأشار الى العدد الأمثل للسكان الذي ينبغي أن يكون موجود في المدينة وهو 5040 نسمة من

الأحرار (العبيد لا يدخلون في العدد). وقد إختار هذا العدد لأنه يقبل القسمة على كل الأعداد من 1 إلى 11

كما يقبل أيضا القسمة على العدد 12 حيث كان يرى أفلاطون ان عدد المناطق السكانية الموجودة في المجتمع ينبغي ان تنقسم الى 12 جزء وكل جزء يكون فيه عدد متساوي من السكان.

كان يرى أفلاطون أنه إذا زاد عدد السكان عن5040 ينبغي على المجتمع أو على الحكام ان يتدخلوا لإنقاذ هذا العدد عن طريق:

1-تحديد الزواج والنسل.

2-منع الهجرة الى المناطق المزدحمة.

وإذا حدث نقص في عدد السكان عن 5040 ينبغي على الحكام:

1-تشجيع الناس على الإنجاب ومكافأتهم بالمال.

2-السماح للأجانب بالهجرة ومنحهم الجنسية اليونانية.

3-مكافأة الأسر كثيرة الإنجاب بالمال.

من وجهة نظر أفلاطون ان الدولة تستطيع أن تتحكم في عملية المواليد وتنصح الناس في المجتمع بعدم الزواج المبكر والذي يخالف يتعرض للوم والتوبيخ من طرف الدولة. ويمكن إرسال الأعداد الزائدة من السكان الى مستعمرات وهي مناطق بعيدة عن اليونان. إن أفكار أفلاطون حول التحكم في الزيادة السكانية من طرف الدولة يقودنا لتذكر ما يعرف حاليا بالسياسات السكانية التي تنتهجها مختلف دول العالم من أجل التحكم في النمو الديموغرافي. فكان أفلاطون سباقا في طرح مثل هذه الأفكار وذلك بقرون طويلة قبل ظهور فكرة السياسة السكانية المعروفة حاليا.

**-أرسطو:**

إن أرسطو، وهو تلميذ أفلاطون، قدم بدوره أفكارا أكثر واقعية من أستاذه والتي تخص القضية السكانية حيث ركز على ثلاثة نقاط وهي توزيع السكان، نمو السكان وحجم السكان. قسم المجتمع إلى 3 أقسام وهي: الأسرة، القرية، المدينة. حيث يرى أن تجمع مجموعة من الأسر تتشكل قرية ومن خلال تجمع مجموعة من القرى تتشكل مدينة، ومن خلال تجمع

مجموعة من المدن تتشكل دولة. كما قام بتوزيع السكان على المهن المختلفة في المجتمع والمهن عند أرسطو تنقسم إلى نوعين هما: مهن طبيعية مثل الزراعة، الصيد وتربية الحيوانات ومهن غير طبيعية مثل التجارة والصناعة.

**-إبن خلدون:**

قال ابن خلدون ان هناك مرحلتين تمر بها المجتمعات في تطورها وهي: "**مرحلة الزيادة**" والتي

تتميز بزيادة المواليد وإنخفاض الوفيات بسبب التحسن في نشاط المجتمع والعمل بجد ويستمر هذا المجتمع في زيادة سكانه الى أن يصل الى المرحلة الثانية والتي يعتبرها ابن خلدون "مرحلة النقصان" والتي ينخفض فيها عدد المواليد ويرتفع عدد الوفيات، فتظهر المجاعات والأوبئة والإضطرابات وبالتالي يقل النشاط ويقل السكان إلى أن يأتي وقت يختفي فيه المجتمع ويظهر مجتمع جديد.

## علاقة الديموغرافيا بالعلوم الإجتماعية

إن الديموغرافيا مرتبطة إرتباطا وثيقا بالعلوم الإجتماعية الأخرى وذلك لسبب موضوعي وهو أن الديناميكية الديموغرافية تؤثر وتتأثر بالعوامل الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية. فمن المنطقي وضع سلوكات السكان في السياق الكلي للمجتمع. أما على مستوى التحليل العلمي فإن هناك الكثير من الأحداث الديموغرافية نجد لها تفسيرا في إحدى الجوانب التالية:

**علم الإقتصاد:** في الجانب الإقتصادي، يمكن مثلا تفسير سلوك الأفراد من حيث الخصوبة بمستوى الدخل كما أن هناك خصائص سكانية في المجتمعات التي تعرف بالغنية تختلف عن خصائص المجتمعات المعروفة بالفقيرة. كما يحتاج الباحث للعديد من المتغيرات والمؤشرات الإقتصادية مثل نسبة البطالة في المجتمع، متوسط دخل الفرد، الثروة، وسائل الإنتاج...إلخ.

**علم التاريخ:** يستعمل الباحث في الديموغرافيا في دراسته لبعض الظواهر السكانية المنهج التاريخي وذلك لتتبع التطور الديموغرافي في مختلف الفترات الزمنية، فمثلا تعتمد دراسة التحول الديموغرافي على ملاحظة التغيرات السكانية في فترات زمنية طويلة.

**علم الجغرافيا:** يرتبط علم السكان بعلم الجغرافيا من حيث مثلا التوزيع السكاني حسب المناطق والبلدان كما أن سلوكات الأفراد والمجتمعات تؤثر وتتأثر بالخصائص الجغرافية كإستخدام الإنسان للموارد الطبيعية وتأثيره في البيئة التي يسكن فيها.

**علم الإحصاء:** بإعتبار أن الديموغرافيا علم كمي فهي تعتمد بصورة كبيرة على علم الإحصاء لتحليل مختلف الظواهر الديموغرافية.

**علم الأنثربولوجيا:** هناك بالفعل علاقة بين هذا العلم والديموغرافيا حيث أن في بعض الحالات نقوم بتفسير الأحداث الديموغرافية بالعادات والتقاليد والثقافة الخاصة بجماعة أو بمجتمع معين.

**علاقة الديموغرافيا بعلم الإجتماع:**

تكمن علاقة الديموغرافيا بعلم الإجتماع من حيث أن كل السلوكات الديموغرافية لها أسباب أو ظروف إجتماعية خاصة والتي تختلف من مجتمع لأخر ومن فترة زمنية لأخرى. فمثلا الزواج كحدث ديموغرافي يخضع لمنطق إجتماعي معين من حيث الإختيار عند الزواج أو السن عند الزواج، وكذلك بالنسبة للخصوبة فإن هناك دائما خلفية إجتماعية من حيث تفضيل الأفراد والعائلات لعدد معين من الأطفال وتفضيل الجنس. كما أن العلاقات الإجتماعية كالعلاقات بين الأجيال والبنية الأسرية كثيرا ما تكون عوامل أساسية في تحليل المتغيرات الديموغرافية. فهنا يجب التذكير بأن الباحث في الديموغرافيا مطالب بأن تكون له معرفة كافية في علم الإجتماع حتى يتمكن من وضع ظواهر ديموغرافية في سياقها الإجتماعي الصحيح. وبالمقابل فإن الباحث في علم الإجتماع يحتاج، عندما يطرح بعض الإشكاليات إلى الديموغرافيا فكثير من المواضيع تتطلب معلومات ذات طابع ديموغرافي تخص السكان بشكل علم، كالقضايا المتعلقة بالبطالة أو الصحة ...إلخ.

# المؤشرات الديموغرافية:

**التركيبة السكانية حسب السن والجنس:**

إن السن والجنس خصائص أساسية للسكان في أي زمان ومكان. ومن المهم معرفة هذه الخصائص لفهم وتفسير السلوكات الديموغرافية والإجتماعية والإقتصادية. فعلى مستوى البلدان مثلا نقول أن هناك مجتمع شاب أي أن هناك نسبة كبيرة من الأفراد ينتمون للفئات العمرية الشابة كما هو الحال للجزائر وبلدان أخرى كثيرة. وهناك مجتمعات عجوزة كما هو الحال في كثير من الدول الأوروبية أين توجد نسبة كبيرة من الأفراد، أكثر من 10% يزيد سنهم عن 65 سنة.

**معدل النمو الطبيعي–معدل النمو الديمغرافي** :هناك أربعة عناصر تتحكم في حجم السكان، هي الوفيات، الولادات، الهجرة إلى الخارج والهجرة نحو الداخل. يمثل الفرق بين مجموع الولادات ومجموع الوفيات في فترة معينة ما يسمى بالنمو الطبيعي للسكان أو الزيادة الطبيعية للسكان في تلك الفترة. وتحسب الزيادة السكانية الإجمالية بإضافة صافي الهجرة (الفرق بين عدد المهاجرين إلى الداخل وعدد المهاجرين نحو الخارج) للزيادة الطبيعية.

ويكون معدل النمو الطبيعي الفرق بين معدل الولادات ومعدل الوفيات الإجماليين، بينما يحسب معدل النمو السكاني بإضافة معدل صافي الهجرة إلى معدل النمو الطبيعي للسكان، حيث يحسب معدل صافي الهجرة بقسمة صافي الهجرة على عدد السكان في منتصف السنة مع ضرب الحاصل في 1000 .

**متوسط العمر عند الإنجاب:** هو السن المتوسط للنساء اللواتي وضعن مولودا في السنة.

**معدل النمو الطبيعي (‰):** هو حاصل قسمة متوسط حجم النمو الطبيعي للسكان على متوسط عدد السكان لنفس السنة.

**السن الوسطي: (Age médian)** وهو السن أين نصف السكان عمرهم يفوق السن الوسطي والنصف الأخر عمرهم أقل.

**نسبة الذكورة (نسبة الذكور إلى الإناث):** إن نسبة الذكورة هي العلاقة بين عدد الرجال وعدد النساء في مجتمع معين، عادة ما يقدم بعدد الرجال لكل 100 إمرأة. في أغلب البلدان نسبة الذكورة عند الولادة هي حوالي 105 لكل 100 إمرأة. بعد الولادة هذه النسب تختلف من بلد لأخر حسب الوفيات والهجرة التي تميز السكان.

في الجزائر كانت نسبة الذكورة سنة 2008... في الشيلي 1995 كانت نسبة الذكورة في الفئة العمرية 60-64 سنة تقدر ب 85، أما بالنسبة لفئة 80 سنة فأكثر كانت النسبة تقدر بـ 54.

$$\text{نسبة الذكورة} = \frac{\text{عدد الرجال}}{\text{عدد النساء}} \times 100$$

مثال: عدد الرجال: 34.749.212

عدد النساء: 33.376.581

**نسبة الذكورة** =(33.376.581/34.749.212)X 100=**104**

**هرم الأعمار:** إن هرم الأعمار هو تمثيل بياني للتركيبة السكانية حسب السن والجنس. أما الأعمدة الأفقية فهي تمثل عدد أو نسبة الرجال أو النساء في كل فئة عمرية. إن مجموع كل الفئات العمرية للهرم تساوي 100% من السكان. فكل سنة تولد مجموعة جديدة من الأفراد وتظهر في قاعدة الهرم أما المجموعات السابقة فهي تصعد إلى الدرجة الأعلى في الهرم. فكلما دخلت المجموعات في سن الشيخوخة فإنها تفقد بعض أعضائها بسبب الموت ويمكن أن تضم أو تفقد أعضاء بسبب الهجرة. فبمجرد النظر للهرم يمكن معرفة عدة خصائص عن السكان كما يمكن مقارنة السكان عن طريق الهرم.

**المعدل الخام للولادات(‰):** هو حاصل قسمة عدد المواليد أحياء المصححة للسنة على متوسط عدد السكان لنفس السنة.

$$\text{معدل الولادات} = \frac{\text{عدد المواليد الأحياء خلال سنة}}{\text{إجمالي عدد السكان في منتصف ذات السنة}} \times 1000$$

**مثال:** عدد المواليد **75**.864

عدد السكان 2.572.314

X1000

**المعدل الخام للولادات**= (75.864 /2.572.314)X 1000=29،5

**معدل الخصوبة الكلي:** هو متوسط عدد الأطفال المولودين أحياء لكل امرأة خلال فترة حياتها الإنجابية مع إفتراض خضوعها لنفس ظروف الخصوبة الملاحظة خلال هذه السنة.

$$\text{معدل الخصوبة الكلي} = \frac{\text{عدد المواليد}}{\text{عدد النساء في سن الإنجاب (15- 49 سنة)}} \times 1000$$

مثال: عدد المواليد: 90.172

عدد النساء في سن الإنجاب 1.514.697

X1000

**معدل الخصوبة الكلي**= (90.172 /1.514.697)X 1000=59،5

**معدل الخصوبة العام حسب السن:** هو حاصل قسمة عدد المواليد الأحياء للنساء خلال السنة في ذات السن على العدد الكلي للنساء من نفس السن.

مثال:

$$\text{معدل الخصوبة العام حسب السن} = \frac{\text{عدد المواليد للنساء في سن (20- 24 سنة)}}{\text{عدد النساء في سن (20- 24 سنة)}} \times 1000$$

مثال: عدد المواليد للنساء في سن (20-24 سنة) 47.537

عدد النساء في سن (20-24 سنة) 582.673

X1000

**معدل الخصوبة العام=**(582.673/47.537)X 1000=81،6

**المؤشر التركيبي للخصوبة (Indice synthétique de fécondité-ISF):** هو متوسط عدد الأطفال المولودين أحياء الذين يتوقع من المرأة أن تنجبهم (أو لمجموعة من النساء) في حياتها إذا عاشت سنوات الإنجاب بنفس خصائص معدل الخصوبة حسب السن لسنة معينة. إن هذا المؤشر يعطي من خلال رقم واحد خصوبة النساء في فترة معينة. مع العلم أن معدلات الخصوبة حسب السن تتغير مع مرور الزمن، وهذا ما يجعل المؤشر التركيبي للخصوبة يتغير من سنة إلى أخرى. ولكن هذا المؤشر من أهم المعايير التي تقاس بها الخصوبة.

**مثال: المؤشر التركيبي للخصوبة في بلد من أسيا**

| الفئة العمرية | عدد النساء | عدد الولادات | معدلات الخصوبة |
|---|---|---|---|
| 19 -15 | 257،0 | 3705 | 14،42 |
| 24 -20 | 314،9 | 24120 | 76،59 |
| 29 -25 | 312،3 | 37119 | 118،86 |
| 34 -30 | 281،9 | 17735 | 62،91 |
| 39 -35 | 257،4 | 4404 | 17،10 |
| 44 -40 | 206،5 | 0512 | 2،47 |
| 49 -45 | 168،3 | 0015 | 0،89 |
| | | | المجموع =293،24 |

المؤشر التركيبي للخصوبة يساوي (5X293،24) /1000= 1,47 طفل لكل امرأة

**المعدل الخام للزواجات:** ويسمى أيضا معدل الزواج هو حاصل قسمة عدد الزواجات للسنة على متوسط عدد السكان لنفس السنة.

$$\text{المعدل الخام للزواجات} = \frac{\text{عدد الزواجات}}{\text{العدد الكلي للسكان}} \times 1000$$

مثال: عدد الزواجات: 379.652

العدد الكلي للسكان: 39.786.565

X1000

**المعدل الخام للزواجات= (**379.652/39.786.565)X 1000=**9،5**

**نسبة النساء المتزوجات:** وهو عدد النساء المتزوجات في سن الإنجاب بالنسبة للعدد الكلي للنساء في سن الإنجاب.

عدد النساء المتزوجات في سن 15- 49 سنة

عدد النساء الكلي في سن 15-49 سنة

X100

**المعدل الخام للوفيات (‰):** ويسمى أيضا معدل الوفيات، وهو حاصل قسمة مجموع الوفيات المصحح سنويا على متوسط عدد السكان لنفس السنة.

$$\text{معدل الوفيات} = \frac{\text{عدد الوفيات خلال سنة}}{\text{عدد الأحياء لنفس السنة}} \times 1000$$

مثال: عدد الوفيات: 251.740

عدد السكان الكلي: 29.877.000

X1000

**المعدل الخام للوفيات** =(29.877.000/251.740)X 1000 =8،4

**معدل الوفيات حسب السن:** يمكن حساب معدلات الوفيات حسب السن من أجل مقارنة الوفيات في أعمار مختلفة من أجل تتبع تطور الوفيات ويمكن كذلك القيام بعملية المقارنة بين البلدان أو المناطق.

$$\text{معدل الوفيات حسب السن} = \frac{\text{عدد وفيات الأفراد في سن 45- 49 سنة}}{\text{عدد السكان الكلي للأفراد في سن 45- 49 سنة}} \times 1000$$

مثال: عدد وفيات الأفراد في سن (45–49) 1.271

عدد السكان الكلي في سن (45–49) 213.345

X1000

**معدل الوفيات حسب السن**=(1.271/213.345)X 1000=6،0

**وفيات الأمهات:** وهو عدد النساء اللواتي يمتن نتيجة للحمل أو الولادة في سنة معينة وذلك لكل 100 ألف ولادة حية في تلك السنة.

$$\text{وفيات الأمهات} = \frac{\text{عدد وفيات الأمهات}}{\text{العدد الكلي للولادات الحية}} \times 100.000$$

مثال: عدد وفيات الأمهات 397

العدد الكلي للولادات الحية 1.217.345

X100.000

**وفيات الأمهات**= (397/1.217.345)X 100.000=32،6

**معدل وفيات الرضع (‰):** هو حاصل قسمة عدد وفيات الأطفال أقل من سنة المصححة خلال السنة على الولادات الحية المصححة لذات السنة.

**إحتمال وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات (‰):** هم إحتمال وفاة المواليد قبل بلوغهم خمس سنوات.

**معدل المواليد أموات (%):** هو حاصل قسمة عدد المواليد أموات خلال السنة على عدد الولادات (مواليد أحياء+ مواليد أموات) خلال نفس السنة.

المحور الثاني

# النظرية المالتوسية

## نظرية مالتوس (MALTHUS)

لقد كانت للثورة الصناعية في إنجلترا أثار كبيرة على المجتمع الإنجليزي. للتحضر الذي وصلت إليه إنجلترا في القرن 18 هو أحد أهم الأسباب التي أدت لإنتشار الفقر. لقد كان يمثل المزارعون حوالي 70بالمئة من مجموع العمال في سنة 1700 وقد إنخفضت هذه النسبة لحوالي 37في المئة سنة 1800، خلال هذه الفترة إرتفع عدد سكان إنجلترا وبلاد الغال من 5800000 إلى 9100000 فقد كان معدل النمو السكاني كل 10 سنوات يقدر بـ 7 بالمئة بين 1750 إلى 1770 وقد وصل إلى 9 بالمئة ثم إلى أكثر من 16 بالمئة في الفترة ما بين 1811 _1821.

إن هذه الحالة الإقتصادية والديموغرافية أدت إلى وجود نقاش في إنجلترا حول هذا الموضوع، فقد إهتم القس توماس روبرت مالتوس بالنتائج الإجتماعية للتحولات التي كانت تعيشها إنجلترا ونشر مؤلفا دون ذكر إسمه سنة 1798. قد يكون مالتوس عمد لعدم ذكر إسمه من أجل أن يحمي نفسه من النقد وفعلا بعد نشر الكتاب تلقى المؤلف الكثير من الإنتقادات وجدلا كبيرا لم يكن ينتظره وكان إسم المؤلف يعكس محتواه ويرد من خلاله على نظريات غودوين و كوندورسي. وقد تضمن المؤلف تحليلا لأسباب الفقر. أدت شهرة الكتاب الغير متوقعة بمالتوس لتنقيح أفكاره عدة مرات فيما بعد.

كان مالتوس يريد من خلال نشر أفكاره الوصول بالمجتمع إلى الكمال ولكنه أشار إلى العوائق التي تمنع حصول ذلك، إن أغلب الأفكار الموجودة في المؤلف الأول معادة في النسخ اللاحقة ولكن مع تغير في الأسلوب وإضافة الحجة مع وجود الصيغة التشاؤمية.

**نشأة روبرت مالتوس (1766-1834)**

ولد توماس روبرت مالتوس في ووتن في منطقة صوراي في إنجلترا وهو الطفل السادس. كانت عائلته تقيم في الريف وتستثمر في الزراعة. تزوج مالتوس في 1804 وتحصل على منصب شغل سنة 1805 كأستاذ في التاريخ والإقتصاد السياسي في مدرسة الشركة الإنجليزية للهند الشرقية.

Essai sur le principe de population :

يذكر مالتوس في تقديم كتابه أنه ألف كتابه بعد حوار مع صديقه. كان مالتوس مهتما بمسألة السكان حيث أنه تحاور مع والده حول الزيادة السكانية وعلاقتها بوسائل المعيشة .قرر مالتوس بعد نشر أول كتابه تعميق بحوثة من خلال تدعيمها بالوقائع الميدانية، كان مالتوس يقر بهذا الضعف في مؤلفه "[...] توقف طويل وتقريبا توقف كلي بسبب نشاط كبير، مع رغبة (ربما من دون حذر) بعدم تأجيل النشر[...]، حالت دون أن يعطي الكاتب لهذا الموضوع الأهمية اللازمة" (جيمس 1979، ص19) من أجل ذلك سافر مالتوس إلى أوروبا وانتظر خمس سنوات لكي ينشر طبعة منقحة لمؤلفه كما كانت هناك طبعة ثالثة سنة 1806 وقد استمر مالتوس بوصف العلاقة بين النمو السكاني والوضعية الإقتصادية لإنجلترا مع إستخدام الأرقام كان يعتقد مالتوس أن منشوراته التي إعتمدت على الإحصاء السكاني الذي أنجز في بريطانيا سنة 1801 وكذلك ملاحظاته في أسفاره لأوروبا على أساسها استطاع أن يكتب مؤلفاته كان يعتقد مالتوس أن تلك الإضافات الميدانية بمثابة الدليل على القانون الذي جاء به حول السكان .كان مالتوس دائما مهتما بدراسة العوائق التي تمنع تقدم المجتمع البريطاني، من خلال طرحه للتساؤل : كيف يمكن تحقيق سعادة الإنسان ؟ كما كان يهتم بتأكيد أفكاره التي جاء بها في المؤلف الأول (1798) والمؤلف التالي (1803).

إن جواب مالتوس عن تساؤله يطبعه التشاؤم ولم يكن يحمل بصورة واضحة الحلول للمشاكل. بالنسبة له هناك عائق رئيسي يمنع تحقيق السعادة وهو قدرة السكان على الزيادة التي تفوق قدرة الأرض على إنتاج الغذاء للإنسان (مالتوس 1807. ص25).

يرى مالتوس أن تقدم الإنسان معطل بسبب الوضعية التي قام بوصفها. إن نقص الغذاء له نتائج مؤسفة خاصة لدى الطبقة البسيطة في المجتمع. إن الفقر ينتج عن عدم التوازن بين كمية الغذاء وعدد السكان، ولكن نوعية العلاقة الموجودة حول هذه المشكلة هي علاقة إقتصادية. كما يبرزه " Jean Marie Poursin" :( إن إهتمامات مالتوس دفعته نحو الإقتصاد السياسي وأن المشاكل المتعلقة بالسكان تهمه من حيث أنها تمثل معطيات أساسية للمشكل الإقتصادي بشكل عام) (1972.ص16).

إن مسألة الشغل تحتل مكانة مهمة في تحليل نسق الإنتاج عند مالتوس. وهذا لا يعتبر إتجاها جديدا فقد كان الشغل موجودا لدى المفكرين الذين سبقوا مالتوس. فعند Petty النمو الإقتصادي متعلق أساسا بنوع النشاط الذي يقوم به السكان كما أقر بأن نسبة الأفراد العاملين في التجارة والصناعة يجب أن تكون في أعلى مستوى ممكن، فقد قام Petty بترتيب الوظائف حسب الأهمية فقد أشار إلى أن دخل المزارع حسبه أقل بثلاث مرات من دخل الصياد (أي أن دخل الصياد يساوي دخل ثلاثة مزارعين). إن هذه الفكرة على عكس ما جاء به القس مالتوس. إن العمال الغير منتجين من خلال العمل الذين يقومون به من إستهلاك يسمحون بوجود طلب فعلي ويضيف أنه في كل دولة يجب أن يوجد أفراد يشتغلون بوظائف مختلفة، أفراد يقومون بشؤون الحكم، جنود لحماية البلاد، قضاة ومحامين.

بالنسبة لـ David Ricardo إن الكمية النسبية للعمل اللازم للإنتاج هو الذي يحدد قيمته. كما إعتمد قانون المنافذ الذي جاء به Jean-Baptiste Say سنة 1803 وهذا ما يشكل أكبر نقطة خلاف بين مالتوس وريكاردو. إن قانون المنافذ أو (قانون Say) يطرح فكرة أن العرض يخلق الطلب. بمعنى أخر أن الإنتاج يفتح منافذ للإنتاج فلا يمكن ان تكون هناك أزمة في الإنتاج الزائد بما أن خلق المنتجات يزيد في الدخل والإنفاق فيرى ساي أن الإدخار يؤدي إلى الإنتاج من جديد.

إن مسألة المال (النقود) عنصر هام في تحليل مالتوس فكان يعتبر أن سعر القمح يتغير حسب تأثير الطلب (مالتوس 1806،ص 82) فمن البديهي أن المداخيل الحقيقية للأفراد تتأثر بتلك التقلبات في الأسعار خاصة أن نسبة أكبر من دخل الأفراد مخصصة لإقتناء

المواد الغذائية لدى الطبقات الإجتماعية الدنيا فعند مالتوس يحتل سوق العمل مكانة بالغة الأهمية في تفكيره الذي يهدف إلى البحث عن السعادة، فمفهوم السعادة عند مالتوس لا يعتمد على عدد السكان بل على كمية الغذاء المتوفر فمن خلال مؤلفاته قام بإضافة تدقيقات إقتصادية ففي الطبعة الثانية لكتابه الأول قام بدراسة سعر المواد الإستهلاكية وفي الطبعة الرابعة والخامسة إهتم بإنخفاض قيمة النقود، بالمعادن، بالقوانين المتعلقة بالحبوب وأخيرا بالثروة. وفي سنة 1820 نشر مالتوس كتابا بعنوان "مبادئ الإقتصاد السياسي" وذلك ردا على أفكار ريكاردو، أما فكرة السعادة المادية فقد أتى بها مالتوس في كتاب يغلب عليه الطابع الإقتصادي وكان بعنوان "مفاهيم في الإقتصاد السياسي" أين بين مفهومه للثروة حيث أنها تمثل كل الأشياء المادية التي يحتاجها الإنسان والتي تطلبت مجهودا من صناعة الإنسان لتلبية حاجاته.

**قانون السكان**

أشار مالتوس أنه لا حاجة للرجوع لكتابه في طبعته الأولى لفهم محتوى أفكاره فقد أعاد أفكاره الأساسية في الطبعة الثانية (1803) فأفكاره واضحة بحيث أنه يحاول الإجابة على سؤالين أساسيين:

1- ماهي الأسباب التي أدت إلى توقف تقدم البشرية، أو زيادة السعادة؟
2- ماهي إمكانية إستبعاد تلك الأسباب التي تعيق ذلك النمو؟ (مالتوس 1803.ص67).

كما يقر مالتوس بأنه ليس هناك سبب واحد فقط وراء تعاسة المجتمع غير أنه أعطى إهتماما خاصا بواحدة من تلك الأسباب التي في نظره كانت غالبا مهملة وغير مفهومة من طرف سابقيه. يقول مالتوس: "إن الهدف من هذه المحاولة (أي الكتاب في الطبعة الثانية) هو أساسا دراسة نتائج قضية كبرى مرتبطة جدا بالطبيعة البشرية [...] القضية التي رأيتها هي التوجه الدائم الموجود لدى كل الكائنات في زيادة أعدادهم أكثر مما تتحمله كمية الغذاء المتوفر لهم"(مالتوس 1803، ص67-68).

إتبع مالتوس منهجين لتبرير أقواله. الأول: يتمثل في إستطلاع فترات تاريخية مخالفة مع ملاحظة المجتمعات في تلك الفترات. أما الثاني: فهو يعتمد على مقارنة (Ratios–، نسبتين) ذات الإرتباط الوثيق بمفهوم السعادة. هذه الأخيرة تتعلق بالسكان والإنتاج الزراعي. إن تفكير مالتوس يقوم على محاولة إيجاد عدد السنوات اللازمة لتضاعف عدد السكان إن لم تكن هناك عوائق لذلك النمو. فوصل إلى نتيجة أن عدد السكان يتضاعف في هذه الظروف كل 25 سنة ويضيف أن من فترة إلى أخرى ينمو عدد السكان بوتيرة هندسية. أما فيما يخص الغذاء فإن الكمية المتوفرة لا يمكنها أن ترتفع إلا بطريقة حسابية في نفس الفترة ففي أحسن الظروف المواد الغذائية لا يمكنها الزيادة بمستوى أكبر إلى الضعف كل 25 سنة فلو كانت الأراضي الزراعية متوفرة من الممكن أن يكون تضاعف لكمية الغذاء، إلا أن الأراضي الجيدة نادرة ولا يمكن إلا أن تزداد ندرة على مر السنين.

بالرغم من أن مالتوس لم يكن مقتنعا بواقعية فرضيته فيما يتعلق بزيادة الطعام، إلا أنه يقارن نسبتين. إن النتيجة حول النسبتين ملفتة للإنتباه: إن عدم التوازن لا مفر منه وذلك بعد فترة قصيرة، إن القدرات الشخصية التي طورها مالتوس من خلال عمله في كامبريدج مكنته من تقوية أفكاره فالمثال الذي إعتمده ينطلق من فرضية أن الأرض مسكونة من طرف مليار نسمة وأن عدد سكان الأرض كل 25 سنة يتضاعف وبعد ثلاثة قرون يصل عدد السكان ليصل إلى أكثر من 4096 مليار نسمة. أما وسائل المعيشة لا يمكن أن تغذي إلا مليار نسمة في المرحلة الأولى. في المرحلة الثانية يوجد الغذاء لـ 2 مليار، في المرحلة الثالثة هناك ما يكفي من الغذاء فقط لـ 3 ملايير فإن الإختلال كبير جدا فهناك 4096 مليار نسمة أما كمية الغذاء لا تكفي إلا لـ 13 مليار نسمة.

إن مالتوس على وعي بعدم واقعية هذه الوضعية التي يتنبأ بها وذلك بسبب وجود قانون أقوى يكون حاجزا أمام إمكانية حدوث هذا النمو السكاني الأقرب إلى الخيال، هذا العائق هو نقص الغذاء. إلا أنه قلما يكون هذا هو السبب في أن تكون كمية الغذاء المتوفر في نفس مستوى عدد السكان إلا في حالة المجاعة. هناك عوائق فورية (Immediate check) هي المسؤولة عن التساوي بين المتغيرين (كمية الغذاء وعدد السكان) تنقسم هذه العوائق إلى نوعين حسب ما جاء به مالتوس وقائية وإيجابية (preventive /positive).

إن العوائق الوقائية تعمل طواعية لمنع زيادة عدد السكان. إن للإنسان، يقول مالتوس القدرة على توقع النتائج المستقبلية فوسائل المعيشة ثابتة والإنسان يعلم عدد الأفواه التي يجب عليه توفير لها الغذاء ويبدي الإنسان خوفا من عدم قدرته على توفير الغذاء لأطفاله.

هناك إعتبارات أخرى تطرق لها مالتوس مثل الشغل الذي سوف يقوم به الإنسان وإمكانية فرض عمل أكثر شقاءا وإستحالة إعطاء نفس مستوى التربية للأطفال وربما إستحالة تلبية حاجاتهم وقد يلجأ الإنسان إلى طلب الإعانة والتبرعات إن حجة مالتوس بسيطة وتعتمد على فكرة أنه يجب على الإنسان أن يأخذ بعين الإعتبار تكلفة الطفل عند إتخاذ قرار الإنجاب. يرى مالتوس أن في المجتمع المتحضر توجد العقبة الأخلاقية (moral restraint) تمنع الزواج المبكر ويعارض في هذا الصدد إتجاه الطبيعة. مالتوس بصفته رجل دين يعتبر أن الزواج هو المسؤول عن الرابط الطبيعي الذي يجعل رجل وإمرأة ينجبان. يمكن لهذه الأفكار أن تجعلنا نعتقد أن مالتوس يشجع العزوبية لكن في حقيقة الامر أنه يعارض بعض الزيجات في بعض الطبقات الإجتماعية الفقيرة التي يعتبرها سابقة لأوانها، مالتوس يعترف أن حرمان شخص ما من إنجاب وتربية إبن يخلق معاناة ولكن هذه المعاناة لا تساوي شيئا إذا ما قورنت بالعوائق (القيود) التي يواجهها السكان.

أما العائق (القيد) الثاني الخاص بالنمو السكاني حسب مالتوس هو مدمر ويتعلق بالوظائف الغير صحية، الأعمال الشاقة، الفقر المدقع، سوء تغذية الأطفال، قلة النظافة، مدن كبرى، والحروب...إلخ. من الواضح أن نمط عيش مالتوس في الريف البريطاني الذي كان يحبه كثيرا أثر في طريقة تحليله. فبعد وفاة والده سنة 1800 عاش في لندن. في تلك الفترة كانت نسبة الوفيات في لندن عالية جدا. قلة النظافة، الأمراض والأوبئة هي عوائق كان يصفها مالتوس بمصطلح البؤس. على النقيض من ذلك فإن الحروب والعقبات الأخرى المتعلقة بالإنسان تشكل عيبا (vice)، إن العقبات (الوقائية) من المجموعة الأولى هي أيضا نتائج لذلك العيب ويمكننا يقول مالتوس: إضافة الحرية الجنسية والخيانة الزوجية .إن إضافته للعائق الأخلاقي في حجته التحليلية راجع إلى الملاحظات التي قام بها حول الشعوب القديمة التي لم تكن لها القدرة على توقع المستقبل بينما يرى أن هناك تقدما في بعض الدول

المتحضرة فالعائق الأخلاقي يمكن أن يكون له فعالية بصورة جزئية لسكان تلك الدول وبهذا تقل المعاناة بسبب إستقرار وسائل المعيشة وعدد السكان.

كان مالتوس يريد أن يبين أنه من الممكن تقدير عدد السكان حسب معايير نطاط الإختلافات الثقافية وكمية الغذاء المتوفرة وأنماط العيش فهذه المعايير هي نفسها التي تكلم عنها مالتوس سابقا: العيب والمعاناة والعائق الأخلاقي هي العوامل المنظمة التي تضبط عدد السكان مع مستوى وسائل العيش. يعطي مالتوس مثالا حول المجتمعات الأقل تقدما مثل زيلاندا الجديدة أين يكون العيب كبيرا حيث يحدث أحيانا أن وسائل العيش تفوق حاجيات السكان، وهذا يُفسر حسب مالتوس بالعنف ضد المرأة ووفاة الأطفال والعادات البربرية لتلك القبائل ففي هذه البلدان عندما تمر بحالة طقس سيئ فإن النتائج الفورية ستكون كارثية فكثرة "العيوب" تضعف المساواة بين الغذاء المتوفر والطلب عليه فإذا كان هناك إختلال فذلك يؤدي إلى المجاعة.

خلال سفرياته إنزعج مالتوس كثيرا أن السكان لا يعرفون مبدأ السكان كما هو الحال في إنجلترا فخلال رحلته في أوروبا الإسكندنافية، في روسيا وألمانيا لم يجد إلا بلدا واحدا تقوم فيه الحكومة بالدعاية للعائق الوقائي وهي دولة النرويج التي كانت حسب مالتوس واعية بمبدأ السكان وذلك خلافا للسويد التي كانت لها نفس الخصائص المتعلقة بالتربة والفصول إلا أن النرويج فقط كانت تطبق سياسات موافقة للقيد الوقائي. من بينها عدم وجود المدن الصناعية الكبرى، التجنيد العسكري للشباب ونقص عدد السكان. يقول مالتوس أنه في بلد يعرف عدد كبير من السكان مقارنة بمساحته فكل فرد يعتقد أن له حظوظا كبيرة في إيجاد عمل إن لم يجد عمل في مكان معين لابد أن يجد عمل في مكان أخر. يقول مالتوس يجب الفهم أن البلدان الأقل تحضرا لا يمكنها اللجوء للقيود الوقائية. إن الحضارات القديمة لم تكن لها القدرة على إستعمال العائق الأخلاقي فهذه الخاصية الغائبة عند الحيوانات هي غائبة أيضا في الحضارات القديمة فيقول أن هناك تطور للكائن البشري يجعله يتوقع النتائج المستقبلية لتصرفاته الحالية حيث العائق الأخلاقي يمكن أن يصبح الحل لمشاكل المجتمع.

**قوانين الفقراء: إنتقاد مالتوس**

كانت إنجلترا معقل الثورة الصناعية، كانت أول ساحات القتال من أجل تقسيم الثروة. تم إنشاء قانون حول الفقراء ولكن حالة الفقر لم تتغير ولم يختفي. فالثورة الصناعية التي تروج لهذا الفقر، هناك خصوم لهذا النظام. يجب معرفة أن تطبيق النظام ترك تطبيقه للجماعات المحلية والكنائس والمساعدة المقدمة للفقراء كانت تختلف من يوم لأخر ومعايير إنتقاء الفقراء كانت تشكل مشكلة وحتى المبلغ المقدم فالنتيجة كانت أن الناس كانوا يتنقلون من قرية إلى أخرى بحثا عن أكبر إعانة. إنتقد **أدم سميث** ولاحظ أن قانون الفقراء يمنع حركة اليد العاملة فالعمال مرتبطون بالكنائس التي تدفع لهم الإعانات وبالتالي لا يبحثون عن عمل فهذا النظام ينتج اللامساواة من حيث الدخل في المجتمع وهذا ليس في مصلحة الفقراء وبما أن مالتوس كان قسا فقد كان على دراية بكل عمليات الإعانة المقدمة للفقراء لكنه حسب مالتوس أصبح المحرك الأساسي لنقد هذا النظام على المستوى العام، وجه مالتوس أول نقد لهذا القانون من حيث أنه كان يضعف الحرية في إنجلترا.

القيد الوقائي موجود ولو بقوة مختلفة في كل الطبقات الإجتماعية. إن الرغبة في الزواج وإنشاء عائلة ممكن أن تتأثر بضعف إمكانية الإستغناء عن بعض الرغبات المادية فالشخص الميسور الحال ممكن أن يستغني عن إنشاء عائلة خوفا من فقد الإمتيازات التي إعتادها أن نفس الإعتبارات تنطبق على العمال ذوي الدخل الضعيف فالعامل الذي يعيش حالة الكفاف، يتسائل مالتوس هل ممكن أن يجازف وينشئ عائلة؟ فالتساؤل حول قدرة هذا العامل في أن يوفر الغذاء لأطفاله مبرر. مفهوم الحرية يطرح في هذه الحالة عندما يطلب العامل الإعانة من الكنيسة.

بالفعل إن ضياع الإحساس بالحرية لا يجب أن يحدث حسب مالتوس الذي يرى أن "لحسن الحظ هناك لدى بعض المزارعين نوع من الرفض لتلك الإعانة هذا الإحساس تحاول قوانين الفقراء أن تمحيه "(مالتوس 1807، ص67). إن الخجل ن طلب الإعانة أمر مهم لدى المجتمع وهذا يعتبر أحسن وسيلة لتشجيع الأفراد على العمل فالكسل وقلة الانضباط يجب محاربتهما من أجل تحسين السعادة لدى كل السكان.

إن بيوت الشغل (work houses) لم تكن أكثر فعالية بالنسبة للمجتمع. إن المسؤولية والأعباء التي يجب على العمال حملها كبيرة حيث أن تحسين الخدمات للأفراد المقيمين في بيوت الشغل هو خطأ كبير ويرى مالتوس أن هؤلاء الأفراد يشكلون ضررا للمجتمع إن المال الذي يتم إنفاقه لتلبية حاجات هذه العينة من المجتمع يستحسن إنفاقه على أشخاص لهم القدرة على العمل، إن عمال الطبقة المتوسطة جديرون بالإهتمام فبعضهم قد يسقط في حالة الفقر حيث لا يسعهم إلا المطالبة بالإعانات التي تقدمها الكنائس.

إن العدد الكبير للفقراء ينقص من حجم السعادة الموجودة في المجتمع والتي تشكل المؤشر المرجعي عند مالتوس الذي يعتبر أن قانون الفقراء يساهم في زيادة النمو السكاني في نفس الوقت لا توجد مؤشرات تدل على إرتفاع في كمية وسائل المعيشة. إن مالتوس لا يرفض فكرة أن الإنتاج الزراعي يمكنه أن يرتفع نتيجة لإرتفاع الطلب على الغذاء لكنه يرى أن القيد الوقائي يكون أُقل تأثيرا حيث أن عدد "الأفواه" الواجب تغذيتها تنمو أكثر من نمو كمية الغذاء.

يرى مالتوس أنه إذا كانت القيمة المالية الممنوحة للفقراء عالية جدا يمكن أن يقود هذا العمال لخفض عدد ساعات العمل مما يؤدي إلى حدوث صعوبات كبرى في الإنتاج وفي النهاية تسوء الوضعية الإقتصادية للبلد بأكمله. إذا كان النمو السكاني يؤدي إلى الزيادة في الطلب على الغذاء لكن هذا يختلف بالنسبة للمواد الأخرى (الغير غذائية) وفي هذا الإطار يرى مالتوس أن الطلب على الغذاء ليس كالطلب على المواد المصنعة. فبالنسبة لهذه الأخيرة المواد الأولية متوفرة فإرتفاع الطلب يمكن تلبيته عن طريق رفع الإنتاج لكن هذا لا يحدث عندما يتعلق الأمر بالطلب على الغذاء.

إن هذه الأفكار الأخيرة يعتبرها مالتوس مهمة جدا فهو سلط الضوء على محرك النمو الإقتصادي وذلك في الطبعة الأولى لكتابه في 1798 فقد تبادل مالتوس الرسائل مع **دافيد ريكاردو** حول موضوع النمو الإقتصادي وكذلك حول الإدخار، قانون **ساي**، وأيضا حول مسألة القيمة.

لاحظ مالتوس، على غرار الفيزيوقراطيين، أنه لا يمكن القيام بنفس التحليل عندما يتعلق الأمر بالمنتوجات الفلاحية والأخرى المصنعة. فهو يرى أنه في أوروبا يوجد إتجاه للزيادة في حجم السكان أكثر مما تتحمله كمية الغذاء المتوفر فحتي يمكن رفع الإنتاج الغذائي مالتوس يرى أن الوسيلة الوحيدة التي تسمح بذلك هي زراعة أراضي جديدة فيقول: "في البلاد التي كل الأراضي الموجودة فيها مستغلة يجب تطبيق أسعار مرتفعة من أجل تشجيع الفلاح على رفع منتوجه لاسيما عن طريق إستخدام إضافات على التربة لزيادة المحصول " (مالتوس1807، ص 47) كما يعتقد مالتوس أن الإنتاج يمكن أن يرتفع جراء إرتفاع الطلب وفي هذا الوضعية فإن النشاط الإنتاجي الجديد يجلب عائد مادي بسبب الزيادة السكانية. عندما يزيد عدد المشترين يرفع من حجم الطلب لكن هذا في نفس الوقت يؤدي إلى إقتسام الربح بين عدة أشخاص.

إن مالتوس كان على وعي بأن نسبة وفايات الأطفال مرتفعة جدا لدى الفقراء لكنه لا يغير من موقفه فهو يقر بأن المساعدة إيجابية على المستوى الفردي ولكنها تنشر في المجتمع البؤس الموجود بين الفقراء. في الحقيقة مهما تكن قيمة الإعانة المالية المقدمة من طرف الكنائس فإن عدد الفقراء لا يمكنه أن ينخفض نتيجة لهذه الطريقة في إعادة التوزيع .فتحليل مالتوس يقوم على فكرة أن كمية الغذاء محددة وأن المنافسة بين المشترين تؤدي حتما لإرتفاع السعر عندما تكون هناك ندرة .من الخطأ الإعتقاد أن المنحة المالية تساعد المجتمع فالشخص الذي يأخذ تلك المنحة هو مستفيد أكثر من مواطنيه، ولكن هذا الربح النسبي لا ينمي الثروة الوطنية بل بالعكس إن الأشخاص الذين لم يحصلوا على إعانات من الكنائس سوف يضطرون هم أيضا لطلب تلك المساعدة فيعتبر مالتوس أنه من الممكن إذا قمنا بتخفيض نوعا ما المشاكل الفردية فإننا نقوم بنشر المعاناة في مساحة أكبر من ذلك بكثي.

يؤكد مالتوس بأن الإعانة عن طريق منح الغذاء ليس له نفس نتائج إعطاء منحة مالية:"إذا قمت بإنقاص كمية الغذاء لعائلتي وأقوم بإعطاء جزء منها لفقير فأحرم نفسي وأريح الفقير فإنني أفرض حرمانا على نفسي وعائلتي حتى ولو كنا نتحمل ذلك الحرمان.

إن مالتوس قام بتحليله على أساس أن الغذاء لا يساوي القيمة المالية وبأنهما شيئين متضادين ولكن في الحقيقة تحليل مالتوس في هذا الصدد ناقص لأنه لم يرى أن المال والغذاء لهما نفس الخصائص، فإعطاء مبلغ مالي لشخص فإن بإمكانه أن يشتري به كمية من الغذاء.

يضيف مالتوس أنه من المستحيل للشخص الذي يتحصل على الإعانة من دون أن يؤدي هذا لإنقاص من حصة الأخرين .إن الشخصين اللذين يقومان بهذه العملية (الذي يعطي والذي يأخذ) يجب على أحدهما الإنقاص من إستهلاكه أما الأخر فسيزيد من إستهلاكه لنفس المنتوج، إذا مالتوس يرى أنه من الواضح أنه من غير الممكن الزيادة للبعض دون الإنقاص للبعض الأخر، وأنه ليس هناك فائدة من نقل المال من الأغنياء إلى الفقراء إن لم يخفض الأغنياء من كمية الغذاء المستهلك .إن الفقراء يخصصون جزء كبير من مداخيلهم للغذاء على عكس الأغنياء .نتيجة لهذا فإن الإعانة المالية من الأغنياء إلى الفقراء تزيد من إستهلاك المواد الغذائية وبالتالي الإنعكاس على رفع الأسعار يكون حتميا، إن العمل الخيري لمساعدة الأخرين لا يؤدي إلى الهدف المرجو. أما على المستوى الكلي في البلاد فإن نظام الكنيسة يخادع الفقراء فهو يدفعهم للاعتقاد أن السلطات تهتم بأمرهم.

هناك قطيعة بين تحليل مالتوس وتحليل التجاريون (Mercantilistes) يؤكد مالتوس أن إهتمام القادة وحتى الأغنياء بالمجتمع ممكن أن يكون في تناقض تام مع مصلحة الشعب فالنمو السكاني يؤدي إلى الفقر عن طريق خفض الرواتب .فمالتوس يدعو لمراقبة ومحاربة القوانين التي وضعتها الحكومة الإنجليزية بغرض مساعدة الفقراء (نفس المرجع، ص69) فمالتوس، الذي تأثر بأفكار David Hume وJean –Jacques Rousseau، يدافع عن نظرة ليبيرالية على حساب المذهب الذي جاء به التجاريون فهو يدافع عن فكرة السعادة الفردية بدلا من الإهتمام كما يفعل المفكرون الأخرون، بقوة الدولة وميزان المدفوعات.

إن التساؤل الذي يطرح نفسه هو ماذا يقترح مالتوس لتحسين سعادة الأفراد؟ إن محاربة الآفات الإجتماعية مثل الدعارة هي ممكنة ولكنها صعبة وهناك عدة حلول مقترحة. إن العفة هي وسيلة في متناول المجتمع البريطاني المتقدم في ذلك الوقت فمالتوس لم يكن ضد

الزواج لأنه تزوج وأنجب ثلاثة أولاد، رغم هذا وجهت له عدة إنتقادات، فهو لم يكن مانع أن فردا يرغب في الزواج من دون أن تكون له القدرة على التكفل بعائلته يجب أن تكون له الحرية في ذلك. إن إقتراح مالتوس مختلف وهدفه هو تعزيز العفة. إن تأخير موعد الزواج وبالتالي تمديد فترة العزوبة ممكن أن يؤدي لخفض عدد الأطفال الذين سيتحملهم المجتمع وهذا يدعم السعادة ولو لفترة قصيرة لأن فترة إنتظار الزواج مباركة على حد تعبيره حيث يرى أن علاقة صداقة في العفة ممكن أن تسمح بتشكيل روابط دائمة فهذا لا يعني قانونا يحدد سن الزواج بقدر ما هو تشجيع للعفة.

إن الإقتراح الملموس لمالتوس من أجل خفض الفقر وتشجيع سعادة الإنسان هو إلغاء قانون الفقراء حيث أنه يدعو لذلك منذ الطبعة الأولى لكتابه (مالتوس 1798، ص209) كما نقح حجته فيما بعد. إن إلغاء هذا القانون لا شك فيه إلا أنه جب أن كون بصفة تدريجية فلا يجب أن يتضمن هذا الإلغاء الأفراد المولودين أو الذين سوف يولدون في السنة التي تلي دخوله مجال التنفيذ كما أن الأطفال الغير شرعيين لن يشكلهم الإلغاء إذا ما ولدو في السنتين التاليتين.

لكي يشرح مالتوس للمجتمع لماذا إلغاء قانون الفقراء هو في مصلحته فالوزراء المكلفين بالدين سوف يشركون في تنفيذ الإلغاء هذا سيسمح للأفراد بتقبل القانون الجديد وفهم مضمونه فالهدف هو تبيين لمختلف الطبقات الإجتماعية أن نتائج قانون السكان لا يجب أن يضعف عن طريق نظام إعادة توزيع الثروة. إن النتائج الوحيدة الممكن الحصول عليها عن طريق تطبيق هذه القوانين (قانون الفقراء) هي خفض السعر الحقيقي للعمل ورفع ثمن الغذاء.

يضيف مالتوس "...إذا قرر رجل ما الزواج بدون أن تكون له قدرة على تغذية عائلته أظن أنه يجب أن يترك ويتمتع بكامل الحرية حتى وإن كان رأيي أن هذا الزواج هو عملية لا أخلاقية ولا يجب على المجتمع أن يعاقب هذا الفعل أو يقوم بتفاديه بطريقة مباشرة ذلك لأن العقوبة موجودة في قوانين الطبيعة التي تقع فورا على الجاني وهذه العقوبة هي في حد ذاتها قاسية (مالتوس 1817، ص257).

إن العقوبة التي يشير إليها مالتوس هي خجل الأولياء أمام الله وأمام الناس. ونتائج خطيئة الاب تنتقل للأبناء، إذا تنازل الوالدان عن الإبن للكنيسة فإن هذه الأخيرة لن تقوم بالتكفل به، فقط التبرعات وإحسان الناس يمكنها أن تنقض ذلك الطفل من موت محقق. إن هذا التحليل مبني على فكرة أن عدد الأطفال المتخلى عنهم ينقص كثيرا إذا كان المجتمع لا يتكفل بهم، فالعناية بالأطفال يجب أن يقوم بها فقط الآباء البيولوجيون.

**التربية**

يرى مالتوس أن هناك وسيلة وحيدة لتحسين وضعية الفقير وهي التربية. من بين القيود الثلاثة المقترحة لإستقرار مستوى الغذاء والسكان فإن القيد الأخلاقي هو الأقل تسببا في الضرر المعنوي (Wolff 1976 ، ص1) إن إنخفاض الرواتب الناتجة عن إرتفاع عدد السكان هو ضرر أكبر بكثير من الإمتناع .المشكلة أن هذا العائق الخاص بالإنسان هو إرادي المشكلة أن هذا القيد متعلق بالإنسان وهو فعل إرادي ويكون هذا الفعل حسب درجة القوة من مجتمع لأخر، فهذا القيد يكون في المجتمعات المتقدمة، كما يقترح مالتوس أن تكون هناك تحفيزات من أجل زيادة تأثير القيد الأخلاقي فهو يقترح إنشاء نظام تربوي كنائسي يشبه ما جاء به أدم سميث(مالتوس 1817، ص268) لأن التبرعات المقدمة من الكنيسة أدت إلى إهمال التعليم (Wolff 1976.p111) فيتساءل مالتوس ما لفائدة من تحذير الناس من أخطار إنشاء عائلة مادام المجتمع سيتحمل المصاريف المترتبة عن ذلك فمن خلال نظام تربوي كنائسي من الممكن تصحيح الأفكار الخاطئة عن السكان فهذا النظام موجه أساسا للطبقات البسيطة في المجتمع .إنه ليس من الداعي القلق من كثرة الزيجات في الطبقات العليا فالقاعدة الأساسية التي يجب الدعوة لها بكل الطرق هي :"لا يجب تأسيس عائلة دون القدرة على تأمين الغذاء لها "(مالتوس 1817،ص267).

حسب مالتوس يجب محاربة الفكرة المثالية بأن ولادة طفل هي شيء مفيد بحد ذاته: "يجب على المجتمع أن يعلم أنه هو نفسه السبب الرئيسي لآلامه "(نفس المرجع) يجب العلم أن ولادة الأطفال سوف تؤدي يوما ما إلى يد عاملة إضافية وتقسيم الغذاء على كل فرد وتقسيم الرواتب فمالتوس يعارض الأفكار المثالية التي جاء بها أصحاب المذهب المركنتيلي والتي

تهدف لزيادة عدد السكان من أجل خفض الرواتب وتعزيز جيش الملك. إن هذه الأفكار مترسخة لدى السكان لكن لا يجب تشجيعها. فإنه يصبح ممكنا نقد الأفراد الذين يدفعون أبنائهم طواعية نحو الفقر بعدما أصبح هؤلاء على دراية بالأخطار. إن مالتوس يعارض أيضا المدافعين عن قوانين الفقراء الذين يعتقدون أنهم يقومون بتضامن على المستوى الوطني. إن الشعور النابع من عمل إرادي خيري حسب مالتوس لم يشمل قلوب الإنجليز. فلا يجب منع التبرع فالسعادة المتبادلة بين المتبرع والمستفيد له فائدة كبيرة بالنسبة للمجتمع ككل. وللزيادة في تلك السعادة يجب أن تعطى تلك التبرعات لمستحقيها.

ممكن لبعض الأشخاص الأسوياء أن يقعوا في مشاكل عابرة رغما عنهم. مثلا يمكن لشخص ما أن ينكسر ذراعه فلا يجب أن نتهمه بالتقاعس. في هذه الحالة لا خوف أن نرى هؤلاء الأشخاص يدخلون في صنف (العيب،Le vice ). إنه من المقبول في بلد يكون سكانه ميسوري الحال أن يسمح للأفراد إذا أرادوا ذلك أن يساعدوا الفقراء حتى وإن كان هذا تجاوزا لقوانين الطبيعة. يجب تقديم تلك الإعانات بحذر فالعدالة الإجتماعية تقتضي أن الأشخاص المحتاجين يبقون في أخر درجة من السلم الإجتماعي، فالإعانات ينبغي أن تسمح للمستفيدين بالخروج من حالة الفقر من جهة وتركهم في حالة أسوأ من العمال من جهة أخرى. إن مالتوس لا يريد أبدا تشجيع الكسل لدى العمال ذوي الرواتب المنخفضة، فهو يلاحظ في كنيسته نقائص سياسة مساعدة الفقراء ونفس الشيء بالنسبة للبيوت المخصصة لاستقبال الأطفال المتخلى عنهم فهو يعتقد أن التشجيع على الولادة يؤدي إلى إختلال في التوازن بين كمية الغذاء وعدد السكان.

قام مالتوس أيضا بنقد نظام توزيع المال الذي يفضل حسبه الرجال المتزوجين، فالأشخاص الغير متزوجين يدفعون ربع رواتبهم كضريبة أما الآباء فلا يدفعون إلا واحد من ثلاثين فهو يرى أن هذا النظام له سلبيات مثل قوانين الفقراء فتشجيع الأشخاص الغير متزوجين على الزواج بهدف تقليل عبئ الضرائب عليهم لا يساعد المجتمع كما أنه يعارض فكرة تحديد راتب أدنى للعمال.

إن قلة النشاط الناتجة عن زيادة الرواتب لا تساعد الوضعية المزرية للعمال. إن المساعدة المالية التي سوف يطلبها البطالون الجدد هي بنفس حجم الزيادة في الرواتب، فنفس التحليل لسوق العمل يمكن القيام به فيما يخص قوانين الفقراء، بالفعل فالنتائج المباشرة لتلك القوانين هي أن يتفوق العرض على الطلب فيما يخص الشغل مما يؤدي لإنخفاض الرواتب. إن الحفاظ على الرواتب في مستوى أسعار المواد الغذائية يحمل نفس السلبيات التي تنتج عن تحديد الراتب الأدنى، فإرتفاع الطلب على المواد الغذائية لا يؤدي إلا لإرتفاع ثمنها.

إن فكرة كوندورسي ( Condorcet) لتأسيس صندوق مشترك للإدخار تلقت نقدا من مالتوس فقد قدم كوندورسي إقتراحا من أجل نسبة معينة لإدخار الأفراد بغرض إستخدامها في مرحلة الشيخوخة، يوجه جزء من هذا الإدخار لمساعدة اليتامى والأرامل والمحتاجين لكن مالتوس كان له رأى أخر حيث أكد أن هذا النظام يشجع الجبن والتبعية وهذا ليس حلا. إذا كان الفرد متأكد من أن المجتمع سيتكفل بعائلته وذلك مهما كان مجهوده في العمل كيف يمكن تقدير رغبة كل فرد في إنشاء عائلة. إن الإدخار وهو دافع للعمل يصبح مهددا من هذه الأنظمة فمالتوس لاحظ أن الفقراء لا يدخرون أي جزء من مداخيلهم. إن مسألة الإدخار عنصر مهم في تحليل مالتوس، فالمجتمع ينقسم إلى طبقتين: الأغنياء الذين ينفقون، والفقراء الذين يستهلكون

.الفقير ليست له الرغبة في تحسين وضعيته فهو المسؤول الرئيسي عن النمو السكاني وليس بوسعه إلا أن ينجب الأطفال .فالغني، بتجربته يعلم قيمة المال وهذا ما يجعله يستثمر فهو الذي يسمح بزيادة وسائل العيش فهو يساعد على تراكم الرأس مال الفلاحي فهنا إتخذ مالتوس موقفا قد يكون مفاجئا لأنه إنتقد قانون ساي الذي دافع عنه ريكاردو لكن يجب التنبيه إلى أن مالتوس كان يفرق بين الإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي فبالنسبة له الطلب على الغذاء ليس له نفس الوزن ونفس التأثير في الإقتصاد كما هو الحال بالنسبة للمواد الإستهلاكية الأخرى. إن (Nassau William) لم يشاطر وجهة نظر مالتوس في هذا الموضوع. فبالنسبة إن الرغبة في تحسين الوضعية موجودة لدى كل الطبقات الإجتماعية وهذا يؤدي إلى إرتفاع في وسائل المعيشة بوتيرة أكبر من النمو السكاني. إن هذا الإختلاف

كان من بين الأسباب التي أدت إلى رفض مقترحات مالتوس فيما يخص إلغاء قوانين الفقراء من طرف لجنة التحقيق حول هذا الموضوع.

رغم أن مالتوس يؤكد أن المسؤولين فيما يخص الفقر هم الفقراء، إلا أنه يؤمن بالدور الإيجابي للحكومة فهو يرى أنها لها القدرة على العمل كما هي الفاعل الرئيسي في إتخاذ القرارات عندما تقرر البلاد محاربة النمو السكاني. فتأثير الحكومة في الطبقات الدنيا أكيد فباستطاعتها تشجيع ثقافة الحذر في المجتمع. من أجل ذلك على الحكومة أن تضمن الحقوق على الممتلكات وتدعم المساوات في تطبيق القانون فمالتوس يرى أن الحروب والضرائب المبالغ فيها وكذلك النظام المتعلق بقانون الفقراء هي عناصر مضرة بسعادة المجتمع.

**نظرية Boserup: نقيض نظرية مالتوس**

إن نظرية Ester Boserup (1965) التي قدمتها في مؤلفها المشهور "التطور الزراعي والضغط السكاني "[1] جاءت بعكس المذهب الفكري الذي كان يدافع عنه المالتوسيون الجدد في القرن العشرين، وذلك بعد دراسة قامت بها في جزيرة جافا في أندونيسيا. بالنسبة لها إن الضغط الديموغرافي هو الذي يحفز المزارعين على إعتماد تقنيات فلاحية جديدة ومركزة والتي تسمح بتسريع وتيرة المحاصيل في نفس المساحة الزراعية عن طريق بذل عمل أكبر. حسب ما جاءت به بوزروب فإن تخفيض المدة التي تكون فيها الأرض غير مزروعة نتيجة لزيادة عدد السكان تؤدي إلى إنخفاض المردود وتتطلب أيضا عمل أكبر، فهناك عاملين يؤديان إلى نقص المردود اليومي من العمل (كمية أقل من الأرز المنتج في اليوم). فانطلاقا من نسبة كثافة سكانية معينة فإن هذا الإنخفاض يكون بقدر كاف لتحفيز المزارعين لإعتماد تقنيات مركزة مثل تقنية زراعة الأرز (زراعة الأرز بإستخدام المياه السطحية وبناء حواجز وغمر المساحة المزروعة بالمياه). رغم أن هذه التقنية لها مردود أقل في اليوم إلا أنها تسمح بإنتاج كمية أكبر من الأرز في مساحة أقل وهذا ما يؤدي إلى تحمل ثقل سكاني أكبر.

[1]« Evolution agraire et pression démographique »

فمن باب سياسة التنمية الزراعية فإن نظرية بوزروب إعتمدها المذهب الليبرالي الجديد بما أن المزارعين بإمكانهم التجديد حتى يتأقلموا مع الصعوبات الجديدة التي تنتج عن النمو السكاني. فيجب فقط التأكد من أن هؤلاء المزارعين يكون لهم مدخل إلى السوق.

**مالتوس وبوزروب: خلاصة الأفكار**

إنه من الممكن إيجاد الأمثلة عن كلتا النظريتين في أزمنة وأمكنة مختلفة لتؤكد أو تنفي إحداهما، ولكن بعض الكتاب حاولوا إيجاد خلاصة للمذهبين: هذه الخلاصة تقوم على فكرة أن تاريخ الديناميكية الفلاحية لمنطقة معينة هي نتاج للتداول بين مراحل لأزمات مالتوسية (إتلاف المحيط، إستغلال غير عقلاني للموارد، إفقار الفلاحين ...) ومراحل تطورية بوزروبية (المحافظة على المحيط، الزراعة المركزة، الغنى...). تمتاز هذه الرؤيا بطرح الإشكالية في قضايا التنمية الزراعية في الواقع: "كيف يمكن تسريع الإنتقال الزراعي بين المذهبين؟" [2] (Jouve, 2006. p56، Pollini, 2012 ،p128 ).

من المهم معرفة كيف يمكن الإجابة عن هذا التساؤل بدون الخروج من الإطار الذي تفرضه الجدلية القائمة بين أفكار مالتوس والتي تقابلها أفكار بوزروب؟ بالفعل كلتا المقاربتين جعلتا من العلاقة بين الموارد المتاحة والسكان المحرك للديناميكيات الزراعية والإيكولوجية (Cochet،2004 ). بالنسبة لمالتوس الموارد المتاحة محدودة الكمية أما الزيادة السكانية فلا تؤدي إلا إلى تنظيم للثقل أحيانا يكون قاسيا. بالنسبة لبوزروب، بالعكس الضغط الديموغرافي هو الذي يشكل العامل المستقل الذي يحفز المزارعين على اعتماد تقنيات زراعية مركزة. إن كلا المذهبين لا يأخذان بعين الإعتبار في التحليل الخصوصيات الإجتماعية والإيكولوجية والإقتصادية في منطقة أو مجتمع معين أو فترات تاريخية معينة ( Leach et Fairhead،2000).

[2] « Hâter la transition agraire entre ces deux logique ? »

المحور الثالث

# نظرية التحول الديموغرافي

**التحول الديموغرافي**

إن نظرية التحول أو الإنتقال الديموغرافي تعتبر من أهم النظريات المتداولة في علم السكان فهي ترتكز على إحدى أهم الظواهر الديموغرافية (الولادات والوفيات).
الهدف من هذه المحاضرة هو تقوية قدرة الطلبة على التحليل الديموغرافي بمقاربة زمنية مع التركيز على الإختلاف من بلد لأخر.
من خلال هذه المحاضرة نتطرق إلى:

_ مفهوم الإنتقال الديموغرافي،
_ مراحل الإنتقال الديموغرافي،
_ العوامل المؤثرة في عملية الإنتقال الديموغرافي.

إن أول من وصف ظاهرة التحول الديموغرافي هو الفرنسي Adolphe Landry سنة 1934 وأسماها بالثورة الديموغرافية، وقد تأثر به الباحث في الديموغرافيا Alfred Sauvy وهو أول من إستعمل تعبير "العالم الثالث". أما مفهوم التحول الديموغرافي برز لأول مرة عند الكتاب الأمريكيين سنة 1945 وتزامن هذا مع إنتهاء الحرب العالمية الثانية حيث شهدت العلوم الإجتماعية تطورا كبيرا ولاسيما من خلال الإستفادة على المستوى المنهجي من العلوم التجريبية وكذلك تطور الرياضيات والإحصاء.

أن التحول أو الإنتقال الديموغرافي عبارة عن عملية من خلالها يمر مجتمع ما من مرحلة تكون فيها نسبة الولادات والوفيات مرتفعة وينتقل المجتمع إلى مرحلة تكون فيها الولادات والوفيات منخفضة ومتوازنة نوعا ما.

من أهم الإشكاليات التي طرحت في سنوات الستينات كانت معرفة ما إذا البلدان السائرة في طريق النمو سوف تعرف هذا الإنتقال الديموغرافي. وقد تأكد هذا الأمر في الوقت الحالي .وبالرجوع للنظريات السابقة فهذا يؤدي بنا إلى مراجعة التنبؤات التي جاءت بها الأفكار

المالتوسية والمالتوسية الجديدة وكذلك السيناريوهات التشاؤمية التي توقعت وقوع الكارثة الديموغرافية [3]، إن البلدان النامية أو التي سماها Alfred Sauvy بدول العالم الثالث سوف تعرف تغيرا في بنيتها الديموغرافية ولعل الكثير منها قد دخل في مراحل الإنتقال الديموغرافي سواء في المرحلة الثانية أو الثالثة، فهذه البلدان تسير تدريجيا في إتجاه الأنظمة الديموغرافية التي تعرفها الأن البلدان المتقدمة، فنجد الأن في كثير من البلدان النامية تحولات ديموغرافية كبيرة تتميز بإنخفاض كبير في الوفيات و إنخفاض كبير في معدلات الخصوبة والتي تقترب من مستوى تجديد الأجيال بمعنى الإقتراب ن مؤشر الخصوبة الذي يقدر ب2،1 طفل لكل إمرأة.

**مخطط: مراحل التحول الديموغرافي**

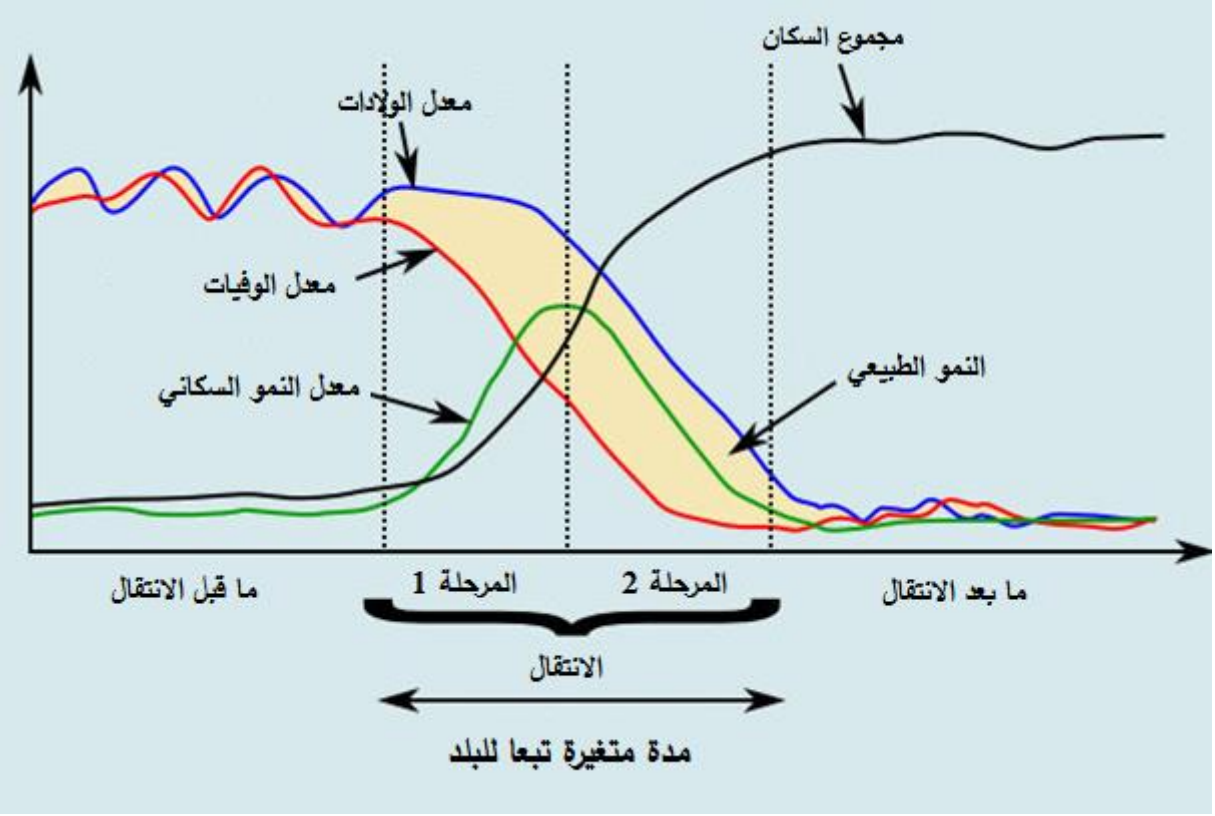


يوجد في عملية التحول الديموغرافي عاملين مهمين:

-إنحفاض في الوفيات

-إنخفاض الخصوبة

[3] Bombe "D" (D =القنبلة الديموغرافية)

عادة ما تقدم عملية التحول الديموغرافي في المراجع على شكل أربعة مراحل والتي تحتوي على مرحلتين يوجد فيهما التحولات الحقيقية التي تعطي هذه النظرية معناها، فالتحول الأول يمس الوفيات، ومن ثمة الخصوبة التي تنخفض بعد إنخفاض الوفيات، هاتين المرحلتين تسبقهما مرحلة وهي الوضعية القديمة وتليهما المرحلة الجديدة.

1- المرحلة الأولى: تعرف بمرحلة النظام الديموغرافي التقليدي فيها نوع من التوازن القديم بين وفايات مرتفعة وخصوبة مرتفعة، ويمكن أن تكون معدلات الوفيات متغيرة مع إرتفاع للقمة نتيجة لحالات المجاعة، الحروب أو الأوبئة، يكون النمو السكاني في هذه المرحلة ضعيفا وقد يقترب من الصفر. ينسب هذا النظام الديموغرافي إلى غالبية المجتمعات في العالم في القرون التي سبقت الثورات الصناعية وقد دامت هذه المرحلة فترات زمنية طويلة تصل إلى ألاف السنين (Angus Maddison، 2001 ).

2- المرحلة الثانية: تبدأ في هذه المرحلة نسبة الوفيات في الإنخفاض وهنا تبدأ عملية الإنتقال الديموغرافي. يرتفع عدد السكان بنسبة كبيرة وذلك لأن في هذه المرحلة تبقى نسبة الولادات مرتفعة بل ويمكن أن ترتفع أكثر نتيجة تحسن الظروف الصحية للنساء. هذه الوضعية الديموغرافية تؤدي بالنمو الطبيعي للسكان إلى مستوى مرتفع وقد تفوق هذه النسبة 2% سنويا. إن بلدان إفريقيا جنوب الصحراء تعد من أخر المناطق في العالم التي توجد في هذه المرحلة، بينما هناك بعض الدول التي رجعت إلى المرحلة الأولى ما قبل التحول الديموغرافي بسبب الحروب الأهلية المتعددة في إفريقيا أو بسبب مرض السيدا أين بلغت نسبة انتشاره مستويات عالية في بعض البلدان الإفريقية.

3- المرحلة الثالثة: في هذه المرحلة تبدأ نسبة الولادات في الإنخفاض تدريجيا وبالتالي فإن النمو السكاني الطبيعي يبدأ في الإنخفاض مما يؤدي إلى التباطؤ التدريجي في النمو الديموغرافي وقد بلغت معظم بلدان أسيا وأمريكا اللاتينية منذ سنوات السبعينات.

4- المرحلة الرابعة: بعد المرحلتين (الثانية والثالثة) اللتان تعرفان تحولات ديموغرافية حقيقية فإن المجتمع ينتقل إلى وضعية التوازن والتي تسمى بالعصرية والتي تكون فيها الولادات

والوفيات منخفضة، وهي المرحلة التي تأتي بعد الإنتهاء من عملية الإنتقال الديموغرافي. يمكن في هذه المرحلة أن تعرف نسبة الولادات تغيرات إرتفاعا وانخفاضا قبل أن تستقر، بينما تستقر نسبة الوفيات نظرا لتحسن الوضع الصحي وإختفاء الأوبئة والأمراض المعدية القاتلة. هنا يصبح النمو السكاني ضعيفا أو يؤول إلى الصفر (من دون حساب الهجرة التي عندما تكون في مستويات مرتفعة يمكنها أن تغير البنية السكانية ولاسيما في نسبة الولادات ومعدل النمو السكاني). هناك بعض الحالات التي تشكل إمتدادا لهذه الوضعية الديموغرافية العصرية مثل روسيا أين نسبة الوفيات تكون أعلى من نسبة الولادات، إضافة إلى الهجرة الخارجية والمشاكل الصحية مثل المخدرات والكحول المؤدية للوفاة، هذه العوامل تؤدي إلى تراجع في عدد السكان.

بالفعل هناك من الكتاب على غرار (Jean-Claude Chesnais) من يرى أن هناك إمتداد في المرحلة الرابعة والتي تعرف بوجود نوع من الإستقرار الديموغرافي من خلال ملاحظاتهم في عدة بلدان ويقترحون أن هناك عجزا دائما وذلك لسبب مستوى منخفض جدا في الخصوبة دون المستوى الذي يسمح بتعويض الأجيال. إن عملية التحول الديموغرافي تؤدي بعد فترة زمنية معينة لمجتمعات تكون فيها نسبة الشيخوخة مرتفعة مثلما تعرفه الدول الغربية حاليا.

**العوامل المفسرة لعملية الإنتقال الديموغرافي**

إن تفسير إنخفاض معدل الوفيات يرجع لأسباب مشتركة بين أغلب الدول وفي مختلف الفترات الزمنية .فالدول المتقدمة عرفت الإنخفاض في الوفيات منذ زمن بعيد والذي تزامن مع التطور الإقتصادي والإجتماعي الذي عرفته تلك الدول في القرنين الماضيين .إلا أن الحربين العالميتين اللتين عرفهما العالم في القرن العشرين أدت لكبح ذلك الإنخفاض بل إرتفعت نسبة الوفيات إلى مستويات قياسية (1914-1918) و (1939-1945) والتي كانت أوروبا مسرحا لها، ولكن تغير هذا الوضع في أوروبا بعد 1945 تغير الوضع الديموغرافي فإرتفعت الولادات بسبب عملية تعويض السكان وإنخفضت الوفيات إنخفاضا كبيرا بسبب إنتهاء الحروب .

**أسباب إنخفاض معدل الوفيات**

كان إنخفاض معدل الوفيات في البلدان النامية كبيرا وذلك لعدة أسباب:

1- من أهم العوامل التي أدت إلى إنخفاض معدل الوفيات في هذه الدول هي التخلص من الإستعمار الذي أدي بالكثير من البلدان مثل ما حدث في إفريقيا حيث إنتقلت الكثير من البلدان إلى الإستقلال والسلم كالجزائر.

2- التحسن فيما يخص التغذية على المستوى الكمي والكيفي.

3- التحسن فيما يخص النظافة على المستوى الشخصي والعام وخاصة نظافة المياه.

4- التطور الطبي: توفر الأدوية والرعاية الطبية (تكوين الأطباء والممرضين) والتقدم فيما يخص الجراحة وتوفر التطعيم. في هذا المجال كان لانتقال الأدوية والخبرة الطبية والتكنولوجيا من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية دور أساسي في تطور الطب والرعاية الصحية.

**أسباب إنخفاض معدل الولادات**

إن لإنخفاض الولادات أسبابا بعضها مشتركة مع ظاهرة إنخفاض الوفيات ولكن يمكن الإشارة لبعض الأسباب العامة التي تؤدي إلى إنخفاض معدلات الولادات في مختلف البلدان

1- إنخفاض وفيات الأطفال: إن إنخفاض الوفيات عند الأطفال له علاقة مباشرة بإنخفاض الولادات، فإنه من المعروف في مختلف المجتمعات أنه عندما تكون معدلات وفيات الأطفال مرتفعة، خاصة في الأسابيع الأولى بعد الولادة (وفيات الرضع) فإن العائلات تلجأ إلى تعويض الطفل المتوفي، فأحيانا يحمل الطفل المولود إسم الرضيع المتوفي، وبذلك تبقى معدلات الولادات مرتفعة. أما عندما تنخفض وفيات الأطفال بسبب تحسن الرعاية الصحية فإن معدلات الولادات تبدأ في الإنخفاض وذلك لأن العائلات تطمئن على صحة أطفالها مع بقائهم على قيد الحياة هذا ما يساعد في إنخفاض نسبة الولادات.

2- التغير في الإقتصاد الريفي: إن التغير الذي طرأ على التقنيات الزراعية خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين أدت إلى إستخدام أكبر للتقنيات الزراعية الحديثة واستخدام أوسع للآلات الميكانيكية في الزراعة وهذا أدى إلى تراجع في الاعتماد الكلي على اليد العاملة والتي تكون الحاجة إليها أكبر عندما تكون المساحات الزراعية أوسع، وقد سمحت

مكننة الفلاحة بتنمية المحصول الزراعي مع إستخدام يد عاملة أقل، من هنا تراجعت القيمة الإقتصادية للطفل الذي يكون عبئا في الصغر ويصبح عامل إنتاج عندما يكبر.

3- التطور الحضاري: أثبتت الدراسات الإجتماعية والديموغرافية أن التطور الحضاري له تأثير فعلي على النظام الديموغرافي فغالبا ما يصحب هذا النمو إنخفاضا في معدل الولادات وذلك يرجع للنمط المعيشي في المدينة أين يكون الأطفال عبئا على عائلتهم حيث لا يكون لهم دور في عملية الإنتاج ولا يساهمون في رفع مدخول العائلة خاصة مع إرتفاع قيمة التعليم في المجتمع وتوفر المدارس في المدن. فالعائلات غالبا لا تتحمل التكفل المادي بعدد كبير من الأطفال لسنوات الدراسة الطويلة. فإن التمدن أدى إلى تغير في القيم العائلية وفي السلوكيات الديموغرافية.

4- التخطيط العائلي: إن ظهور برامج التخطيط العائلي منذ سنوات الستينيات والتي تطورت في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، كانت لها مساهمة أساسية في إنخفاض الولادات ولاسيما في الدول النامية فقد كانت تلك البرامج تحمل خططا لتوعية العائلات والنساء في مسألة الصحة الإنجابية (صحة الأم والطفل، فوائد تباعد الولادات، أهمية المتابعة الطبية للحمل، الولادة في الوسط الطبي، لقاح الأطفال والمتابعة الطبية ...) بالإضافة إلى وفرة وسائل منع الحمل.

5- تعليم المرأة: إن مسألة تعليم المرأة مرتبطة إرتباطا وثيقا بالسلوك الإنجابي. في جميع دول العالم تأكد أن المرأة المتعلمة في سن الإنجاب هي الأكثر إستجابة للتخطيط العائلي فكلما زاد المستوى التعليمي للمرأة كلما نقص لديها عدد الأطفال المنجبين. فتعليم المرأة يسمح لها بأن تكون أكثر وعيا وفهما للقضايا الصحية المتعلقة بالصحة الإنجابية كما يكون للمرأة المتعلمة، خاصة ذات المستوى العالي ثقافة مختلفة ورؤيا مختلفة للعائلة ولعدد الأطفال حيث أنها تميل أكثر إلى البعد الكيفي للأطفال من البعد الكمي.

6- عمل المرأة: إن لعمل المرأة، مثل قضية التعليم لها تأثير فعلي في الخصوبة وبالتالي في عدد الولادات في المجتمع ككل. يوجد في أدبيات الديموغرافيا الكثير من البحوث والدراسات التي تؤكد أن عمل المرأة هو من أهم العوامل التي تفسر إنخفاض نسبة الولادات. من الواضح أن عل المرأة خارج البيت عدد من الساعات يوميا لا يساعدها في التكفل بطريقة سهلة بأطفالها الصغار خاصة في السنوات الأولى من عمرهم وذلك لما تتطلبه الرعاية من وجود للأم بجانب أطفالها. ويكون هذا أكثر صعوبة عندما يزيد عدد الأطفال. هذا ما يدفع عدد كبير من الأمهات العاملات لإعتماد التنظيم العائلي ولاسيما إستخدام وسائل منع الحمل مما يؤدي لخفض الخصوبة.

7- السياسات السكانية: إن السياسات السكانية في بعض البلدان قامت على مبدأ تحديد النسل فمثلا في الهند تبنت الحكومة خطط للتعقيم، أما في الصين فقد قامت الحكومة بتطبيق سياسة الطفل الواحد (يجب الإشارة هنا إلى أن الحكومة الصينية قامت مؤخرا بالتخلي عن هذه السياسة التي أدت إلى إختلال في البنية الديموغرافية للسكان ولاسيما فيما يخص مسألة التوازن بين الجنسين من جهة، ومن جهة أخرى خوف الحكومة الصينية من قضية زيادة نسبة الشيخوخة ونقص اليد العاملة في بعض المناطق في الصين والتي تعرف ديناميكيات إقتصادية تحتاج لجيوش من العمال).

بشكل عام، إن الإنتقال الديموغرافي والخروج من الدائرة المالتوسية يمكن تفسيرها بتسارع التنمية الإجتماعية والإقتصادية وكذلك بالتطور التكنولوجي، فهناك عدة تحولات متعلقة بالتنمية حدثت بعد التطور الصناعي في أوروبا وخاصة في القرن العشرين:

1- إن التطور التكنولوجي أدى إلى تغير في فكرة الإعتماد على عدد اليد العاملة، وعلى المستوى العائلي على عدد الأطفال. فأصبح الإستثمار في رأس المال البشري يقوم على النوعية بدلا من الكمية، فأصبحت العائلات تستثمر في تعليم أطفالها وإعطائهم القدرات والظروف الملائمة للنجاح في الحياة المهنية.

2- إن تطور التعليم والتكوين الذي إستهدف الموارد البشرية قد أدى إلى زيادة في الإنتاج والمردودية وتنمية التقدم التكنولوجي.

3- إن تحسن ظروف العمل للآباء ولاسيما فيما يخص الرواتب سهل على العائلات تربية الأبناء وزيادة الميزانية المخصصة لتعليمهم ورعايتهم.

إن التحول، أو الإنتقال الديموغرافي هو في الأساس نموذج للتطور ونفهم من خلاله تطور المجتمعات على المستوى الديموغرافي والإجتماعي والاقتصادي. إن هذا الإنتقال لا يحدث في جميع البلدان في نفس الفترة، ولا بنفس الوتيرة، ولا بنفس الأسباب التي تختلف من منطقة لأخرى ومن بلد لأخر ومن فترة زمنية لأخرى. إن عملية الإنتقال الديموغرافي بدأت في أوروبا الشمالية في القرن الثامن عشر وقد دامت قرنين من الزمن، في تلك الفترة عرفت تلك المنطقة نموا سكانيا ضعيفا نوعا ما، حوالي 1،5% من النمو السكاني سنويا وهي الأن مكتملة في كل بلدان التعاون الإقتصادي (OCDE)[4].

فهذه البلدان تتميز اليوم بنمو سكاني ضعيف وبأجيال يتم تعويضها ديموغرافيا بشكل ضعيف فبعض البلدان لجأت إلى إستقدام المهاجرين من الخارج لزيادة عدد السكان وتوفير اليد العاملة كما هو الحال بالنسبة لأستراليا وكندا اللتان تعتمدان على سياسة سكانية ترتكز على حد كبير على جلب المهاجرين. وعلى العكس ففي كل البلدان السائرة في طريق النمو، فإن التحول الديموغرافي بدأ متأخرا وذلك في السنوات ما بين الأربعينيات والستينيات ولكن هذا التحول يحدث بوتيرة سريعة جدا، وقد بلغ النمو السكاني مستويات كبرى من 3 إلى 4 %سنويا وهذا ما أدى إلى معدلات كبيرة جدا في النمو السكاني. حاليا هناك بعض البلدان لا تزال تعرف نموا سكانيا كبيرا ولكن البعض الأخر أصبح يعرف نموا أقل سرعة، فأغلب تلك الدول لم تكمل بعد عملية الإنتقال الديموغرافي.

[4] Organisation de Coopération et de Développement Economiques

المحور الرابع

# السياسات السكانية

# السياسات السكانية

لكل بلد في العالم سياسة سكانية خاصة، تخضع هذه السياسة لأهداف إقتصادية وإجتماعية وحتى سياسية تصنعها الحكومات في ظروف معينة. نتطرق في هذه المحاضرة للمحاور التالية: أنواع السياسات السكانية، أمثلة عن السياسات السكانية في العالم، السياسة السكانية في الجزائر.

إن السياسات السكانية تكون في الغالب خاضعة إما لهدف النفع الشخصي أو لهدف عام. أما الهدف الشخصي فيتعلق بإعطاء حرية الإختيار للأزواج لعدد الأبناء. حيث أن الخصوبة المفضلة ممكنة التحقيق في البلدان المتقدمة وتصعب في البلدان النامية وخاصة الفقيرة منها.
النسبة للهدف العام فهو مرتبط بإرادة الحكومات والتي يمكن أن تكون سياسية: حجم كبير للسكان يزيد من الثقل من المنظور الإستراتيجي في بعض المناطق من العالم؛ أو إقتصادية: تزايد عدد السكان يساعد الخطة الحكومية الرامية لتفعيل النمو الإقتصادي ولا سيا عن طريق زيادة اليد العاملة وزيادة الإستهلاك، أو ديموغرافية: إختلال في التوازن بين الأجيال؛ أو إجتماعية: تطوير المساواة بين الجنسين أو حتى عسكرية: قوة الجيش من حيث العدد.

هنا يمكن أن نميز بين السياسات المالتوسية التي تهدف إلى الحد من الولادات، أو السياسة التي تشجع الولادات، كما توجد أيضا السياسة السكانية القائمة على الهجرة الخارجية. لا يجب الخلط بين سياسة التحسين العرقي التي عرفتها بعض البلدان مثل أوروبا الشمالية في سنوات 1930، اليابان في 1948 التي أصدرت قانونا لهذا الغرض، أو في فترة ألمانيا النازية التي وصلت لمرحلة الإبادة من أجل التطهير العرقي.

**السياسة السكانية المالتوسية**

وهي مذهب يدعو إلى تحديد النسل بهدف إبقاء المستوى المعيشي فوق الحد الأدنى لوسائل المعيشة وذلك بتفادي الفائض السكاني. كان لهذا المذهب تأثيرا كبيرا في القرن التاسع عشر مع رفض الكنيسة الكاثوليكية له من منطلق الحق في الحياة. كانت الأمم المتحدة والبنك

الدولي تدعم هذا الإتجاه بالنسبة للبلدان النامية ولكن كثيرا من البلدان ولاسيما الإشتراكية منها عارضت تلك الأفكار وقد ظهر هذا في القمة العالمية في بوكارست سنة 1974 حيث رفضت الجزائر هذا المذهب حاملة شعار:"التنمية هي أحسن وسيلة منع الحمل" وقد أصبح شعارا لدول العالم الثالث التي كانت ترى سبب الفقر في النظام الرأسمالي وليس في عدد السكان. لكن هذه المعارضة تلاشت فيما بعد نظرا لما يعرف بالإنفجار الديموغرافي الذي عرفته الكثير من الدول النامية التي لم تستطع حكوماتها مواجهة الزيادة السكانية.

فمثلا في اليابان منذ 1945 حيث لجأت الحكومة للإجهاض والتعقيم بهدف الحد من الولادات، فإن الخصوبة انخفضت كثيرا لتصل تحت مستوى التجديد بدءا من سنة 1956. أم الصين إعتمدت سياسة الطفل الواحد منذ سنة 1979. فبينما بقي معدل الوفيات ثابتا إلا أن معدل الولادات تراجع كثيرا منذ 1987 فنسبة النمو السكاني إنتقلت من 1،4% سنة 1990 إلى 0،7% سنة 2003 ومن المتوقع أن يصل النمو إلى 0% سنة 2020. أما مؤشر الخصوبة فإنتقل من 2،5 طفل لكل إمرأة إلى 2 بعد خمس سنوات وهو الأن تحت 2 طفل لكل إمرأة. ومنذ بداية سنوات 2000 بدأت الحكومة الصينية تبدي نوع من المرونة في تطبيق سياسة الطفل الواحد التي أدت إلى كثافة سكانية وبالأخص الشباب في المناطق الفقيرة التي أصبحت خزانا للهجرة الإقتصادية نحو المدن المتطورة في الجنوب الشرقي للصين. التحدي الأخر هو نسبة الشيخوخة التي من المتوقع أن تنتقل من مستوى 11% حاليا إلى حوالي 28% سنة 2040 أي ما يقارب 400 مليون شخص فوق 60 سنة، يفتقدون لنظام التقاعد والتأمين الصحي وهذا ما يشكل إشكالية كبيرة في التنمية.

إن مسألة مراقبة وتحديد النسل تطورت عبر الزمن فالتقدم الذي عرفته البشرية في القرن العشرين لم تِؤكد النظرية المالتوسية. إن التقدم التكنولوجي والعلمي سمح منذ الستينيات بزيادة الإنتاج الزراعي ولاسيما في الأراضي الأقل خصوبة فالمشكل اليوم هو التوزيع الغير عادل للثروات والفقر الموجود في الكثير من البلدان وفي مناطق في البلد الواحد فيجب على الإنتاج الزراعي أن يتضاعف في القرن الواحد والعشرين لتلبية الحاجيات الغذائية المتزايدة.

إن مجموعة من الباحثين المعروفين بنادي روما أعدوا تقريرا معلنين إنتهاء الموارد الطبيعية من ماء وبترول وغاز، قاموا بإعادة بعث الفكر المالتوسي مع الحركات الإكولوجية والمدافعين عن فكرة التنمية المستدامة التي تنادي بإحترام حق الأجيال القادمة في التنمية. ففكرة هذا التيار تقول أنه يجب التحكم في النمو السكاني من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية، وهذه الحجة تقابلها حجة المجاعة في القرن التاسع عشر. فهناك الكثير من التوقعات حول إنخفاض، وفي بعض الاحيان، إنتهاء للموارد الباطنية من البترول والغاز. ولكن الرأي المخالف يقول أن هناك أنواع أخرى من الطاقة التي يمكن الإستفادة منها لتلبية حاجيات الإنسان بإستخدام التكنولوجيا الحديثة، فالمشكلة إذا ليست في عدد السكان ولكن في التقنيات المستعملة وفي طريقة الإستهلاك.

**السياسات المشجعة للولادات**

ظهر هذا النوع من السياسات في سنوات 1930، خاصة في فرنسا تحت تأثير Alfred Sauvy الذي كان ينادي بوقف سقوط الخصوبة. لقد لجأ لهذا المذهب بعض الحكومات في تلك الفترة بهدف زيادة القوة العسكرية عن طريق الزيادة السكانية مثل البلدان التي دخلت في الحرب العالمية الثانية مثل روسيا في عهد ستالين وألمانيا في عهد هتلر وإيطاليا في عهد موسوليني. أما فرنسا فكانت تخشى تراجع عدد السكان منذ سنوات 1930 فقد لجأت الحكومة الفرنسية إلى تشجيع الولادات من خلال زيادة المنح العائلية بعد الحرب العالمية الثانية، أما بلدان أوروبا الشمالية مثل السويد فقامت بتشجيع الولادات عن طريق مساعدة العائلات ولا تزال هذه المساعدات قائمة إلى اليوم تمديد العطلة المهنية، تحسين الأجور، تطوير عمل المرأة وتطوير وكثرة دور الحضانة للأطفال. في الوقت الحالي تشهد أغلب مناطق العالم تراجعا في الخصوبة حيث غالبا ما تقترب من طفلين لكل امرأة وبصورة عامة في العالم هناك القليل من الدول التي تبني سياستها السكانية على تشجيع الولادات.

أما الجزائر فقد عرفت سياستها السكانية تطورا بعد الإستقلال فإلى بداية الثمانينات من القرن العشرين كانت الحكومة ترفض فكرة الحد من الولادات أو تحديد النسل وهذا بسبب رغبتها في تعويض الخسائر البشرية في مرحلة الإستعمار وكذلك بسبب إنتمائها السياسي للبلدان

الإشتراكية فكانت الدولة الجزائرية ترفض الأفكار التي تراها تأتي من البلدان الغربية الرأسمالية. ولكن الجزائر اقتنعت بمسألة التحكم في النمو السكاني حيث أن البرامج التنموية لم يكن بإمكانها تلبية حاجيات السكان في ميدان الصحة والغذاء والتعليم والسكن والتشغيل خاصة فيما يتعلق بالشباب. فتبنت الجزائر سنة 1983 أول مخطط وطني حول التنظيم العائلي يهدف إلى الحد من النمو السكاني الكبير الذي كانت تعرفه البلاد حيث وصلت الخصوبة إلى 8،1 طفل لكل امرأة في سنوات 1970 وهو من أعلى مستويات الخصوبة في العالم. ومن ذلك التاريخ دعمت الحكومة الجزائرية هذا الاتجاه، مع رفض فكرة تحديد النسل التي تتعارض مع المبادئ الإسلامية. واليوم تظهر نتائج السياسة السكانية الجزائرية في انخفاض لمستوى الخصوبة الذي أصبح يقل عن 3 طفل لكل امرأة، إلا أنه يجب الإشارة إلى ارتفاع نسبة الولادات في البلاد بشكل عام في السنوات الأخيرة حيث سجل في بعض السنوات أكثر من 900 ألف ولادة سنويا وهذا ما يشكل تحديا كبيرا في ميدان التنمية بشكل عام.

**سياسات الهجرة**

إن هذه السياسات تختلف من بلد لأخر فيمكن وصف بعضها بالإيجابية عندما تقوم باستقدام المهاجرين ولو كانت بطريقة انتقائية بغرض استقدام مهاجرين بنوعية وكمية معينة أما النوع الثاني فهي سياسات ضد الهجرة. فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية مثلا فالحكومة تنظم عملية استقدام المهاجرين لزيادة اليد العاملة فهي تقبل جنسيات معينة وترفض أخرى كما تفضل المهاجرين ذوي الكفاءة المهنية. لا تزال دول أخرى تستقدم المهاجرين مثل كندا وأستراليا وذلك لتلبية حاجيات سوق العمل.

**السياسة السكانية في الجزائر**

بالنسبة للجزائر تعتبر وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات المسؤولة عن القضايا المرتبطة بالصحة والسكان، أما فيما يخص المسائل المتعلقة بالسكان فعلى مستوى الوزارة تم خلق مديرية السكان سنة 1994 التي تقوم ببلورة البرامج الوطنية بالقضايا المتعلقة بالسكان

كما تقوم بتطبيقها ومتابعتها في الميدان بالتنسيق مع المديريات المختلفة في الوزارة، والقطاعات الوزارية الأخرى ومختلف الشركاء الأخرين. كما تقوم مديرية السكان، ولاسيما بالتنسيق مع اللجنة الوطنية للسكان، بتحضير ومتابعة السياسة الوطنية للسكان وعلاقتها بمختلف الأبعاد التنموية للبلاد. قامت مديرية السكان وبالتنسيق مع اللجنة الوطنية للسكان بتحيين السياسة الوطنية للسكان سنة 2001 وكان ذلك بعد نشر نتائج التعداد العام للسكان والسكن الذي أجري سنة 1998 والذي أظهر إتجاهات جديدة فيما يخص السكان وتغير البنية حسب السن وتطور أهم المؤشرات الإجتماعية والديموغرافية مثل الولادات، الوفيات، الأمية والسكن. أما على الصعيد الدولي فقد تم سنة 1999 تقييم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (CIPD+5).

منذ تبني البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديموغرافي في بداية الثمانينات عرفت الجزائر تغييرات مهمة في الوضعية الديموغرافية فخلال عشرين سنة تباطئ النمو السكاني كما أن السلوكات الإنجابية عرفت تغييرات مهمة ولاسيما على مستوى الزواجات والخصوبة كما تزامن هذا التحول الديموغرافي في سنوات التسعينات مع التطورات السياسية والبرنامج الوطني للتنمية الإقتصادية والذي يرتبط بالسياسة الوطنية للسكان. في هذا السياق تمت مراجعة السياسة الوطنية للسكان وذلك من أجل تسطير البرامج الوطنية المتعددة القطاعات إلى غاية 2010. مع الأخذ بعين الإعتبار الجانب النوعي في السياسة السكانية وعدم الإكتفاء بالتركيز على البعد الكمي.

**تطور السياسة السكانية في الجزائر من سنوات الستينات إلى الثمانينات**

إن تنفيذ السياسة الوطنية التي كانت تهدف لتخفيض وتيرة النمو الديموغرافي وذلك عن طريق تخفيض الولادات يرجع إلى بداية الثمانينات حيث أن الحكومة الجزائرية في سنة 1980 تبنت أول برنامج وطني للتحكم في النمو الديموغرافي وذلك بالرغم من أن أول تعداد وطني سنة 1966 قد أظهر معدلا طبيعيا للنمو الديموغرافي عند مستوى 3،2 %. في تلك الفترة قامت الحكومة بتنصيب لجنة من مختلف القطاعات من أجل دراسة ظروف تطبيق سياسة ديموغرافية والتي أظهرت الضرورة الملحة لإطلاق برنامج يهدف لتنظيم الولادات عن طريق التخطيط العائلي ففي تلك الفترة قامت الحكومة بفتح أولى المراكز الصحية العمومية

التي تقدم خدمات فيما يخص وسائل منع الحمل. إلا أن الجزائر لم تغير من موقفها الرسمي اتجاه ما كان يعرف بالإنفجار الديموغرافي الذي كانت تعتبره نتيجة للتخلف وليس سببا فيه. ورغم هذا الموقف الرسمي إلا أنه تم إطلاق البرنامج الوطني لحماية الأمومة والطفولة وتباعد الولادات حيث تم إنشاء 440 مركزا بين سنة 1974-1983. نتيجة لتلك البرامج الحكومية ارتفعت نسبة إستعمال وسائل منع الحمل من 8% سنة 1970 إلى 11% سنة 1978 لترتفع إلى 25% سنة 1984.

إن البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديموغرافي كانت له ثلاثة أولويات:

-تطوير الهياكل القاعدية والتنظيم المادي حتى يتم تقديم الخدمات الصحية فيما يخص تباعد الولادات.
-تطوير نشاطات الإعلام، التوجيه والتوعية بهدف كسب إنخراط أكبر عدد من السكان ولاسيما في المناطق الريفية في هدف التحكم في الخصوبة.
-برمجة دراسات وبحوث تطبيقية حول محددات النمو الديموغرافي وعلاقته بالنمو الإقتصادي والإجتماعي وذلك بهدف الوصول إلى بلورة وتنفيذ سياسات وطنية للسكان مدمجة في إطار المخطط الوطني للتنمية.
-في نهاية الثمانينات كانت وضعية البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديموغرافي على النحو التالي:

كان السياق الديموغرافي في تطور كبير والذي تميز ببداية إنخفاض النمو الديموغرافي الطبيعي وأيضا في الولادات. عرفت نسبة إستعمال وسائل منع الحمل زيادة معتبرة والتي بلغت سنة 1990 40،6% حسب المسح الوطني للصحة. هذا التقدم في المؤشرات الديموغرافية كان نتيجة توسيع الخدمات الصحية وكذلك نتيجة التنمية بشكل عام (التطور الحضاري، تطور التعليم ولاسيما بالنسبة للمرأة ...إلخ).
-بعد مرحلة شهدت نشاطات مكثفة (1983-1988) فإن تنفيذ البرنامج الوطني عرف تباطئا. فلما إنتقل تنفيذ البرنامج الوطني من وزارة الشؤون الإجتماعية إلى وزارة الصحة توقف تنفيذ البرنامج الوطني في المؤسسات الصحية وغاب في الخطاب السياسي.

**السياسة السكانية في سنوات التسعينات**

قامت الحكومة سنة 1992 بإعادة اعتبار السياسة السكانية كبعد أساسي في إستراتيجيات التنمية الإقتصادية والإجتماعية. إن الديناميكية الجديدة تمثلت في خلق ميكانيزمات مؤسساتية مهمة لمرافقة هذا الاتجاه. في سنة 1992 تم تعديل وزارة الصحة لتصبح وزارة الصحة والسكان، فقد تم خلق هيكل مركزي مكلف بقضايا السكان. في سنة 1995 تم إنشاء اللجنة الوطنية للصحة الإنجابية والتخطيط العائلي والذي يتكون من الممارسين الطبيين من مختلف التخصصات، القابلات، وممثلين عن الجمعيات العاملة في هذا المجال. في 1996 تم إنشاء اللجنة الوطنية للسكان والتي تضم ممثلين عن مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات الوطنية والجمعيات.

في المستوى المحلي تم إعادة هيكلة الإدارة المحلية على مستوى الولاية وذلك من أجل إنشاء مكتب مكلف بشؤون السكان وتم فيما بعد إنشاء لجنة السكان على مستوى كل ولاية وذلك من أجل دفع ميكانيزمات المتابعة والتنسيق في البرامج قيد التنفيذ.

إن تدعيم نشاطات الصحة الإنجابية في سنوات التسعينات شمل على توسيع الإستفادة من خدمات صحية ذات نوعية في ميدان التخطيط العائلي وأيضا فيما يخص الأمومة وكل ما يتعلق بأسباب الوفيات عند الامهات ولاسيما في المصالح المتخصصة في الولادات. وهكذا تم فتح مراكز للتخطيط العائلي في مصالح الأمومة على مستوى المستشفيات الجامعية وفي المقاطعات الصحية وذلك في الولايات 48. هذا النظام يشكل شبكة من الخدمات من طرف مستخدمين طبيين وشبه طبيين في ميدان الصحة الإنجابية: التخطيط العائلي، التوليد، أمراض النساء...إلخ

كما شملت مجهودات القطاع في تلك الفترة تدعيم التكوين المستمر للمستخدمين وذلك في ميدان:

- تسيير البرامج،
- تقنيات تقديم الوصفات فيما يخص وسائل منع الحمل،

- الإتصال الجواري،
- الأمومة بدون خطر.

وفي فترة التسعينات أيضا استمر العمل من أجل توسيع إستعمال وسائل منع الحمل وذلك بتدعيم العرض بوسائل منع الحمل متعددة، مضمونة، فعالة وموجودة. كما تم توسيع أنواع وسائل منع الحمل لتشمل الوسائل الهرمونية وأنواع جديدة من الحبوب وكذا اللولب. كما تم تطوير نظام الخدمات الصحية فيما يخص الصحة الإنجابية وذلك بمساهمة اللجنة الوطنية للصحة الإنجابية والتخطيط العائلي.

**الدراسات والبحوث في مجال السكان**

إن تطوير الدراسات والبحوث في مجال تطوير السكان تم إدراجه كأولوية منذ سنة 1983 في إطار البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديموغرافي. ففي بداية الثمانينات كانت المعطيات فيما يخص المؤشرات الديموغرافية ولاسيما تطور الخصوبة واستعمال وسائل منع الحمل ناقصة. فكانت أخر دراسة شاملة أجريت في 1970. فكان من الضروري تدعيم محور الدراسات والبحوث حول محددات النمو الديموغرافي (الخصوبة، الزواجات، وسائل منع الحمل...). فعلى سبيل المثال تم إنجاز تقديرات لنسبة إستعمال وسائل منع الحمل في سنوات 1986 ،1990 ،1992 ،1995 ،2000، وذلك خلال عدة مسوح حول صحة الأم والطفل. كما كان هناك تطوير للبحوث حول السكان وذلك بالتعاون مع المركز الوطني للدراسات والبحوث حول السكان من أجل التنمية وكذا مع صندوق الأمم المتحدة للسكان حيث تم نشر العديد من الأعمال فيما يخص السكان والسياسات السكانية كما تم في تلك الفترة إنجاز التعداد العم للسكان والسكن سنة 1987 الذي قدم معطيات جديدة فيما يخص السكان بصفة عامة بالإضافة لاستغلال معطيات الحالة المدنية التي كانت تجري بصفة سنوية.

# السياسة الوطنية للسكان، الإنجازات والصعوبات

**الإنجازات:**

– توسيع مهم لشبكة الهياكل الصحية العمومية التي تقدم خدمات في التخطيط العائلي وذلك منذ بداية الثمانينات إلى نهاية التسعينات، وتحسين قاعدة المستلزمات التقنية على مستوى المصالح الصحية،

– توسيع مجموعة من أنواع وسائل منع الحمل المعتمدة والحفاظ على مجانية الخدمات المقدمة في القطاع العام،

– إدماج خدمات التخطيط العائلي مع العمليات الصحية الأخرى الخاصة بالأم والتكفل ولاسيما مراقبة الحمل، التكفل بعملية الوضع ومتابعة المولود،

– تحديد النشاطات المتعلقة بالإعلام والتربية والاتصال كمحور أساسي في برامج التحكم في النمو الديموغرافي وبدأ طريقة عمل جديدة ترتكز على قطاعات متعددة من أجل تطوير الإعلام والتوعية لدى السكان،

– تحسين المعرفة حول التطورات الديموغرافية من خلال تطوير الدراسات والبحوث في مختلف الميادين المتعلقة بالسكان والتنمية وكذلك من خلال تحسين النظام الإحصائي.

**الصعوبات:**

– إن السياق العام في الجزائر في تلك الفترة كان يتسم بضائقة مالية كبيرة جعلت من الصعب الإستجابة للطلب فيما يخص وسائل منع الحمل مع مستوى الإحتياجات، وكان من الصعب تطوير الخدمات فيما يخص الصحة الإنجابية، فتلك الخدمات تتطلب وسائل بشرية ومادية معتبرة،

– إن إستعمال وسائل منع الحمل كانت مركزة على وسيلة واحدة وهي الحبوب المتناولة عن طريق الفم. هذا يؤدي من جهة لرفع الميزانية المخصصة للبرنامج بسبب التكلفة العالية لهذه

الوسيلة، ومن جهة أخرى يقلص نسبة الإستمرارية في إستعمال وسائل منع الحمل، لأن نسبة الإستمرارية في الوسائل المعروفة بطويلة المدى مثل اللولب هي أعلى بكثير من الحبوب.

– إن تطور القطاع الخاص كان معتبرا في تلك العشرية ولكن كان إندماجه في تحقيق أهداف البرنامج الوطني ضعيفا، إلا أن البحوث المنجزة بينت أنه يساهم بما يقارب 50% من الوصفات المتعلقة بوسائل منع الحمل،

– فيما عدا الحالات المتعلقة بالإتفاقيات فإن التعويض من طرف الضمان الإجتماعي لا يغطي التكاليف الحقيقية للإستشارة الطبية مثل تكلفة التحاليل الطبية في المخبر،

– لوحظ عدم تكافئ كبير بين المناطق في البلاد ولاسيما فيما يتعلق بتوفير الموارد البشرية: القابلات، الأطباء المتخصصون ولاسيما في أمراض النساء والتوليد، وهذا ما يساهم في التقليص من مدى نجاعة البرنامج الوطني.

–

## أهداف السياسة الوطنية للسكان في آفاق 2010

إن الأهداف المسطرة في سنة 2001 والمنتظر تحقيقها في أفاق 2010 فيما يتعلق بالسكان والتنمية هي:

– الوصول في المجال الديموغرافي لمستوى تجديد الأجيال أي مؤشر تركيبي للخصوبة عند 2،5 سنة 2005، و2،1 سنة 2010،

– الوصول إلى نسبة إستعمال وسائل منع الحمل عند مستوى 65% سنة 2005، و70% سنة 2010 وذلك عن طريق تدعيم إستعمال الوسائل الحديثة، هذه النسبة يمكن تجزئتها حسب وسيلة منع الحمل كالتالي:

- 40% من وسائل منع الحمل عن طريق الفم،
- 25% بالنسبة للولب،
- 5% بالنسبة للأنواع الاخرى.

– تخفيض معدل وفيات الأمهات المسجل سنة 1999 بنسبة 25% سنة 2005 و50% سنة 2010، وذلك بإستهداف معدل يقل عن 100 وفاة لكل 100.000 في 2005 و60 وفاة سنة 2010،

– تحقيق معدل للولادة في وسط طبي وكذلك معدل مراقبة الحمل بـ 85% سنة 2005 و90% في 2010،

– تقليص معدل وفيات الأطفال المسجل سنة 1999 بنسبة 25% سنة 2005 و50% سنة 2010، وذلك بإستهداف معدل وفيات يقل عن 40 لكل 1000 سنة 2005 و25 لكل 1000 سنة 2010،

– رفع العمر المتوقع عند الولادة ليصل سنة 2010 لـ 72 سنة على الأقل بالنسبة للرجال والنساء أي بزيادة 5 سنوات مقارنة بـ 1995.

إن تحقيق هذه الأهداف الديموغرافية يستلزم على المستوى الكيفي:

– تعميم الإستفادة من الخدمات الصحية المتعلقة بالصحة الإنجابية ولاسيما في جانب الإعلام والإرشاد بالنسبة للرجال والنساء في هذا المجال،

– القضاء على الفروقات بين الجنسين فيما يتعلق بالتمدرس وتعميم التمدرس بالنسبة للذكور والإناث من سن 6 إلى 12 سنة،

– تدعيم مساهمة المرأة في التنمية ولاسيما رفع ولوج المرأة للعمل ومناصب إتخاذ القرار،

– القضاء على الفوارق الملاحظة بين المناطق وبين الأحياء السكنية وتدعيم تدخل الدولة فيما يخص السكان والتنمية في المناطق النائية.

أما حاليا فبعد أكثر من 15 سنة على تحيين السياسة الوطنية للسكان فإنه أصبح من الضروري إعادة النظر في السياسة الوطنية للسكان وذلك لعدة اعتبارات ديموغرافية واجتماعية واقتصادية حول مسألة السكان والتنمية.

المحور الخامس

# ديموغرافيا الجزائر

# 1-تطور بنية السكان في الجزائر

أظهر أول تعداد في الجزائر سنة 1966 أن عدد السكان 12 مليونا و102 ألف نسمة في حين أكد الإحصاء العام للسكان الذي أجري من 12 إلى 26 فبراير 1977 أن البلاد تضم 18 مليون و250 ألف نسمة الذين إرتفع عددهم إلى 22 مليونا و971 ألف و558 مواطن وفقا للإحصاء الثالث الذي عرفته الجزائر بين 21 مارس و4 أبريل 1987.
أما الإحصاء الرابع الذي نظم من 25 يونيو إلى 9 يوليو 1998 فأظهر أن عدد سكان الجزائر يبلغ 29 مليونا و100 ألف و867 نسمة.
ان المعطيات الديموغرافية عن السكان في الجزائر متوفرة خاصة بعد الاستقلال حيث اصبحت الجزائر تنظم عملية التعداد العام للسكان والسكن بصفة دورية كل عشر سنوات وذلك منذ التعداد الأول الذي اجري سنة 1966. كما تتوفر الجزائر على نظام الحالة المدنية الذي يمكنها من اجراء مختلف التحاليل الديموغرافية وذلك بشكل سنوي.

في سنة 2013 عرف عدد السكان المقيمين في الجزائر زيادة طبيعية تقدر بـ 795000 نسمة، وهو ما يعادل انخفاض ب 14000 نسمة مقارنة بالسنة الماضية، وبذلك انتقل معدل النمو الطبيعي من 2،16 إلى 2،07 ‰. يعود تراجع هذا المؤشر أساسا إلى الإنخفاض المعتبر لحجم الولادات الحية مع تراجع طفيف للوفيات.

**جدول1: تطور النمو السكاني 2000- 2013**

**تطور السكان الجزائريين حسب الجنس (بالمليون)**

**(المستوى الوطني، 2000-2016)**

| السنوات | السكان الجزائريون (بالمليون) (في وسط السنة) | | |
|---|---|---|---|
| | الرجال | النساء | المجموع |
| **2000** | 15.2 | 14.9 | 30.1 |
| **2001** | 15.6 | 15.2 | 30.8 |
| **2002** | 15.8 | 15.5 | 31.3 |
| **2003** | 16.1 | 15.7 | 31.8 |
| **2004** | 16.3 | 16.0 | 32.3 |
| **2005** | 16.6 | 16.3 | 32.9 |
| **2006** | 16.9 | 16.5 | 33.4 |
| **2007** | 17،3 | 16،8 | 34.1 |
| **2008** | 17،5 | 17،1 | 34.6 |
| **2009** | 17،9 | 17،4 | 35.3 |
| **2010** | 18،2 | 17،8 | 36.0 |
| **2011** | 18.6 | 18.1 | 36.7 |
| **2012** | 18.9 | 18.5 | 37.4 |
| **2013** | 19.4 | 18.9 | 38.3 |
| **2014** | 19.8 | 19.3 | 39.1 |
| **2015** | 20.0 | 19.5 | 39.5 |
| **2016** | 20.7 | 20.1 | 40.8 |

**تطور السكان الجزائريين حسب الجنس (بالمليون)**

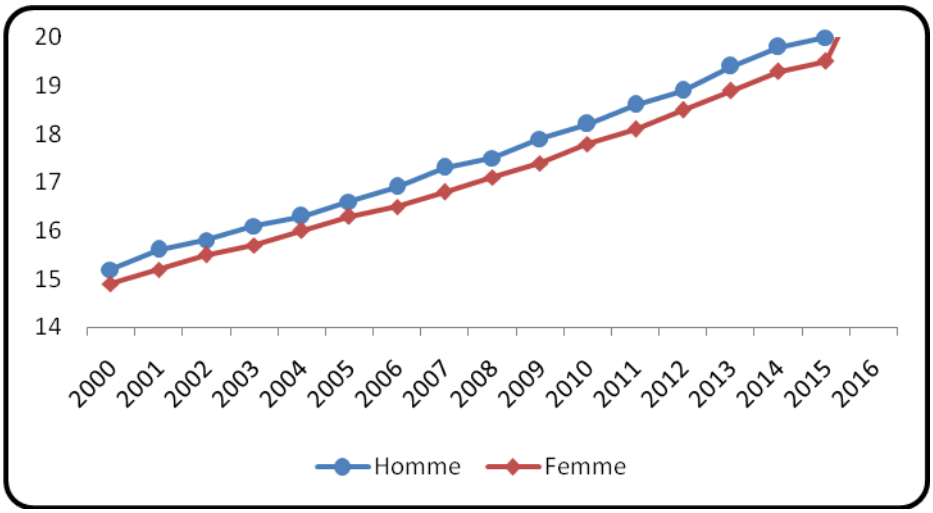

## 1.1-تطور السكان حسب الفئات العمرية:

انه من المهم في التحليل الديموغرافي متابعة تطور السكان حسب الفئات العمرية كما يوضحه الجدول التالي حول تطور بنية السكان حسب فئات الأعمار الكبيرة 2000-2016:

**جدول 2: تطور بنية السكان (بالأعداد)**

**(المستوى الوطني، 2000-2016، السكان في 1 جويلية من السنة)**

| السنوات | أقل من15 سنة | 15-59 سنة | 60سنة وفوق | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| **2000** | 10347295 | 18029531 | 2039174 | 30416000 |
| **2001** | 10122136 | 18641652 | 2115212 | 30879000 |
| **2002** | 9962119 | 19218705 | 2176176 | 31357000 |
| **2003** | 9783706 | 19815826 | 2248469 | 31848000 |
| **2004** | 9634763 | 20415211 | 2314026 | 32364000 |
| **2005** | 9509834 | 21010481 | 2385685 | 32906000 |
| **2006** | 9501908 | 21524935 | 2454157 | 33481000 |
| **2007** | 9468459 | 22090798 | 2536742 | 34096000 |
| **2008** | 9716612 | 22314654 | 2559734 | 34591000 |
| **2009** | 9931469 | 22723172 | 2613359 | 35268000 |
| **2010** | 9983895 | 23220201 | 2773904 | 35978000 |
| **2011** | 10181624 | 23627390 | 2907986 | 36717000 |
| **2012** | 10442358 | 24004299 | 3048344 | 37495000 |
| **2013** | 10761457 | 24356892 | 3178651 | 38297000 |
| **2014** | 10991111 | 24681108 | 3324713 | 39114275 |
| **2015** | 11229603 | 24976875 | 3476781 | 39963000 |
| **2016** | **11756400** | **25486700** | **3556900** | **40800000** |

**جدول3: تطور بنية السكان (بالنسب المئوية)**

**(المستوى الوطني، 2000-2016، السكان في 1 جويلية من السنة)**

| السنوات | أقل من 15 سنة | 15-59 سنة | 60 سنة وفوق | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| **2000** | 34.0 | 59.3 | 6.7 | **100** |
| **2001** | 32.8 | 60.4 | 6.9 | **100** |
| **2002** | 31.8 | 61.3 | 6.9 | **100** |
| **2003** | 30.7 | 62.2 | 7.1 | **100** |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **2004** | 29.8 | 63.1 | 7.2 | **100** |
| **2005** | 28.9 | 63.9 | 7.3 | **100** |
| **2006** | 28.4 | 64.3 | 7.3 | **100** |
| **2007** | 27.8 | 64.8 | 7.4 | **100** |
| **2008** | 28.1 | 64.5 | 7.4 | **100** |
| **2009** | 28.1 | 64.5 | 7.4 | **100** |
| **2010** | 27.8 | 64.5 | 7.7 | **100** |
| **2011** | 27،7 | 64،4 | 7،9 | **100** |
| **2012** | 27،9 | 64،0 | 8،1 | **100** |
| **2013** | 28،1 | 63،6 | 8،3 | **100** |
| **2014** | 28.1 | 63.1 | 8.5 | **100** |
| **2015** | 28.1 | 62.5 | 8.7 | **100** |
| **2016** | **28.8** | **62.5** | **8.7** | **100** |

## 1.2-هرم فئات الأعمار للسكان (سنوات 2000-2016)

يمكن تمثيل توزيع السكان حسب السن والجنس عموما عن طريق هرم الأعمار. في هذا الهرم نقوم بوضع الأعمار في المحور العمودي أما الأفراد ففي المحاور الأفقية، محور للنساء ومحور للرجال. إن هرم الأعمار يعكس نسبة الأجيال المختلفة في مجموع السكان.

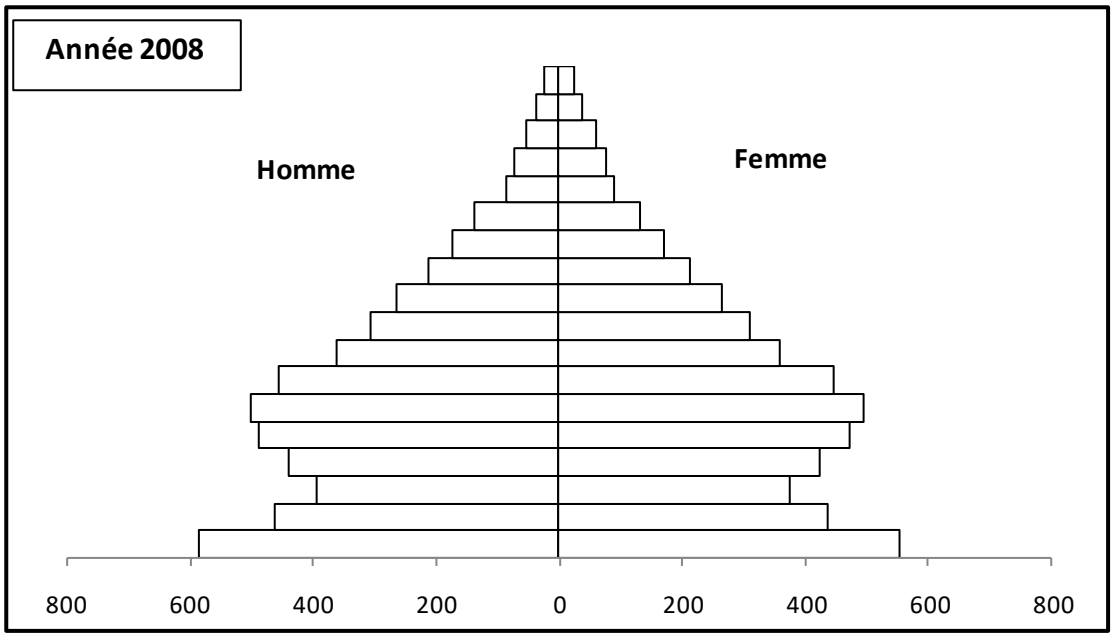


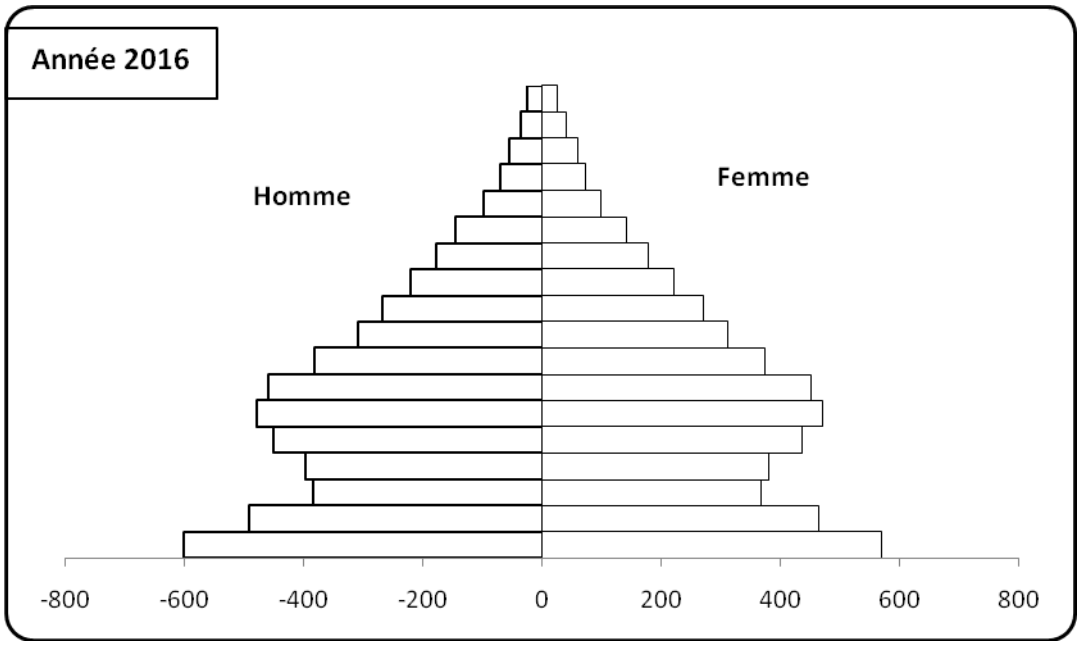


# 2-الولادات، الوفيات والنمو الطبيعي

## 2. 1- الولادات

الولادات والخصوبة:

عرفت سنة 2013 تسجيل 963000 ولادة حية أي ما يعادل متوسط أكثر من 2600 ولادة حية في اليوم. ان هذا العدد الكبير من الولادات يقودنا لطرح تساؤلات علمية بحيث ان هذا المستوى مستمر في السنوات الماضية، كما انه يقودنا أيضا للتفكير في التحديات فيما

يخص التنمية من حيث تلبية المتطلبات الصحية والاجتماعية والاقتصادية. يظهر توزيع هذه الولادات حسب الجنس نسبة 105 ذكر لكل 100 أنثى.

**جدول4: تطور أعداد الولادات حية والمعدل الخام للولادات**

**(المستوى الوطني، 2000-2016، السكان في 1 جويلية من السنة)**

| السنوات | أعداد الولادات حية | المعدل الخام للولادات (‰) | السنوات | أعداد الولادات حية | المعدل الخام للولادات (‰) |
|---|---|---|---|---|---|
| **2000** | 589.000 | 19.36 | **2008** | 817.000 | 23.62 |
| **2001** | 619.000 | 20.03 | **2009** | 849.000 | 24.07 |
| **2002** | 617.000 | 19.68 | **2010** | 888.000 | 24.68 |
| **2003** | 649.000 | 20.36 | **2011** | 910.000 | 24.78 |
| **2004** | 669.000 | 20.67 | **2012** | 978.000 | 26.08 |
| **2005** | 703.000 | 21.36 | **2013** | 963.000 | 25.14 |
| **2006** | 739.000 | 22.07 | **2014** | 1014.000 | 25.93 |
| **2007** | 783.000 | 22.98 | **2015** | 1040.000 | 26.03 |

المصدر: معطيات الحالة المدنية "الديوان الوطني للإحصائيات"

تجدر الإشارة إلى أن حجم الولادات في 2013 عرف تراجعا لأول مرة منذ سنة 2003، حيث سجل إنخفاضا بـ 15000 ولادة حية مقارنة بسنة 2012 (إنخفاض بنسبة 1،6%)، في حين أن حجم هذه الولادات يبقى أكبر من المستوى المسجل بسنة 2011. أدى هذا التراجع إلى إنخفاض في المعدل الخام للولادات والذي إنتقل من 26،08% إلى 25،14% ما بين سنة 2012 و2013. بالمثل عرف المعدل الخام للخصوبة إنخفاضا، حيث إنتقل من 3،02 إلى 2،93 طفل لكل إمرأة خلال هذه الفترة. في حين واصل متوسط سن الإنجاب انخفاضه بنفس الوتيرة المسجلة في السنوات السابقة، ما يمثل تراجعا بـ 0،1 نقطة في السنة، وصولا إلى 31،4 سنة.

## 2.2 : الوفيات

الوفيات العامة

بلغ حجم الوفيات 168000 وفاة في سنة 2013، أي ما يعادل انخفاض نسبي بـ 1,1% مقارنة بسنة 2012. وهو ما يفسر تراجع المعدل الخام للوفيات الذي إنتقل من 4،53% إلى 4،39% بين 2012 و2013.

**جدول5: تطور أعداد الوفيات والمعدل الخام للوفيات**

**(المستوى الوطني 2000-2015)**

| السنوات | أعداد الوفيات | المعدل الخام للوفيات (‰) | السنوات | أعداد الوفيات | المعدل الخام للوفيات (‰) |
|---|---|---|---|---|---|
| **2000** | 140.000 | 4.59 | **2008** | 153.000 | 4.42 |
| **2001** | 141.000 | 4.56 | **2009** | 159.000 | 4.51 |
| **2002** | 138.000 | 4.41 | **2010** | 157.000 | 4.37 |
| **2003** | 145.000 | 4.55 | **2011** | 162.000 | 4.41 |
| **2004** | 141.000 | 4.36 | **2012** | 170.000 | 4.53 |
| **2005** | 147.000 | 4.47 | **2013** | 168.000 | 4.39 |
| **2006** | 144.000 | 4.30 | **2014** | 174.000 | 4.44 |
| **2007** | 149.000 | 4.38 | **2015** | 183.000 | 4.57 |
| المصدر: معطيات الحالة المدنية "الديوان الوطني للإحصائيات" | | | | | |

من ناحية أخرى أدى هذا الإنخفاض إلى إرتفاع احتمال البقاء على قيد الحياة وذلك من 76،4 إلى 77،0 سنة في الفترة ما بين 2012 و2013، أي ما يعادل زيادة ب 7أشهر مقارنة بـ 2012 (0،6 نقطة). تجدر الإشارة إلى وجود تباين طفيف لهذا المؤشر حسب الجنس، حيث بلغت الزيادة 8 أشهر لدى الذكور (0،7 نقطة) و6 أشهر لدى الإناث (0،5 نقطة).

**جدول 6: تطور إحتمال البقاء على قيد الحياة عند الولادة 1990- 2013**

| السنة | 1990 | 2000 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| احتمال البقاء على قيد الحياة عند الولادة – إجمالي | 9،66 | 5،72 | 6،75 | 5،75 | 3،76 | 5،76 | 4،76 | 0،77 |
| ذكور | 3،66 | 5،71 | 8،74 | 7،74 | 6،75 | 6،75 | 8،75 | 5،76 |
| إناث | 3،67 | 4،73 | 4،76 | 3،76 | 0،77 | 4،77 | 1،77 | 6،77 |

## 2.3:النمو الطبيعي

ان معدل النمو الطبيعي هو أحد أهم المؤشرات التي تساعدنا في ملاحظة مستوى الزيادة السكانية، وهو الفرق بين المعدل الخام للولادات والمعدل الخام للوفيات، بالنسبة لكل 100 نسمة.

**جدول7: تطور معدل النمو الطبيعي**

**(المستوى الوطني 2000-2015)**

| السنوات | معدل النمو الطبيعي (%) | السنوات | معدل النمو الطبيعي (%) |
|---|---|---|---|
| **2000** | 1.48 | **2008** | 1.92 |
| **2001** | 1.55 | **2009** | 1.96 |
| **2002** | 1.53 | **2010** | 2.03 |
| **2003** | 1.58 | **2011** | 2.04 |
| **2004** | 1.63 | **2012** | 2.16 |
| **2005** | 1.69 | **2013** | 2.07 |
| **2006** | 1.78 | **2014** | 2.15 |
| **2007** | 1.86 | **2015** | 2.15 |

المصدر: معطيات الحالة المدنية "الديوان الوطني للإحصائيات"

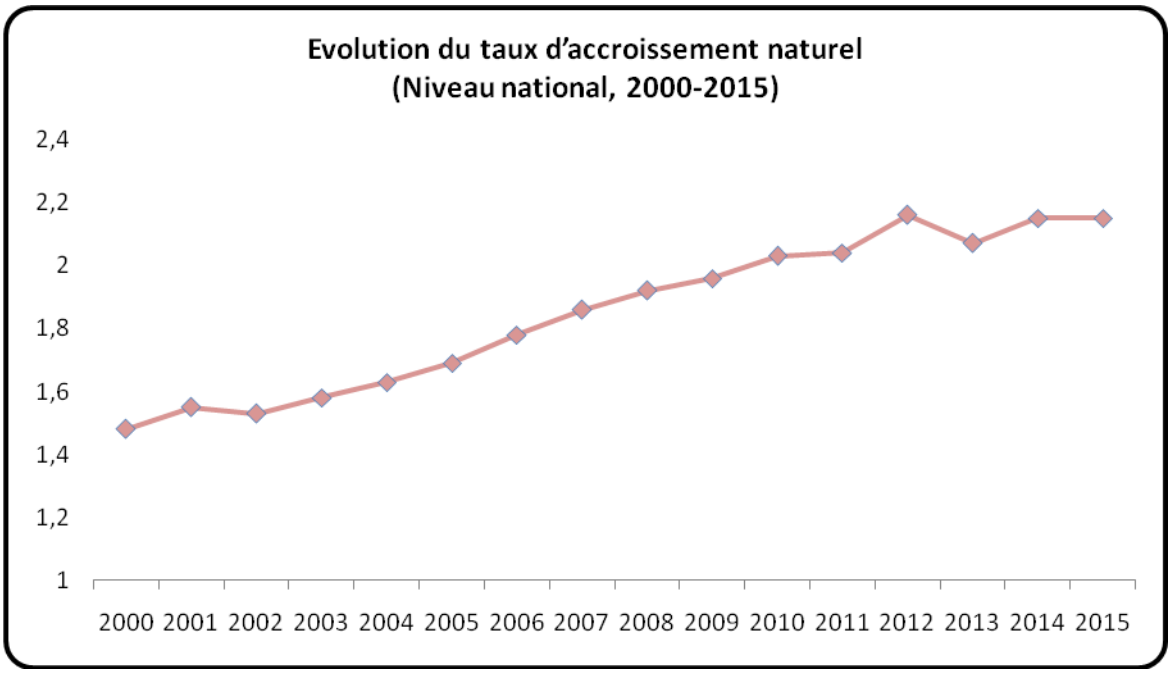

## 4-الزواجات:

عرفت سنة 2013 زيادة جد معتبرة في حجم الزواجات حيث سجلت مصالح /الحالة المدنية 387974 حالة زواج ما يعادل ارتفاع بنسبة 4،6 %مقارنة بسنة 2012. وبذلك إرتفع المعدل الخام للزواجات من 9،90‰ إلى 10،13‰ ما بين 2012 و2013.
المعدل الخام للزواجات هو حاصل القسمة لأعداد الزواجات المسجلة في سنة معينة على العدد المتوسط للسكان في نفس السنة لكل 1000 نسمة.

**جدول 8: تطور أعداد الزواجات والمعدل الخام للزواجات المستوى الوطني 2000-2015**

| السنوات | عدد الزواجات | المعدل الخام للزواجات (‰) | السنوات | عدد الزواجات | المعدل الخام للزواجات (‰) |
|---|---|---|---|---|---|
| **2000** | 177.548 | 5.84 | **2008** | 331.190 | 9.58 |
| **2001** | 194.273 | 6.29 | **2009** | 341.321 | 9.68 |
| **2002** | 218.620 | 6.97 | **2010** | 344.819 | 9.58 |
| **2003** | 240.463 | 7.55 | **2011** | 369.031 | 10.05 |
| **2004** | 267.633 | 8.27 | **2012** | 371.280 | 9.90 |
| **2005** | 279.548 | 8.50 | **2013** | 387.947 | 10.13 |
| **2006** | 295.295 | 8.82 | **2014** | 386.422 | 9.88 |
| **2007** | 325.485 | 9.55 | **2015** | 369.074 | 9.24 |
| المصدر: معطيات الحالة المدنية "الديوان الوطني للإحصائيات" | | | | | |

بحسب النتائج الأولية للإحصاء العام الخامس للسكان والإسكان التي توصل إليها، فإن عدد السكان الجزائريين المقيمين بالجزائر بلغ 34،8 مليون نسمة بتاريخ 16 أفريل 2008. حيث أوضح الديوان الوطني للإحصاء في نتائجه عن عدد الجزائريين المقيمين في أسر عادية وجماعية بلغ 34 مليون و230 ألف نسمة وعدد المقيمين من الرحل 230 ألف نسمة بينما عدد المعدودين على حدة 300 ألف شخص. وفيما يتعلق بمعدل النمو السنوي فقد ذكر الديوان أنه بلغ 1,72 بالمئة خلال فترة ما بين 1998 و2008، مشيرا إلى أن هذه المعطيات عرفت تطورا ملحوظا بين مختلف الإحصائيات حيث سجلت نسبة 3,21 بالمئة

خلال فترة 1966 إلى 1977 و 3,60 بالمئة خلال الفترة بين 1977 إلى 1987، و2,15 بالمئة خلال الفترة 1987 و1998.

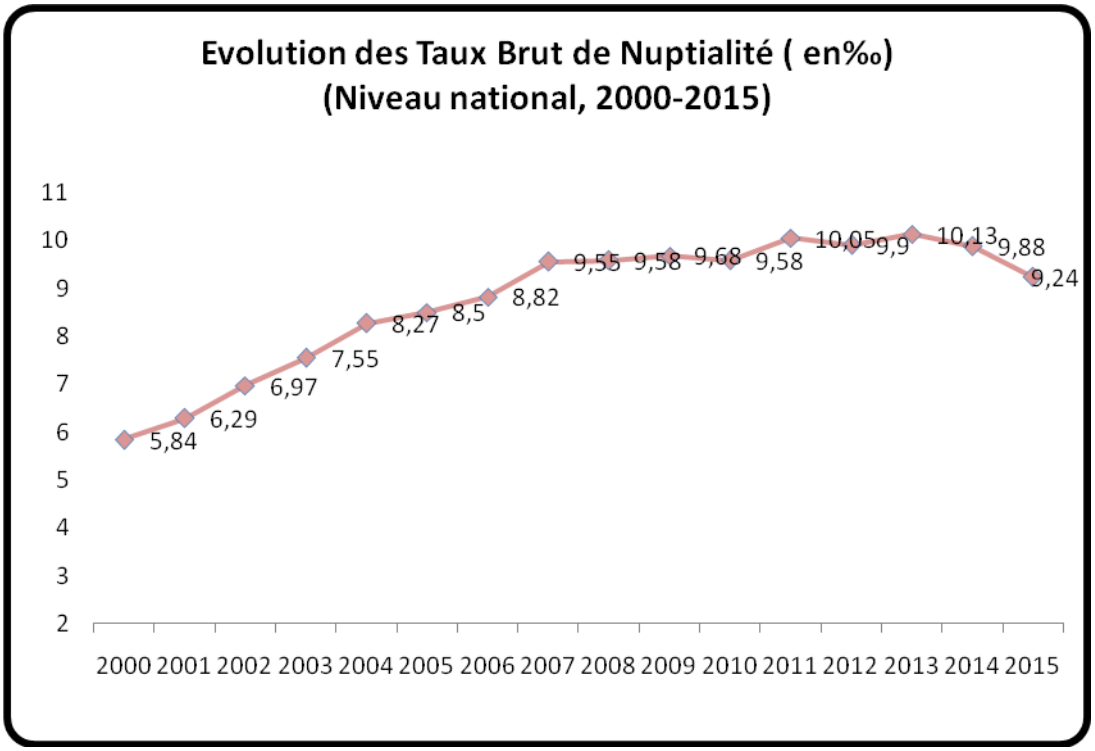


إن السكان الرحل يتمركزون بنسبة 73بالمئة، أي ما يعادل 168 ألف نسمة من إجمالي هذه الفئة، في ستة ولايات هي الجلفة، البيض، الوادي، النعامة، تمنراست، والأغواط أما توزيع سكان الأسر العادية والجماعية حسب التشتت فقد أظهرت البيانات أن 70 بالمئة يسكنون في التجمعات الحضرية المركزية و16 بالمئة في التجمعات الثانوية بينما يسكن الباقي في المناطق المبعثرة، وقد بلغت هذه النسب 66 بالمئة، 15 بالمئة، و19 بالمئة على التوالي سنة 1998.

إن هذه المعطيات ناتجة عن إستغلال الجداول الإجمالية للبلديات والتي تم ملؤها من قبل مندوبي البلديات من خلال كراس المقاطعة وكراس الزيارات التي دونت من قبل أعوان الإحصاء. وفي نفس السياق كشفت أرقام الديوان بأن عدد الأسر العادية والجماعية قد بلغ 5ملايين و776 ألف و441 أسرة موزعين على التجمعات الحضرية الرئيسية بنسبة 71 بالمئة و7,15 بالمئة في التجمعات الحضرية الثانوية و13 بالمئة في المناطق المبعثرة،

وبلغ متوسط عدد الأفراد بالأسر 9,5 أفراد وكان يقدر بـ 6,6 أفراد سنة 1998، ويقدر متوسط عدد الأفراد ب 9,5 بالأسر العادية والجماعية، و77, أفراد بالأسر الراحلة.

وفيما يخص تطور متوسط عدد أفراد الأسرة العادية والجماعية فقد انتقل من 4،6 سنة 1998 إلى 8،5 سنة 2008 بالنسبة للتجمعات الحضرية الرئيسية ومن 7،6 إلى1،6 بالنسبة للتجمعات الحضرية الثانوية ومن 2،7 إلى 4،6 بالنسبة للمناطق المبعثرة.

أما بالنسبة لولاية الجلفة فقد احتلت المرتبة الرابعة وطنيا بأكثر من مليون ومئة وأربعة وستون ألف نسمة بعد كل من الجزائر العاصمة فولاية سطيف (عاصمة الهضاب العليا) وولاية وهران (عاصمة الغرب الجزائري) ...وبهذا عاصمة السهوب تقدمت على العديد من الولايات الكبرى كتيزي وزو، باتنة والبليدة.

## 5 :الخصوبة

المؤشر التركيبي للخصوبة هو عدد الأطفال المتوسط الذين يولدون للمرأة في حياتها مع افتراض ان كل النساء في نفس الفئة العمرية سيكون لهن في نهاية حياتهن الإنجابية عدد الأطفال الموافق لمعدلات الخصوبة الملاحظة في الوقت الحالي (جدول 9).

**جدول 9: تطور المؤشر التركيبي للخصوبة**
**المستوى الوطني 2000-2014**

| معطيات المسح الزمني | | معطيات الحالة المدنية | |
|---|---|---|---|
| السنوات | المؤشر التركيبي للخصوبة (أطفال-نساء) | السنوات | المؤشر التركيبي للخصوبة (أطفال-نساء) |
| MICS2 -2000 | - | 2000 | 2.40 |
| Papfam 2002 | 2.4 | 2001 | - |
| MICS3 – 2006 | 2.27 | 2002 | 2.48 |
| MICS4 - 2012-2013 | 2.7 | 2003 | - |
| | | 2004 | - |
| | | 2005 | 2.56 |
| | | 2006 | - |
| | | 2008 | 2.81 |
| | | 2009 | 2.84 |
| | | 2010 | 2.87 |
| | | 2011 | 87،2 |
| | | 2012 | 02،3 |
| | | 2013 | 2.93 |
| | | 2014 | 3.03 |
| | | 2015 | 3.1 |

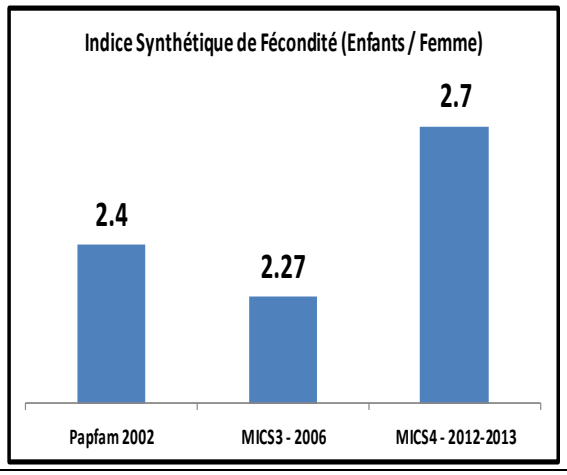


## 6: التخطيط العائلي

معدل انتشار وسائل منع الحمل هو من أهم المؤشرات التي تدل على وضعية التخطيط العائلي ويبين مدى تحكم الأفراد والعائلات في عدد الأطفال المرغوب في انجابهم. كما أن له علاقة بمستوى الخصوبة وبجوانب اخرى منها صحة الأم والطفل. يحسب هذا المعدل عن طريق عدد النساء في سن 15–49 اللواتي تستعمل إحدى وسائل منع الحمل بالنسبة لمجموع النساء المتزوجات في سن الإنجاب في نفس السنة.

**جدول 10: تطور معدل انتشار وسائل الحمل**
**المستوى الوطني 2000-2014**

| نوع الوسيلة | PPACHILD 1992 | MDG | EDG | PAPFAM | MICS3 | MICS4 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **كل الوسائل** | 50.9 | 56.9 | 64.0 | 0،57 | **4،61** | **1،57** |
| **كل الوسائل بما فيها الحديثة** | **43.1** | **49.0** | **50.1** | **51.8** | **52.0** | **9،47** |

## وفيات الأطفال:

هو مؤشر مهم في الديموغرافيا وكذلك في الصحة العامة.

**جدول 11: تطور عدد الوفيات الأقل من سنة ومعدل وفيات الأطفال حسب الجنس**
**المستوى الوطني 2000-2014**

| السنوات | عدد وفيات الأطفال(*) | معدل وفيات الأطفال (‰) | | |
|---|---|---|---|---|
| | | ذكور | فتيات | المجموع |
| **2000** | 21734 | 38.4 | 35.3 | 36.9 |
| **2001** | 23213 | 38.9 | 35.9 | 37.5 |
| **2002** | 21410 | 36.1 | 33.3 | 34.7 |
| **2003** | 21093 | 34.6 | 30.3 | 32.5 |
| **2004** | 20338 | 32.2 | 28.5 | 30.4 |
| **2005** | 21371 | 32.4 | 28.2 | 30.4 |
| **2006** | 19879 | 28.3 | 25.3 | 26.9 |
| **2007** | 20515 | 27.9 | 24.4 | 26.2 |
| **2008** | 20834 | 26.9 | 23.9 | 25.5 |
| **2009** | 21055 | 26.6 | 22.9 | 24.8 |
| **2010** | 21046 | 25.2 | 22.2 | 23.7 |
| **2011** | 21021 | 6،24 | 6،21 | 1،23 |
| **2012** | 22103 | 9،23 | 2،21 | 6،22 |
| **2013** | 21571 | 23.6 | 21.2 | 22.4 |
| **2014** | 22282 | **23.5** | **20.4** | **22.0** |
| **2015** | 23150 | **23.7** | **20.7** | **22.3** |

المصدر: معطيات الحالة المدنية "الديوان الوطني للإحصائيات"

**وفيات الرضع:**

بلغ حجم الوفيات عند الرضع 21586 سنة 2013، حيث سجل انخفاضا طفيفا مقارنة بالسنة الماضية. هذا ما أدى إلى تراجع في معدل وفيات الرضع بـ 0،2 نقطة ليصل إلى 22،4. %يعتبر هذا الإنخفاض طفيفا إلى حد ما مقارنة بالوتيرة المسجلة في السنوات الماضية.

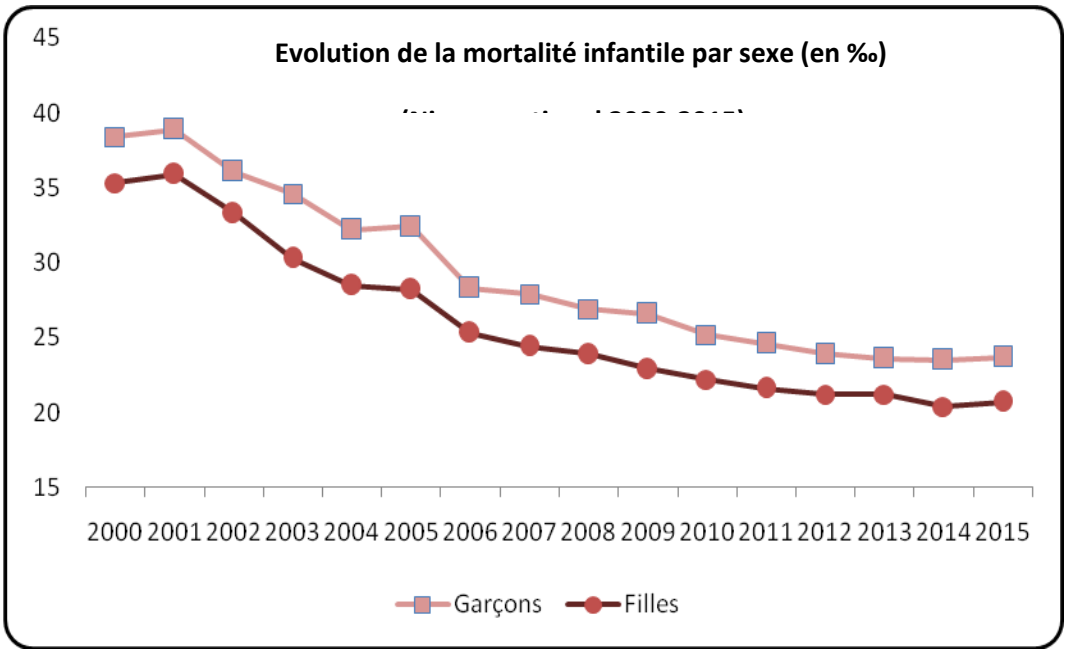


تجدر الإشارة إلى أن الفترة ما بين 2002-2013 شهدت إنخفاضا بـ 12،3 نقطة في معدل وفيات الرضع، إلا أن وتيرة هذا التراجع كانت أكثر أهمية في الفترة الممتدة ما بين (2002-2007) أين سجل معدل وفيات الرضع متوسط إنخفاض بلغ 1،7 نقطةّ/السنة. مقارنة بالفترة الممتدة ما بين 2008-2013 والتي كانت فيها وتيرة الإنخفاض لهذا المؤشر أقل أهمية حيث سجلت متوسط إنخفاض مقدر بـ 0،6 نقطة/السنة.

**وفيات الأطفال الأقل من 5 سنوات:**

عرف احتمال الوفاة للأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات استقرار في الفترة ما بين 2012 و2013، والذي كان نتيجة للتراجع الجد بسيط في مستوى الوفيات الرضع (0-1سنة) المصاحب للزيادة في إحتمال الوفيات للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 1و4 سنوات والذي إنتقل من 3.5‰ إلى 3،7‰ خلال نفس هذه الفترة. يظهر تطور هذا المؤشر بين سنتي 1990 و2013 انخفاضا في مستوى وفيات الأطفال الاقل من 5 سنوات والذي تقلص بأكثر من النصف، حيث انتقل من 55،7 ‰إلى 26،1‰.

**المواليد أموات:** ***Taux de mortinatalité***

معدل المواليد أموات هو حاصل قسمة عدد المواليد أموات المسجلين في سنة معينة على عدد الولادات (الولادات الحية + المواليد أموات) في نفس السنة، بالنسبة لـ 1000 ولادة.

شهدت سنة 2013 انخفاضا في عدد المواليد أموات مقارنة بسنة 2012، حيث إنتقل من 15795 سنة 2012 إلى 15009 سنة 2013. وبالتالي تقلص معدل الولادات أموات بـ 0،5 نقطة حيث انتقل من 15،9% إلى 15،4 % خلال نفس الفترة.

**جدول 13: تطور معدل المولودين أموات حسب الجنس**
**المستوى الوطني 2000-2015**

| السنوات | عدد المولودين أموات | معدل الوفيات المولودين أموات | | |
|---|---|---|---|---|
| | | ذكور | فتيات | المجموع |
| **2000** | 14 891 | 24.6 | 22.8 | 24.7 |
| **2008** | 16 588 | 21.3 | 18.4 | 19.9 |
| **2009** | 15 937 | 19.6 | 17.2 | 18.4 |
| **2010** | 16 444 | 19.6 | 16.7 | 18.2 |
| **2011** | 15 480 | 18.0 | 15.4 | 16.7 |
| **2012** | 15 795 | 16.8 | 14.9 | 15.9 |
| **2013** | 15 009 | 16.4 | 14.2 | 15.4 |
| **2014** | 15 077 | 15.8 | 13.5 | 14.6 |
| **2015** | 14 620 | 14.8 | 12.9 | 13.9 |
| المصدر: معطيات الحالة المدنية "الديوان الوطني للإحصائيات" | | | | |

**وفيات الأطفال :** *Quotient de Mortalité Infanto-juvénile*

هي احتمال وفاة لمولود حي قبل ان يبلغ عيد ميلاده الخامس، بالنسبة لكل 1000 ولادة حية.

**جدول14: تطور معدلات وفيات الأطفال حسب الجنس**
**المستوى الوطني 2000-2015**

| السنوات | معدل وفيات الأطفال (‰) | | |
|---|---|---|---|
| | ذكور | فتيات | المجموع |
| **2000** | 44.8 | 41.3 | 43.0 |
| **2008** | 31.4 | 27.8 | 29.7 |
| **2009** | 30.8 | 27.1 | 29.0 |
| **2010** | 29.0 | 26.0 | 27.5 |
| **2011** | 28.3 | 25.2 | 26.8 |
| **2012** | 27.3 | 24.7 | 26.1 |
| **2013** | 27.3 | 24.9 | 26.1 |
| **2014** | 27.1 | 23.9 | 25.6 |
| **2015** | 27.1 | 24.2 | 25.7 |
| المصدر: معطيات الحالة المدنية "الديوان الوطني للإحصائيات" | | | |

## تلقيح الأطفال في السنة الأولى:

هذه المعلومة يمكن الحصول عليها من مختلف المسوح التي أجريت في الجزائر منذ بداية سنوات 2000 وهي مهمة جدا في ميدان الصحة العامة.

**جدول 15: تطور معدل التلقيح للأطفال للسنة الأولى**
**المستوى الوطني 2000-2012**

| معدل التلقيح للأطفال (%) | MICS2 2000 | Papfam 2002 | MICS3 2006 | MICS4 2012-2013 |
|---|---|---|---|---|
| **Tuberculose (BCG)** | 89.0 | 97.9 | 98.9 | 98.3 |
| **DTCP1** | - | 96.3 | 98.1 | 95.8 |
| **DTCP2** | - | 95.2 | 96.4 | 92.9 |
| **DTCP3** | 83.0 | 92.3 | 92.9 | 87.5 |
| **Rougeole** | 88.0 | 90.6 | 85.3 | 90.3 |
| **Hépatite B** | - | - | 79.8 | 89.1 |

**وفيات الأمهات عند الولادة -*Taux de Mortalité Maternelle* :**

وهي حاصل قسمة عدد الأمهات المتوفيات في سن معينة على عدد الولادات الحية لنفس السنة، لكل 100000 ولادة حية.

**جدول 16: تطور معدل وفيات الأمهات عند الولادة**

**المستوى الوطني 2000-2015**

| السنوات | معدل وفيات الأمهات عند الولادة |
|---|---|
| **1999** | 117.4 * |
| **2001** | 113.8** |
| **2004** | 99.5** |
| **2007** | 88.9** |
| **2009** | 84** |
| **2011** | 73.9** |
| **2012** | 70.3** |
| **2013** | 69.9** |
| **2014** | 63.6** |
| **2015** | 60.5** |
| (*) Enquête Mortalité Maternelle INSP-1999 | |

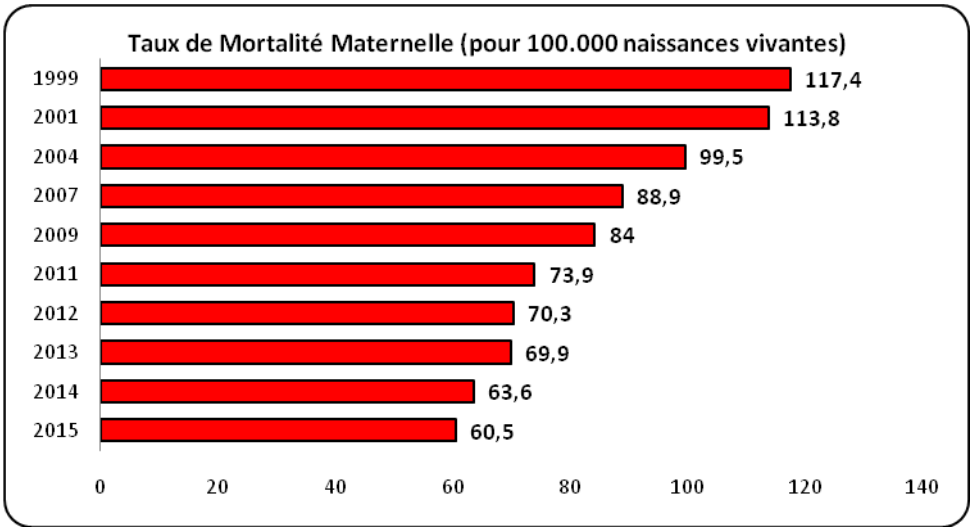

## الوفيات حسب الفئة العمرية:

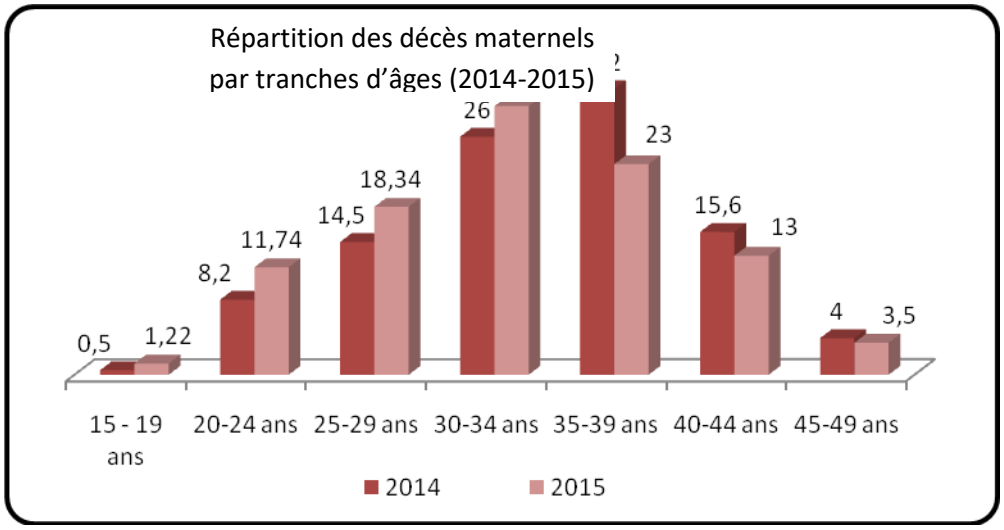


Source : Audit des décès maternels، DPOP، MSPRH.

## توقع العمر عند الولادة:

وهو عدد السنوات المتوقع أن يعيشها شخص إذا عاش في ظروف الوفيات الموجودة عند ولادته. وهو مؤشر مهم في الصحة العامة كما يؤخذ به للدلالة على مستوى التقدم الاجتماعي والاقتصادي. فالعمر المتوقع يرتفع في البلدان المتقدمة وينخفض مع تراجع النمو.

**جدول 16: تطور توقع العمر عند الولادة حسب الجنس**

**المستوى الوطني 2000-2015**

| السنوات | توقع العمر عند الولادة (بالسنوات) | | |
|---|---|---|---|
| | رجال | نساء | المجموع |
| **2000** | 71.5 | 73.4 | 72.5 |
| **2001** | 71.9 | 73.6 | 72.9 |
| **2002** | 72.5 | 74.4 | 73.4 |
| **2003** | 72.9 | 74.9 | 73.9 |
| **2004** | 73.9 | 75.8 | 74.8 |
| **2005** | 73.6 | 75.6 | 74.6 |
| **2006** | 74.6 | 76.7 | 75.7 |
| **2007** | 74.7 | 76.8 | 75.7 |
| **2008** | 74.8 | 76.4 | 75.6 |
| **2009** | 74.7 | 76.3 | 75.5 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **2010** | 75.6 | 77.0 | 76.3 |
| **2011** | 75.6 | 77.4 | 76.5 |
| **2012** | 75.8 | 77.1 | 76.4 |
| **2013** | 76.5 | 77.6 | 77.0 |
| **2014** | 76.6 | 77.8 | 77.2 |
| **2015** | 76.4 | 77.8 | 77.1 |
| المصدر : معطيات الحالة المدنية "الديوان الوطني للإحصائيات" | | | |

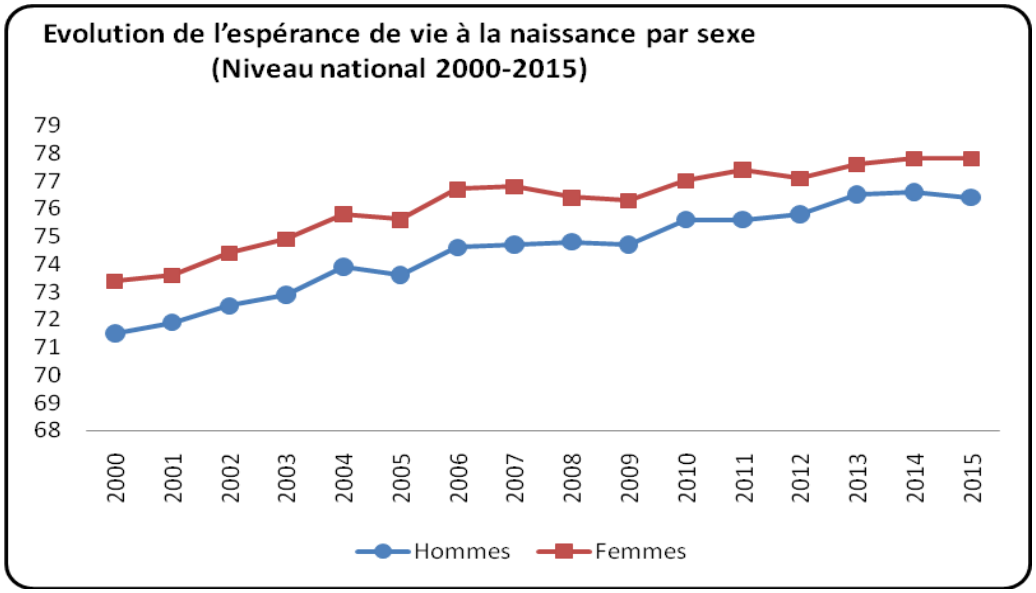

المحور السادس

# أهم مصادر المعطيات في الديموغرافيا

# أهم مصادر المعطيات في الديموغرافيا

يعتمد التحليل الديموغرافي على وجود المعطيات والتي تختلف حسب حجم المجتمع المدروس (العينة)، نوعية المعطيات، وأهداف جمع تلك البيانات.
يهدف هذ محور إلى تعريف الطلبة بمختلف مصادر وأنواع البيانات التي يعتمد عليها الباحث في الديموغرافيا.

-التعداد العام للسكان و السكن (RGPH)،
-السجلات المدنية للسكان الحالة المدنية،
-المسوحات السكانيــة.

## التعداد العام للسكان والسكن

### مفهوم التعداد:

إن التعداد هو عملية حصر كل الأفراد الذين هم على قيد الحياة، سواء كانوا مواطنين أو أجانب في مكان محدد وفي تاريخ محدد وجمع البيانات الخاصة بهؤلاء الأفراد. وبالنسبة للتعداد العام للسكان فإنه يغطي كل السكان وكل المناطق لدولة معينة.

إن التعداد العام للسكان والسكن هو من أهم مصادر البيانات الديموغرافية وذلك بسبب خصائصه المنهجية فهو عام بمعنى أنه يغطي جميع مناطق البلاد المعنية بالتعداد من دون إستثناء، كما أنه شامل حيث أنه يشمل جميع السكان المقيمين في تلك البلاد. كما أنه من الجانب القانوني يحمل الصبغة الإجبارية فجميع السكان ملزمين بالتجاوب مع أعوان الإحصاء كما أن الإدارات والهيئات الحكومية لها مسؤولية تسهيل سير العملية في أحسن الظروف.

يتم تقسيم البلد إلى وحدات ولتسهيل الأمر يستخدم التقسيم الإداري المعمول به في البلد، فمثلا الجزائر تعتمد على تنظيمها الإداري من المستوى المركزي وصولا إلى المستوى

المحلي. تصنف البلديات إلى وحدات إحصائية اعتمادا على التجمعات السكانية مثل القرى والمداشر والأحياء السكانية وكذلك يتم تجزئة هذه التجمعات لوحدات أصغر حتى يسهل تنظيم فرق الأعوان المكلفين بالإحصاء. يتم زيادة التقسيم حتى يتم التوغل في الطرق في المدن أو التجمعات السكانية ولاسيما في المناطق الريفية. في هذه المرحلة يتم تحديث الخرائط الموجودة بغرض مطابقتها مع الواقع المتجدد.

كما تجزأ المباني من شقق أو حجرات، وذلك حسب نوعية تلك المباني ومكان وجودها ويحصر كل من يسكن فيها من أفراد وأسر. تجمع البيانات من طرف أعوان الإحصاء وذلك بإستعمال الإستبيان المعد مسبقا لهذا الغرض عن كل أسرة أوعن الأفراد الذين تتكون منهم هذه الاسر. يتم تنفيذ عملية الإحصاء بواسطة إستبيان يقوم بملئها عون الإحصاء مع أحد أفراد الأسرة[5] البالغين. يتضمن الإستبيان عدة محاور وكل محور يتطرق إلى جانب من جوانب حياة الأسرة المقيمة في المنزل: ظروف المعيشة (توفر ماء الشرب، الكهرباء، الغاز، الهاتف،...) عدد أفراد الأسرة وخصائصهم (الجنس، السن، المستوى التعليمي، الوظيفة، علاقة القرابة لأفراد الأسرة مع رب الأسرة، ...)، معلومات عن السكن وخصائصه:(نوعية السكن قصد معرفة ما إذا كان بناء فردي أو جماعي، ملكية أو كراء، عدد الغرف،...).

تعد الجزائر من الدول القلائل من بين البلدان النامية التي تقوم بعملية التعداد العام للسكان والسكن بصورة منتظمة منذ الإستقلال. فالجزائر تقوم به كل عشر سنوات فلقد نظمت أول تعداد سنة 1966 والثاني سنة 1977، والثالث سنة 1987، والرابع سنة 1998، والخامس سنة 2008. وهي الأن بصدد تحضير الإحصاء القادم سنة 2018. إن الدولة الجزائرية أدركت منذ البداية الأهمية البالغة للتعداد في قضايا التنمية وهذا بالرغم من صعوبة تنظيم مثل هذه العملية خاصة بالنظر إلى مساحتها الشاسعة والمبالغ المالية الكبيرة التي تكلفها. وقد إكتسبت الجزائر خبرة كبيرة في هذا المجال وأصبحت منذ فترة طويلة قادرة على تنظيم التعداد وتمويله وكذلك معالجة وتحليل المعطيات المستقاة.

[5] في الديموغرافيا ولاسيما في عملية تعداد السكان يعتمد مفهوم الأسرة على مجموعة من الأشخاص يعيشون تحت سقف واحد ويتناولون أهم الوجبات مع بعضهم البعض كما يعترفون بوجود شخص من بينهم كمسؤول عن الأسرة.لهذا فإن في نفس السكن يمكن وجود عدة أسر ويقوم عون الإحصاء بملء استمارة عن كل أسرة على حدى.

بالفعل إن تحليل البيانات المتحصل عليها من عملية التعداد بالنسبة للسياسة الحكومية فيما لتعلق بالتنمية. فتلك المعلومات تسمح بمعرفة التركيبة السكانية حسب مختلف الخصائص الديموغرافية والإجتماعية والإقتصادية: السن، الجنس، مكان الإقامة، خصائص السكن، المهنة... إلخ. كما تسمح البيانات بدراسة النمو السكاني عبر الزمن وذلك من خلال متابعة البيانات عبر عمليات التعداد المنجزة بطريقة منتظمة كما أن ذلك يسمح بإجراء التنبؤات المستقبلية حول النمو السكاني مما يسمح بتخطيط أفضل في مختلف قطاعات التنمية: الصحة، التعليم، المنشآت القاعدية ...إلخ. ومن بين الميزات الأخرى للتعداد فإنه يسمح بدراسة ومتابعة قضية الهجرة والتحركات السكانية الداخلية وهذا مفيد جدا على مستوى التنمية. وبصورة عامة فإن التعداد يعتبر مصدر مهم جدا بالنسبة للباحثين في العلوم الإجتماعية ليس فقط بالنسبة للديموغرافيا ولكن أيضا بالنسبة لعلم الإجتماع. علم الإقتصاد وعلوم أخرى.

إن تنظيم تعداد السكان هو من إختصاص الدولة التي تأخذ قرار إنجازه وتتخذ جميع التدابير والقرارات الإدارية والتنظيمية كما تسخر الإمكانات المادية والبشرية لإنجازه. إن الجزائر اعتادت أن تنظم بنفسها التعداد سواء على المستوى التمويلي المادي أو التقني أو التنظيمي وليس هذا هو الحال بالنسبة للكثير من الدول النامية التي تحتاج للإعانات الخارجية أو الخبرات الأجنبية لكي تنظم التعداد.

ويتميز التعداد الشامل دون سواه عن العمليات الإحصائية الأخرى في أنه يوفر:

1. بيانات إحصائية شاملة ومفصلة عن كافة السكان وخصائصهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية حسب أدنى مستوى إداري أو جغرافي وما يرتبط بها من معدلات ومؤشرات (معدلات النمو السكاني، التركيب العمري والنوعي، الخصائص التعليمية، قوة العمل القطرية وغير القطرية).
2. بيانات ضرورية تمكن من تقييم الوضع السكاني في الدولة خلال الفترة الفاصلة بين التعدادات، بالإضافة إلى رصد التغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على السكان خلال تلك الفترة في مختلف التقسيمات الإدارية.

3. بيانات تتعلق بحجم وتوزيع وخصائص غير القطرين في الدولة وخاصة العمالة الوافدة بدرجة عالية من الدقة، بدلا من الاعتماد على التقديرات.
4. توفير قاعدة من البيانات التي تبنى عليها الإسقاطات السكانية وإسقاطات القوى العاملة.
5. توفير قاعدة من البيانات اللازمة لدراسة بعض الظواهر الاجتماعية.
6. توفير البيانات الأساسية لكافة قطاعات الدولة (التعليم، الصحة، الإسكان،...إلخ) بهدف مساعدتها على وضع ومتابعة وتقييم خططها المتعلقة بتوفير الخدمات التي يحتاج إليها المجتمع القطري.
7. توفير أطر المعاينة اللازمة لسحب عينات البحوث الميدانية التي سيتم إجراؤها مستقبلاً.
8. بيانات عن المعروض من الوحدات السكنية ومرافقها وخصائصها ذات الصلة بالأحوال المعيشية وتوفير البيانات الأساسية اللازمة لوضع سياسة إسكانية واضحة المعالم تهدف إلى تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع. بالإضافة إلى أنه يوفر مؤشرات عن ظروف المساكن ومدى اتصالها بالخدمات العامة.
9. إطار شامل وحديث للمباني والمساكن والأسر حسب التقسيمات الإدارية المختلفة. ويعتبر هذا الإطار ضرورياً لتصميم وسحب العينات لتنفيذ المسوح الأسرية المختلفة، مما ينعكس إيجابا على دقة قياس الظواهر المختلفة التي تتم دراستها كالخصوبة والوفاة والهجرة، والتي تستخدم أساساً لحساب معدلات النمو السكاني وتقديرات أعداد السكان لفترة ما بعد التعداد.
10. إعطاء صورة دقيقة عن أوضاع المساكن وخصائصها بما يساعد على وضع خطط الإسكان وخطط البناء والتشييد المستقبلية.
11. توفير بيانات عن خصائص المباني سواء التي تتبع القطاع العام أو الخاص وحالة إشغالها حتى يمكن تحديد الاحتياجات المختلفة في المستقبل.
تحديد أوضاع المنشآت الاقتصادية والاجتماعية، حكومية كانت أو أهلية، من حيث الوضع القانوني والنشاط الاقتصادي وحجم القوى العاملة بحسب النوع والجنسية.

## أسلوب تنفيذ التعداد:

هناك أسلوبان أساسيان لتنفيذ تعداد السكان هما:

التعداد الفعلي:

وهو حصر الأشخاص حسب أماكن تواجدهم ليلة التعداد (الليلة التي تقع لحظة الإسناد الزمني في منتصفها) سواء كانوا مقيمين بصفة معتادة في هذا المكان أم صادف وجودهم فيه ليلة التعداد.

التعداد النظري:

وهو حصر الأشخاص حسب أماكن إقامتهم المعتادة بغض النظر عن أماكن تواجدهم ليلة التعداد.

يتبين من العرض السابق أن التعداد الفعلي يوفر توزيعاً للسكان حسب أماكن وجودهم ليلة التعداد، أي أنه عبارة عن صورة فوتوغرافية للمجتمع السكاني في لحظة زمنية معينة، بينما يوفر التعداد النظري توزيعا للسكان حسب أماكن إقامتهم المعتادة، ولكل من الأسلوبين السابقين مزاياه وعيوبه، وتجدر الإشارة إلى أن أسلوب التعداد الفعلي هو الأسلوب المتبع في تنفيذ تعدادات السكان بالمملكة لما يتميز به من بساطة وعدم تعقيد مع وجود بعض الاستثناءات المذكورة في نطاق التعداد.

## خصائص التعداد

**1-الإطار الجغرافي:** يتم إجراء التعداد عادة بصفة شاملة في بلد ما أي أنه لا يستثني أي منطقة من المناطق التي يوجد فيها السكان. فإذا تم التعداد في مناطق دون غيرها فهذا يسمى التعداد الجزئي. من الجانب التنظيمي والمنهجي يتم تقسيم البلد إلى مناطق ثم إلى وحدات إحصائية أصغر وصولا إلى الوحدات السكانية والتي تعتبر الميدان الفعلي بالنسبة لأعوان الإحصاء. أما بالنسبة للجزائر فهي تعتمد على التقسيم الإداري بغرض تنظيم وتسهيل عملية التعداد: الولاية، الدائرة، البلدية، تجمعات سكانية على عدة مستويات وصولا إلى السكن الذي يأوي كل الأسرة.

**2-الآنية:** تعني هذه الخاصية القيام بعد كل السكان مرة واحدة في فترة زمنية معلومة كما يتم إعلام المواطنين عبر مختلف وسائل الإعلام بعملية التعداد والمدة الزمنية التي يجرى فيها، كما يتم مراعاة الفترة الأكثر ملائمة لذلك.

**3-الشمولية:** تعتبر هذه الخاصية من أهم مميزات التعداد الذي يجب أن يشمل جميع السكان دون إستثناء وإلا فإنه يكون تعدادا ناقصا. فمثلا يهتم القائمون على التعداد الأخذ بعين الإعتبار البدو الرحل في العملية.

**4-الفردية:** يهتم التعداد بجمع البيانات على مستوى كل أسرة متعلقة بسكن ما والذي يحمل رقما معينا في القائمة المعدة لهذا الغرض كما يجب جمع البيانات عن كل شخص عضو في تلك الأسرة. فالهدف من التعداد هو أنه يتم تغطية كل الأفراد المقيمين في البلد في فترة معينة.

**5-الدورية والانتظام:** إنه من المهم جدا أن تجرى عملية التعداد بصفة دورية وذلك بهدف متابعة التطور السكاني بكل أبعاده. كما يجب أن يتم تنظيم التعداد في كل مرة بطريقة منتظمة فمثلا تقوم الجزائر بتنظيم التعداد كل عشر سنوات، وهناك من البلدان من تقوم بهذه العملية كل خمس سنوات مثل فرنسا.

إن التعداد السكاني يتطلب تنظيم محكم وتحضيرات مكثفة على المستوى التقني والإداري واللوجستي كما يتطلب تنسيقا كبيرا بين مختلف الإطارات على المستوى المركزي والمحلي (الولاية، الدائرة، البلدية) وغالبا ما تتطلب عملية التحضير عدة سنوات (3) قبل الإنجاز.

يتضمن تعريف التعداد العام للسكان والسكن على المراحل التي يتألف منها برنامج التعداد، وهذه المراحل هي:

**1 – مرحلة الأعمال التحضيرية:**

نظرا لأهمية التعداد العام للسكان والسكن وضخامة الأعمال التي يتم تنفيذها من خلاله، فإن الأعمال التحضيرية للتعداد تبدأ قبل سنة التعداد بحوالي ثلاث سنوات تقريبا حيث يتم خلالها ما يلي:

أ – وضع الخطة المبدئية لمختلف مراحل التعداد طبقا للخبرة المستفادة من تنفيذ التعدادات السابقة.

ب – تشكيل اللجنة العليا وكذا اللجان الأساسية كمرحلة أولى وتشمل: اللجنة التقنية، اللجنة التنفيذية، لجنة التنسيق والمتابعة والإعلام.

ج –تشكيل اللجان التقنية المتخصصة كمرحلة ثانية للقيام بتنفيذ المهام الموكلة إلى كل لجنة وهذه المهام تشمل:

(1) مخاطبة القطاعات الوزارية المستفيدة من بيانات التعداد والمستخدمة له لمعرفه رغباتها وآرائها في البيانات المطلوبة بالاستمارات.

(2) تصميم الإستمارات والنماذج المختلفة للتعداد وكذلك التبويبات مع الأخذ في الإعتبار الخبرات السابقة والتوصيات الدولية ورغبات المستخدمين .... الخ.

(3) إعداد تعليمات العمل الميدانى وخطة التدريب (المشرفين وأعوان الإحصاء).

(4) إعداد التصانيف والأدلة (مهن / نشاط اقتصادي / مؤهلات علمية ...).

(5) إعداد دليل الوحدات الإدارية.

(6) خطة التجهيز الآلي للبيانات.

(7) التجارب القبلية للتعداد.

(8) الإحتياجات المالية لكل عملية التعداد (الميزانية).

(9) الإحتياجات من الموارد البشرية لكافة أعمال الميدان وكيفية تدبيرها.

(10) الإحتياجات من المطبوعات المختلفة للتعداد وعمل خطة نقلها من المستوى المركزي نحو كل المناطق.

(11) الإحتياجات من وسائل النقل والإتصال.

(12) وضع الخطة الإعلامية للتعداد.

(13) إعداد الخرائط في المدن والأرياف وكل التجمعات السكانية.

(14) إعداد الخطة العامة للتعداد في الصورة النهائية في شكل برنامج عمل مع جدول زمني. والجدير بالذكر أن ثمة تداخل بين كثير من هذه الأعمال والأنشطة، ففي حين يمكن إنجاز مجموعة منها دفعة واحدة وفى وقت واحد، إلا أنه في بعض الأحيان لا يمكن البدء في نشاط ما قبل إنجاز أعمال أخرى تسبقه، فعلى سبيل المثال، لا يمكن صياغة التعاريف والتعليمات قبل تصميم الإستمارات، كما لا يمكن تقدير المستلزمات المادية قبل تقدير أعداد المشتغلين في العمل الميدانى.

**2- مرحلة جمع البيانات:**

ويطلق عليها أحيانا مرحلة الأعمال الميدانية، ويتم خلالها تنفيذ الأعمال التالية:

**أ- الأعمال التمهيدية:**

وهي الأعمال الميدانية التمهيدية، ويدخل في هذه المجموعة بشكل خاص:

1-عمليات تحديد حدود المدن والتجمعات السكانية المختلفة وتحديث الخرائط.

2-تحديد مقرات العمل الميدانى وتجهيزها بكل وسائل العمل.

3-توزيع المستلزمات المادية للأعمال الميدانية من سجلات ومطبوعات وأجهزة على كافة المناطق.

**3**-إعداد قوائم المشتغلين بكافة مراحل العمل وتدريبهم (مركزيا ومحليا).

**ب- الأعمال الميدانية:**

وتشمل أعمال الترقيم والحصر لكافة الطرق والأحياء والمباني ومكوناتها وترقيم المنشآت، وكذلك عد السكان وما يلي ذلك من أعمال ميدانية لإنجاز هذه الأعمال بكل دقة وجودة عالية مثل مراقبة الجودة في عملية إجراء التعداد.

**3** -مرحلة **تجهيز البيانات:**

ويتم خلالها مجموعة من العمليات التي تقود في النهاية إلى استخراج النتائج النهائية للتعداد، وتتلخص هذه العمليات في:

أ -مراجعة البيانات وتدقيقها وتنقيحها من الأخطاء.

ب-ترميز البيانات للبنود غير سابقة الترميز (مثل المهنة والنشاط الإقتصادي والمؤهل العلمي).

جـ -إدخال البيانات.

د -معالجة البيانات واستخراج الجداول المطلوبة وذلك وفقا للنظم والبرامج التي تصمم لذلك.

**4** -مرحلة **تقييم وتحليل البيانات:**

يقصد بتقييم البيانات دراسة المعلومات التي تم الحصول عليها والمؤشرات المستخلصة منها، وتقييم مدى منتقيتها والتحقق من عدم وجود تعارض بينها وبين المعلومات المتوفرة من مصادر أخرى، وذلك قبل إتاحتها للاستخدام.

أما تحليل البيانات فهو باختصار دراسة الأرقام والمؤشرات التي تم الحصول عليها وتفسير

مدلولاتها وبيان العوامل المختلفة التي أثرت في مستوياتها أو تأثرت بها، الأمر الذي يضيف لنتائج التعداد أبعادا جديدة ويزيد من فائدتها لمستخدمي البيانات وصانعي القرار.

5 –مرحلة **نشر البيانات:**

وهي عملية تهدف إلى إتاحة البيانات التي تم جمعها وتجهيزها لكل من يرغب فيها أي الى أكبر عدد ممكن من المستخدمين عبر وسائل تقليدية أو وسائل حديثة، بما في ذلك نشر كافة التقارير التي تتضمن نتائج تقييمها والدراسات التحليلية التي أجريت حولها ويتم ذلك بأكثر من وسيلة:

1 – **الوسيلة التقليدية:**

يمكن استخدام بعض الوسائل التقليدية لنشر بيانات التعداد منها:

أ – التقارير الاحصائية.

ب – مناشير مختلفة الأنواع.

ج–التقارير الصحفية.

ويتم مراعاة ان تكون البيانات المعروضة سهلة وبسيطة ويستخدم فيها وسائل تكنولوجية حديثة مثل الرسومات والألوان بحيث يستطيع القارئ فهمها والاستفادة منها.

ويعتمد الجهاز المركزي المكلف بعملية الإحصاء وهو في الجزائر الديوان الوطني للإحصائيات في إعداد وإخراج هذه التقارير على معايير وضوابط محددة لتكون منسقة وموحدة من ناحية الشكل والترتيب بأسلوب نشر التقارير الاحصائية.

2 – الوسيلة الإلكترونية: وهذه الوسيلة تتركز في:

أ – النشر عبر الانترنت: ويعتبر القناة الأفضل والاولى في النشر وذلك لأن التوجه حاليا في عملية النشر هو إتاحة المجال والفرصة المتساوية لجميع مستخدمي البيانات بشكل عادل وسريع دون إعطاء الاولوية لأحد وذلك حسب مستويات معينة ومحددة.

ب – النشر عبر وسائط إلكترونية أخرى مثل الـ CDs وهو تحميل معظم التقارير على هذه الوسيلة.

ج – قيام الديوان بنشر كثير من التقارير والبيانات الاحصائية عن التعداد وذلك من خلال وسائل العرض الإلكتروني وذلك لاستخدامها في الاجتماعات والمحاضرات والندوات وورش العمل.

د – انشاء أطلس إحصائي الكتروني: جاءت فكرة الاطلس الاحصائي الإلكتروني بعد التطور التكنولوجي في مجال البرمجيات وخاصة ظهور برمجيات نظم المعلومات الجغرافية SIG حيث تعتبر هذه البرمجيات عاملا مهما في تطور عملية معالجة ونشر البيانات الاحصائية وتحليلها وربطها بالبعد الجغرافي المكاني.

يعتبر انتاج هذا الاطلس من المخرجات المهمة والوسائل المتقدمة في نشر البيانات الاحصائية حسب توزيعها الجغرافي، مما يوفر الوقت والجهد على الباحث والدارس في فهم البيانات وربطها مكانيا وتحليلها ومقارنتها مع بعضها البعض.

**مراقبة جودة أعمال التعداد العام للسكان والسكن**

يعمل الديوان دائما عند إجراء أية أعمال ميدانية لجمع أي بيانات بحث إحصائي، أو إحصائية دورية، أو تعداد عام، علي وضع العديد من الضوابط، لأحكام الرقابة على التنفيذ الميداني لضمان نسبة عالية من الشمولية والدقة عند جمع البيانات، لتحقيق الأهداف المرجوة من إجراء البحث الإحصائي أو التعداد.

وتعتبر هذه العملية هي ثاني المراحل الميدانية التمهيدية التي تسبق إجراء التعداد العام للسكان والسكن، والتي تهدف إلى ترقيم الأحياء والتجمعات السكنية في كل المناطق على الطبيعة وعلى الخرائط وتقدير عدد المساكن في كل تجمع، ومعالجة بياناتها بالحاسب الآلي، وذلك بمتابعة جميع التغيرات التي طرأت على الأحياء من إلغاء وإضافة أو ضم، وتقدير ما بتلك التجمعات من مساكن ومنشآت، ومن ثم توزيعها إلى مناطق عمل إحصائية (مناطق عمل مفتشين ومراقبين) وتهدف هذه العملية إلى:

- التعرف على حدود المدن وتقسيمها إلى أحياء وتجمعات وترقيم البنايات.

•توزيع مكونات المدن إلى مناطق عمل مفتشين ومراقبين.
•إعداد خرائط المدن والمفتشين والمراقبين.
•تقدير عدد المنشآت تمهيدا لتعداد المنشآت.
•الحصول على إحداثيات لكافة التجمعات بالمدن.

وتميزت هذه العملية عن قرينتها في التعدادات السابقة بان عملية الإدخال والمعالجة لجميع بيانات المدن من بيانات جغرافية وسكانية واقتصادية، وإعداد الخرائط اللازمة، وتقسيمها إلى مناطق عمل إحصائية تمت بتزامن مع العمل الميداني، بحيث انه في نهاية العمل الميداني تصبح المنطقة الإدارية التي تم تحديث دليل مسمياتها السكانية منتهية وجاهزة لمرحلة العد الفعلي ميدانيا ومكتبيا، ساهم ذلك في رفع كفاءة العمل ودقته وتقصير مدة الإدخال والمراجعة وذلك بمتابعة جميع التغيرات التي طرأت على هذا الدليل من إلغاء وإضافة أو حذف، وتقدير ما بتلك المسميات من مساكن ومنشآت، ومن ثم توزيعها إلى مناطق عمل إحصائية.

**الاستمارة:**

تحتوي إستمارة التعداد على عدة أجزاء أو أبواب وفي كل جزء يوجد مجموعة من الأسئلة المصنفة والمرتبة وغالبا ما تكون هذه الأبواب كالتالي:

- الخصائص الديموغرافية
- الخصائص التربوية
- الخصائص الاقتصادية
- المساكن وظروف السكن
- الأسر وظروف العيش
- التغطية الاجتماعية
- التنقل
- التحرّك وخصائص الهجرة

تقسم المهام والوظائف في عملية التعداد وفق تنظيم إداري هرمي من المستوى المركزي إلى القاعدة حتى يتسنى التحكم في مختلف الجوانب التقنية والتنظيمية وكذلك إستنادا للإدارة

المركزية والمحلية التي إكتسبت خبرة من التعدادات السابقة واعتادت على عملية التنظيم. ويمكن تلخيص هرم المسؤوليات على النحو التالي:

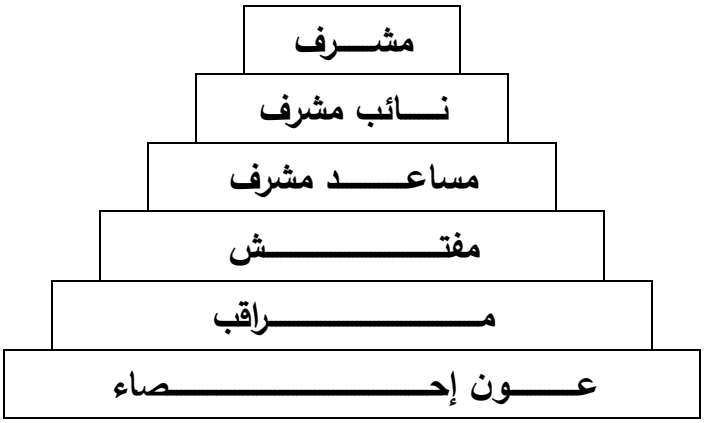


إن لكل فرقة أعوان مسؤول الفرقة والذي يقوم بالمراقبة اليومية لعمل الأعوان، ويجب الإشارة هنا إلى أن كل عون يدون المعلومات حول الإستبيان حتى يتسنى في حال إحتياج التصحيح معرفة العون الذي قام بملئ الإستبيان وكذا الأسرة المعنية. كما أن هناك درجات في المسؤولية من القاعدة وصولا إلى المستوى المركزي وهذا بهدف ضمان أكبر قدر ممكن من صحة البيانات المتحصل عليها. بعد جمع البيانات ومراجعتها ميدانيا ومكتبيا يقوم القائمون على العملية بتبويبها في صورة يمكن الإنتفاع بها حسب الخصائص المختلفة وغالبا ما يستخدم التبويب الآلي وأهم الجداول التي تدخل في إطار التبويب نجد:

_جداول توزيع السكان حسب فئات العمر المختلفة وحسب الجنس.
_جداول توزيع السكان الجغرافي حسب الولايات.
_جداول توزيع السكان حسب المستوى التعليمي.
_جداول توزيع السكان حسب الوضعية الإجتماعية.
_جداول توزيع السكان حسب النشاط الإقتصادي.

يمكن بعد معالجة البيانات القيام بتحليل التركيبة السكانية وكذا ظروف معيشة السكان على مستوى الأسر والأفراد وذلك بإستخدام عدد كبير من المؤشرات الديموغرافية وكذلك المتغيرات الإجتماعية والإقتصادية.

**الصعوبات المرتبطة بعملية التعداد:**

تحتاج عملية التعداد الشامل، إلى إستعدادات هائلة وتحتاج إلى نفقات وجهود كبيرة، ولكنها مع ذلك لا تخلو من بعض المشاكل التي من أبرزها:

أ-أن يكون في العادة عدد من الإستمارات لم تتم عملية ملئها بالشكل السليم أو أن المعلومات الواردة فيها لا تكون وافية أو أنها متضاربة، وفي مثل هذه الحالات فإننا نميل في الغالب إلى إلغائها الأمر الذي يؤثر على دقة عملية التعداد وينقص من مصداقيته.

ب-يغلب أن تكون بعض الحالات التي لم يكن بالمستطاع حصرها لسبب أو لأخر. وكمثال لذلك نذكر حالات البدو والرحل الذين يصعب حصرهم في مان محدد، وبذلك فإن أعداد هؤلاء الأشخاص قد لا يكتب لها أن تدخل ضمن بيانات التعداد.

ج-تحتاج عملية التعداد الى القيام بزيارات منسقة للمواقع التي سيتم فيها حصر الأفراد في نطاقها، للتعرف عليها وتقدير حجم القاطنين فيها حتى يتم تخصيص عدد كاف من وظفي التعداد لها، وفي العادة فإن مثل هذه العملية مضنية من ناحية، وقد تأتي ناقصة من ناحية أخرى.

د-أنه في يوم التعداد، شأنه شأن بقية الأيام الأخرى، تحصل حالات ولادة جديدة وكذلك حالات وفيات جديدة وبذلك يصعب الوقوف على العدد الدقيق للأفراد في المناطق المختلفة.

هـ- إذا كان عدد السكان كبيرا نوعا ما، وكانت البيانات المطلوبة عنهم متعددة ومتشعبة فإن عملية تبويبها واستخلاص المؤشرات العامة لها تصبح عملية صعبة مالم يتم استخدام

الحاسبات الإلكترونية، ومع ذلك تظل هناك صعوبة تتمثل في تغذية المعلومات داخل الحاسب الإلكتروني، تمهيدا لتفريغها وتحليلها.

وفي العادة فإن التعدادات السكانية لا تتم كل سنة وإنما كل عشر سنوات مرة واحدة. نظرا لكلفتها والإستعدادات التي تتطلبها، وما يتم عمله عادة في السنوات التي تتوسط سنوات التعداد هو أن يتم تقدير أعداد السكان باستخدام معدلات خاصة لهذا الغرض، وتقوم هذه المعادلات عادة إما على فكرة المتتالية (المتوالية) العددية أو الهندسية وهناك طرق أخرى نتعرض إليها في مباحثنا القادمة.

**التعداد بالعينة:**

نظرا لطول الفترة من تعداد إلى أخر (10 سنوات) وللتكاليف المعجزة عن ذلك، لهذا فانه يفضل إجراء تعداد في منتصف المدة، إلا أن التعداد يبقى عملية ضخمة تحتاج إلى أعداد هائلة من الموظفين وإلى جهود كبيرة وأموال طائلة، ومن تم فإنه يلجأ إلى استخدام أسلوب "العينة" في إجراء التعداد، على أن تكون هذه العينة ممثلة للمجتمع تمثيلا جيدا حسب تركيب السكان وتوزيعهم الجغرافي وما إلى ذلك من خصائص. إضافي إلى الهدف الرئيسي فإن التعداد بالعينة يستعمل للأغراض التالية:

–لتلبية الإحتياجات المستجدة من وقت إلى آخر.

–لتوفير بيانات تفصيلية عن بعض الظاهرات السكانية وذلك لغرض الدراسات والأبحاث السكانية.

–لتقويم دقة وشمولية البيانات الأخرى مثل التعداد والإحصاءات الحيوية.

**تسجيل السكان:**

هو نظام إحصائي استعمل بصفة إجبارية في بعض الدول كإيطاليا، الدنمارك، هولندا وبلجيكا حيث يعتمد هذا النظام على تكوين فهرس عام للأفراد، فكل شخص ما إن يولد حتى يدون إسمه في بطاقة شخصية خاصة به، كما يدون مع بطاقة الأم.

إن جملة البطاقات الفردية تكون ما يسمى بالسجل الشخصي لجميع السكان وتحفظ لدى الإدارة المحلية بالبلدة التي يقيم بها الشخص، كما تتبعه حينما ينتقل داخل الدولة. أما إذا خرج من البلد فتحفظ بطاقته في مصلحة للإحصاء بعد أن يكتب عليها إسم الدولة التي إنتقل إليها، وعند وفاته فإنها تبقى محفوظة لدى مصلحة الإحصاء ومن ثم فإن هذه المصلحة ستحتفظ بنوعين من البطاقات من الذين غادروا الوطن أو من الذين غادروا الحياة. أما بطاقات المقيمين فتوجد في أقسام الشرطة أو الإدارة المحلية لكل فرد.

**التسجيلات الحيوية (سجلات الحالة المدنية):**

تشمل تسجيل واقعات: المواليد، الوفيات، الزواج، الطلاق والهجرة فور حدوثها بشكل إجباري إلا أن ما يعاب على هذه الطريقة أنها تحصل في بعض وقائعها من أشخاص ليس لهم علاقة مباشرة بها. فالمولود الجديد مثلا يبلغ عنه من شخص أخر وكذلك الوفاة التي تتم من شخص غير متوفى، حيث قد لا يكون هناك حافز للأدلاء ببيانات دقيقة وقد يتأخر الإدلاء بذلك فيحصل أن يتوفى المولود فلا يسجل في سجل المواليد الأحياء.

**الإحصاء العام للسكان والسكن في الجزائر 2008**

إن عملية التعداد العام للسكان تطلبت عدة إجراءات ومجهودات كبيرة لإنجازها من أجل التمكن من إحصاء كل السكان بمختلف فئاتهم العمرية ومناطق تواجدهم وهي العملية التي يستغرق التحضير لها قبل انطلاقها مدة زمنية تصل الى 12 شهرا. حيث بدأ التحضير للقيام بالتعداد العام لسكان الجزائر سنة 2007 غير أن العملية في حد ذاتها تستغرق مدة لا تتجاوز عشرة أيام، وذلك بتوفير إمكانيات مادية كبيرة وبشرية تصل الى حوالي 25 ألف موظف مكلف بعملية التعداد حتى يتسنى تغطية كامل مناطق الوطن، لا سيما أن العملية تعتمد على العمل الجواري بحيث يقوم المشرفون عليها بزيارة كل المنازل من أجل معرفة العدد الحقيقي لأفرادها وبالتالي تحديد عدد السكان في كل بلدية، ومنه في كل دائرة وولاية للوصول الى معرفة نسبة النمو الديمغرافي على المستوى الوطني في 48 ولاية ورغم أن عملية التعداد في الميدان لا تستغرق مدة طويلة، حيث لا تتجاوز عشرة أيام بفضل الإمكانيات التي تسخر لها والتحضير لها منذ سنة كاملة.

إلا أن الإعلان عن نتائجها يستغرق مدة طويلة، تصل في أغلب الأحيان الى ما يقارب الثلاثة أشهر لنشر النتائج الأولية فقط، على أن تمدد هذه المهلة أكثر للإعلان عن النتائج النهائية.

وتأخذ عملية إجراء التعداد العام للسكان بعين الاعتبار كل المتغيرات التي تم تسجيلها في تلك المدة لاسيما ما تعلق بنسبة الولادات والوفيات، وتغيير الإقامات الى عناوين أخرى وبلديات اخرى، بالإضافة الى مراعاة الخريطة الجغرافية والتقسيم الإداري إذا طرأت عليه بعض التغييرات.

وللتذكير فإن الديوان الوطني للإحصائيات الذي له عدة فروع عبر الوطن هو عبارة عن هيئة عمومية، مهمته إنجاز دراسات إحصائية لمختلف الوزارات والمؤسسات التابعة للدولة حول عدة مواضيع ومجالات مختلفة لاستغلالها في بحوث، دراسات تقييمية وتحليلية للوضع انطلاقا من الواقع، بإجراء تحقيقات ودراسات ميدانية والاعتماد على أرقام رسمية خاصة ما تعلق بالعمل، الاستهلاك، وواقع وآفاق الصناعة، التجارة، أسعار الإنتاج الصناعي المحلي، وكذا مؤشرات الإنتاج الصناعي، وأيضا المؤشرات والقيم المتعلقة بإستيراد السلع، بالإضافة إلى القيام بعمليات إحصائية حول البطالة، التشغيل، السكن وغيرها من المواضيع في كل سداسي وأحيانا سنة، الى جانب إحصاء مجالات أخرى حسب الحاجة بعد تلقي طلبات من جهة معينة وذلك بتكليف فريق مختص في الإحصاء ينزل الى الميدان ويقوم بتحقيقات لجمع المعلومات من مختلف الجهات المعنية، الى جانب القيام بعملية مقارنة بين الارقام المحصل عليها خلال فترة الاحصاء وتلك التي سجلتها الفترة التي سبقتها بغية الوصول الى إجراء مقارنة بين المرحلتين، علاوة على جمع معطيات من أصحاب الاختصاص في الميدان الذي يجري بشأنه الإحصاء لمعرفة أسباب الظاهرة، نقاط ضعفها وقوتها، وكذا دواعي ارتفاعها او انخفاضها بالاعتماد على معلومات واقعية، خاصة في المجال الاجتماعي والاقتصادي.

ويساهم الديوان الوطني للإحصائيات في اعداد تقارير سنوية لتنفيذ المخطط الوطني والمشاريع المتعلقة بمخططات وبرامج وطنية لأشغال الإحصائيات، حيث يتكفل بمهمة إحصاء الأعمال التقنية المنسقة التي تكون قيد الإنجاز، وكذا استغلال وتحليل التحقيقات

وعمليات التعداد السكاني، بالإضافة الى وضع سجلات وقواعد معلومات لضمان التسيير، ونشر وترقية المعلومات الاحصائية عن طريق مجموعة من المنشورات منها " الدليل الاحصائي للجزائر في بعض الأرقام " المؤقتة كالمجلات، الكشوف، وغيرها من المنشورات وتتولى الفروع الأربعة للديوان الوطني للإحصائيات بكل من وهران، قسنطينة، و ورقلة و الجزائر، مهمة القيام بتنفيذ برنامج عمل الديوان على المستوى الجهوي خاصة ما تعلق بالتحقيقات والدراسات الاحصائية، توزيع منشورات الديوان على المستوى المحلي، وأيضا المساهمة في انجاز منشورات الديوان حول المناطق التي تتواجد بها بالإضافة الى مساعدة الإدارات المحلية في انجاز أعمال إحصائية في إطار برنامج مرخص به من طرف المديرية العامة وفقا لما تنص عليه المادة رقم 6 من المرسوم رقم 95-159 المؤرخ في 3 جوان 1995 ·

بدأت العملية الخامسة للإحصاء العام للسكان والإسكان في الجزائر في سنة 2008 بمشاركة 60 ألف موظف إحصاء قاموا خلال 15 يوما بالانتشار. تهدف هذه العملية لجمع البيانات عن أوضاع العمل والبطالة والتركيبة الديمغرافية ومستويات التعليم والتدريب وخدمات الإسكان ووسائل الراحة في البيوت ولحسن سير هذه العملية قامت الهيئة الوطنية للإحصائيات بطباعة دليل يتكون من 120 صفحة يستخدمه موظفو الإحصاء . ويتضمن هذا الدليل 6 أبواب مخصصة لدور وسلوك موظفي الإحصاء ووثائق ونماذج الإحصاء وتحديد المفاهيم والتعاريف المستخدمة في العملية والإجراءات التي يجب إتباعها من قبل موظفي الإحصاء بالإضافة إلى طريقة ملء نماذج ووثائق الإحصاء يشار إلي أن عملية الإحصاء للسكان والسكن تنظم في الجزائر كل 10 سنوات إلا أنها ستنفذ إعتبارا من عام 2013 كل خمس سنوات ويتضمن الإحصاء العام الخامس للسكان في الجزائر تجديدا يتمثل في إدخال نموذج يتعلق بالجماعات المحلية تم إعداده بطلب من هذه الجماعات للتعرف علي مشاغل وإهتمامات المواطنين حول انشطة التنمية التي يجب تنفيذها علي المستوى المحلي يذكر أن أول إحصاء عام للسكان نظم بين 4 و17 أبريل 1966 وأظهر أن الجزائر تعد 12 مليونا و102 ألف نسمة في حين أكد الإحصاء العام للسكان الذي أجري من 12 إلي 26 فبراير 1977 أن البلاد تضم 18 مليون و250 ألف نسمة الذين

إرتفع عددهم إلي 22 مليونا و971 ألف و558 مواطن وفقا للإحصاء الثالث الذى عرفته الجزائر بين 21 مارس و4 أبريل 1987
أما الإحصاء الرابع الذي نظم من 25 يونيو إلى 9 يوليو 1998 فأظهر أن عدد سكان الجزائر يبلغ 29 مليونا و100 ألف و867 نسمة.

**التحضير للإحصاء العام للسكان والسكن في الجزائر 2018**

إن تنظيم التعداد العام يتطلب قرارا سياسيا من أعلى مستوى في الدولة. فبالنسبة للتعداد الذي ستقوم به الجزائر سنة 2018 تم إصدار مرسوما تنفيذيا الجريدة الرسمية رقم 266-15 مؤرخ في13 أكتوبر سنة 2015 يتضمن وضع الهيكل التنظيمي العام للإحصاء العام للسكان والإسكان لسنة 2018.

وحدد المرسوم وضع هيكل تنظيمي عام للإحصاء العام للسكان والإسكان لسنة 2018 والذي اشتمل على لجنة وطنية للإحصاء العام للسكان والإسكان ولجنة ولائية وأخرى بلدية ولجنة تقنية عملياتية. على أن تكلف اللجنة الوطنية بضبط مخطط سير عمليات الإحصاء ومتابعته ودراسة وضبط كل التدابير والأعمال الكفيلة بضمان نجاحه التام، من خلال دراسة الوسائل البشرية والمادية الضرورية لتحضير وتنفيذ واستغلال الإحصاء العام للسكان والإسكان وتم تكليف اللجنة بتحديد التاريخ المرجعي وفترة إجراء الإحصاء العام للسكان والإسكان القادم والذي سيجرى في غضون العام 2018.

## الحالة المدنية

مقارنة بالدول النامية فإن الجزائر في مستوى مقبول جدا من حيث نظام الحالة المدنية (وتعرف في بعض البلدان بالسجلات الحيوية) ويعود تأسيس هذا النظام إلى العهد الإستعماري الذي أنشأ في فترة الإستعمار الفرنسي فبالنسبة للأفراد الجزائريين لم يستفيدوا من هذا النظام خاصة في السنوات الأولى.

ورثت الدولة الجزائرية الحالة المدنية عن المستعمر الفرنسي سنة 1962 واستمرت في تسييرها وتطويرها مع تطور الجزائر واستحداث مدن وبلديات جديدة. إن هذا النظام موجود ضمن الإدارة المحلية القاعدية وهي البلدية فوجود هذه الإدارة في جميع المناطق يعطي للحالة المدنية قيمة كبيرة، كما أن تقريبا كل الجزائريين مسجلين في دفاتر الحالة المدنية. إن القانون والنظام الإداري الجزائري يفرضان على كل المواطنين القيام بتسجيل أحوالهم الشخصية لدى مصالح الحالة المدنية: حالات الولادة، حالات الزواج، حالات الطلاق، حالات الوفاة. من المهم الإشارة إلى أن وزارة الداخلية والجماعات المحلية باشرت مؤخرا عملية رقمنة مصالح الحالة المدنية فأصبح المواطنون بإمكانهم إستخراج وثائق الحالة المدنية من أي منطقة في الجزائر، كما يسهل هذا التحديث عملية متابعة و إستغلال المعطيات على المستوى الديموغرافي .أما من الجانب الإحصائي فهناك تعاون تقليدي بين الديوان الوطني للإحصاء وكل مصالح الحالة المدنية في البلديات على المستوى الوطني حيث تقوم هذه الأخيرة بصفة شهرية بملأ إستمارة خاصة تتضمن المعطيات الديموغرافية (الزواج، الولادات، الوفيات) وتقوم بإرسالها للديوان الوطني للإحصاء الذي يقوم بإستغلال تلك البيانات وتحليلها وإعداد تقارير دورية عن الحالة الديموغرافية للجزائر .تتسم هذه التقارير بمصداقية كبيرة وذلك بالنظر لنسبة التغطية القريبة من المئة بالمئة حيث يتمكن الديوان الوطني للإحصاء من إعطاء أرقام واقعية على المستويين الوطني والمحلي . فبالإضافة للتعداد السكاني تعتبر الحالة المدنية مصدر مهم وأساسي للمعلومات الديموغرافية للجزائر.

**تاريخ الحالة المدنية في الجزائر**

نشأت الحالة المدنية في الجزائر أثناء وجود الإستعمار الفرنسي وكان تأسيسها سنة 1830 إلا أنها كانت تخص السكان الأوروبيين. كما أخضعت الإدارة الفرنسية عملية الدفن سواء بالنسبة للأوروبيين أو الجزائريين إلى ضرورة التصريح بالوفاة من أجل الدفن. ابتداءا من سنة 1875 تحسنت تسجيلات السكان لدى مصالح الحالة المدنية بعد أن أصبح عدم تسجيل الولادات والوفيات يعاقب عليه القانون. بدأ السكان الجزائريون يخضعون لضرورة تصريح الحوادث الديموغرافية بعد صدور قانون 23 مارس 1882 والذي خص جميع السكان أوروبيين وجزائريين خاصة المقيمين منهم في شمال البلاد، رغم هذا هناك نقص في نوعية المعلومات فمثلا لم يكن هناك تميز من حيث الجنس في الولادات والوفيات حتى سنة

1887. بعد هذا التاريخ تحسنت التسجيلات في الشمال سنة 1894 وفي الصحراء 1901، أما البدو الرحل باشروا التسجيلات سنة 1952.

في الواقع كان تطور نظام الحالة المدنية في تلك الفترة متعلق بتطور الإدارة الاستعمارية. وفيما يتعلق بنشر البيانات الإحصائية فإنها كانت بصفة دورية وتهدف لتقديم المعلومات للحكومة فيما يخص العمليات الحربية والتقدم في مسار استعمار الجزائر.

**من الاستقلال حتى سنة 1970**

كان تطور الحالة المدنية في الجزائر وكذلك بالنسبة لنظامها الإحصائي عبر مراحل. بعد الاستقلال تحسن هذا النظام الذي ورثته الجزائر عن الاستعمار الفرنسي فإبتداءا من سنة 1964 تحسنت عملية تنظيم سجلات الحالة المدنية فأصبح إحصاء الحوادث الديموغرافية يتم بصورة أفضل وذلك عبر إنشاء ثلاث استمارات الأولى مخصصة للزواجات، والثانية للولادات الحية أو الولادات الميتة، والثالثة للوفيات.

**الحالة المدنية ابتداءا من 1981**

في سنة 1981 تم إنشاء الديوان الوطني للإحصائيات الذي خلف الهيئة الوطنية للتعداد والمسوح الإحصائية التي أنشأت سنة 1964. فبهدف معرفة الوضعية الديموغرافية للجزائر باشر الديوان الوطني نوعين من المسوح التي مست أربع حوادث ديموغرافية: الولادات، الوفيات، الولادات الميتة والزواجات. كان أحد هذه المسوح شاملا أما الأخر فكان عن طريق عينة.

إن الحالة المدنية هي من أهم مصادر المعطيات الديموغرافية والتي تتميز بالثراء والمصداقية خاصة وأن الجزائر تقوم بتطوير هذا النظام وهذا ما يعطي قيمة أكبر للمعطيات التي تتعلق بأهم الأحداث الديموغرافية وهي الولادات والوفيات والزواجات.

توجد في مصالح الحالة المدنية ثلاث أنواع من السجلات وكل سجل يتكون من نسختين وهي: سجل عقود الميلاد، سجل عقود الزواج وسجل عقود الوفيات. إن المسؤول عن سير الحالة المدنية هو ضابط الحالة المدنية مع مسؤولية كبيرة أيضا لرئيس البلدية كما أن

وظائف الحالة المدنية وطريقة سيرها وكيفية حفظ السجلات يضبطها قانون خاص يسمى قانون الحالة المدنية (ق.ح.م).

إن من المهام الأساسية الملقاة على عاتق ضباط الحالة المدنية هي التكفل والحفاظ على السجلات التي تعتبر مستندات إدارية رسمية نظرا لقوتها الثبوتية وحجتها.
فيما يلي بعض الأمثلة عن طريقة التكفل سجلات الحالة المدنية حسب ما ينص عليه القانون وهذا يبين أهمية السجلات في شؤون التنظيم العام للسكان وللبلاد بصفة عامة:
يجب ترقيم تلك السجلات من الصفحة الأولى إلى الأخيرة وعرضها عل رئيس المحكمة أو القاضي الذي يحل محله. للتأشير على كل ورقة طبقا للمادة 07 من ق.ح.م. ليحرر لقاضي محضر افتتاح السجل الذي يحدد فيه الأوراق المكونة له مادة 07 من ق.ح. م.
عند انتهاء كل سنة – 12/31– يلتزم ضباط الحالة المدنية بختم وقفل السجلات وإيداع نسخة منها بمحفوظات البلدية وترسل النسخة الثانية إلى كتابة ضبط السجل القضائي المختص في أجل لا يتعدى الشهر من القفل.

يلتزم ضباط الحالة المدنية عند القيد في السجلات مراعاة بعض القواعد القانونية منها وجوب ضمان توقيع المصرحين بالولادات أو الوفيات عند تحرير العقود الموجودة بالسجلات. إن ضابط الحالة المدنية مكلف بحفظ السجلات طبقا لأحكام المادة (18) التي تنص بأن يناط حفظ السجلات الجاري استعمالها بضابط الحالة المدنية كما أن السجلات الأصلية الأخرى للسنوات السابقة يناط حفظها بضابط الحالة المدنية. كما أن قانون الحالة المدنية يحدد أيضا قواعد الحفظ للسجلات التي يجب أن تحفظ السجلات بمركز البلدية وبمراكز القنصليات وبالمجالس القضائية، يكون الحفظ لمدة 100 سنه ابتداء من تاريخ اختتامها وبعدها تحول لمصالح الأرشيف.

بالنسبة للقواعد الخاصة بعقود الحالة المدنية فهي القواعد الخاصة بكل ووثيقة على حدى (وثيقة الميلاد، ووثيقة الزواج، وثيقة الوفاة). أما ما يتعلق بعقود الميلاد فيجب تلقي التصريح من الأشخاص المعنيين وهم الأب، الأم، الطبيب، القابلة، أو شخص حضر الولادة، الشخص الذي ولدت الأم عنده والشخص الذي وجد مولودا كما يجب تحرير شهادة الميلاد

فورا. وعند تحرير عقد الميلاد يجب على ضابط الحالة المدنية الالتزام بالبيانات التالية: ساعة الولادة والمكان الذي وقعت فيه وجنس الطفل، تحديد يوم الولادة، الشهر، والسنة والأسماء التي أعطيت له، أسماء وألقاب وأعمار ومهنة ومسكن الأب والأم أو المصرح إن وجد.

كما يستلزم احترام أن تكون الأسماء جزائرية واستثناء يجوز اختيار أسماء غير جزائرية بالنسبة للذين يعتنقون ديانة غير إسلامية، ويكون اختيارها من الأب أو الأم أو المصرح، أو المولودين بالخارج وكذلك وجوب تفادي الأسماء غير المعروفة في العادات والأعراف.

## المسوح السكانية

**المسوح بالعينة:**

تعد المسوح بالعينة سواء الديمغرافية منها أو الاقتصادية أو الاجتماعية مصدرا من مصادر جمع البيانات السكانية وتعرف المسوح بالعينة على أنها أسلوب آخر لجمع البيانات عن خاصية أو مجموعة خصائص للمجتمع وذلك باقتطاع جزء صغير المجتمع وإجراء الدراسة الإحصائية والتحليلات اللاحقة معتمدة على هذا الجزء وتسمى عملية اقتطاع جزء من المجتمع وشمول المفردات التي يتألف منها هذا الجزء المقتطع بالعينات. إن المسوح بالعينة يمكن أن تعطي نتائج على مستوى عال من الدقة والشمول إذا ما توفرت فيها الضوابط الفنية المتعلقة بمستوى سحب العينة ومراعاتها للظروف المحلية وخصوصية المجتمع بالإضافة إلى مراعاة احتساب أخطاء التقدير عند تفسير النتائج.

وتتصف المسوح بالعينة بمرونة في طريقة تنفيذها وتدني تكاليفها المادية إلاَ أن هناك محاذير ينبغي التركيز عليها عند تصميم عينة المسح منها أخطاء التحيز بالإضافة إلى عدم مراعاة تخفيض وتقييم أخطاء التقدير وكذا تحديد الحجم الأمثل لعينة المسح وكل ذلك قد يؤدي إلى ضعف النتائج إذا لم يتم تلافيها.

# مقارنة بين المسوح بالعينة والتعدادات (مزايا وعيوب)

**مزايا المسوح بالعينة:**

لقد ازداد خلال السنوات الماضية استخدام المسوح بالعينة وكان النجاح يحالف معظم تلك المسوح لما أعطته من نتائج جيدة أمكن الاعتماد عليها وبنفس الوقت كانت التكاليف والجهود المبذولة أقل بكثير مما يحدث في التعدادات الشاملة وبناء على ذلك يمكن درج بعض المميزات التي ساعدت كثيرا على الاستخدام المكثف والواسع للمسوح ومنها:

إن شمول جزء وليس الكل من المجتمع الإحصائي بالمسح يتيح فرصة للتعمق الأكثر في الحصول على بيانات أكثر تفصيلا عن خصائص المجتمع إذ أن التعداد لا يتيح مثل هذه الفرصة نتيجة كثرة عدد مفردات المجتمع المشمولة مما يجعل جمع بيانات تفصيلية عن كل مفردة أمرا في غاية الصعوبة.

إن تكاليف التعدادات تكون عالية جدا نظرا لما تتطلبه من صرف على طبع أعداد هائلة من الاستمارات والجداول واستخدام أعداد كبيرة من العاملين ووسائل النقل ومستلزمات العمل الأخرى.

تتميز أساليب العينات بسرعة استخراج النتائج، فنظراً لضخامة عدد الاستمارات وكثرة البيانات التي تتضمنها عملية العد الشامل فإن تحليل هذه البيانات ونشرها يستغرق عادة فترة زمنية طويلة نسبيا في حين يمكن استخراج نتائج عملية المسح بوقت قصير بكثير نتيجة قلة عدد المفردات المشمولة بهذا الأسلوب.

الاعتناء والتركيز على تدريب العاملين ومتابعة وتدقيق البيانات التي يتم الحصول عليها ويمكن السيطرة عليه وانجازه بصورة أفضل وبنوعية أعلى مقارنة بالتعدادات التي تستخدم أعداد كبيرة من العاملين.

**عيوب المسوح بالعينة:**

لا يمكن استخدام المسوح لكافة الموضوعات والخصائص فلأغراض التنمية الشاملة يتطلب أحيانا توفير بيانات عن أصغر الوحدات الإدارية والجغرافية في البلد وهذا يجعل من الصعب

استخدام المسوح عند الحاجة إلى هذا المستوى من البيانات وعندها يجب استخدام التعدادات.

إن التعدادات هي الأساس في تكوين وإعداد المسوح اللاحقة، بسبب تغير في كثير من المعالم الأساسية للتكوينات الاجتماعية والاقتصادية، وإذا تأخرت إجراء التعدادات يصبح إجراء المسوح أمرا في غاية الصعوبة.

احتواء المسوح على أخطاء العينة وهذا يحدث نتيجة لاقتطاع جزء صغير من المجتمع واعتماد النتائج على هذا الجزء إلاَ أن هذه الأخطاء أو الانحرافات يمكن حسابها بدقة.

عند استخدام أسلوب العينة بالخطأ تكون النتائج خطيرة ومضللة تماما وبالتالي يكون ضررها أكثر من نفعها.

**المسح السنوي للديوان الوطني للإحصائيات**

**المسح الشامل:**

– وهو تعداد كامل بصفة شهرية لكل الحوادث المسجلة في الحالة المدنية قصد الحصول على معلومات خام. إن هذه العملية تسمح بإستغلال المراسلات الرقمية الإحصائية المتعلقة ب 1541 بلدية.

– إن استغلال هذه البيانات يسمح بمعرفة الوضعية الديموغرافية على المستوى المحلي والوطني بصفة شهرية وبسرعة.

– يسمح هذا المسح بالقيام بتحليل أولي لتلك الحوادث الديموغرافية والقيام بتقديرات للسكان من أجل مراقبة التطور السكاني.

– حساب المعدلات الخام للولادات والوفيات والنمو الطبيعي والزواجات ومعدل وفيات الطفولة.

تقوم مصالح الحالة المدنية في الوطن بتسجيل الحوادث الديموغرافية في جدول تلخيصي يسمى الكشف الإحصائي (Bulletin statistique) الذي يتضمن المعلومات الأتية:

- إسم الولاية، الدائرة، البلدية.
- حركة السكان المسجلة في الشهر.
- الوفيات حسب العمر والجنس.

- الولادات الحية حسب الجنس.
- الولادات الحية عن طريق حكم قضائي حسب الجنس.
- الولادات الميتة حسب الجنس.
- الوفيات عن طريق حكم قضائي حسب الجنس.
- العدد الإجمالي للزواجات خلال الشهر.
- عدد الزواجات عن طريق حكم قضائي.

رغم ما تتيحه هذه الطريقة من إمكانية المتابعة والتحليل إلا أنها تحمل نقائص فمثلا عدم دورية إرسال الكشوف الإحصائية من طرف البلديات من طرف الديوان الوطني وكذلك النقائص المتعلقة بمكان إقامة الأشخاص.

إستنادا إلى هذه الكشوف الإحصائية فإن الديوان الوطني يقوم سنويا بنشر البيانات السكانية للوفيات حسب السن ولاسيما وفيات الأطفال ووفيات الرضع وذلك بالنسبة لكل بلديات الوطن فهذه الكشوف تسمح بحساب المعدل الخام للوفيات، العمر المتوقع عند الولادة حسب الجنس وكذلك معدل وفيات الاطفال فالديوان الوطني يقوم بحساب هذه المؤشرات بالنسبة للجزائر ككل.

**المسح بالعينة:** هذا المسح يتعلق بالأحداث الديموغرافية (الولادات، الوفيات، الزواجات). يستعمل في هذه العملية الإستمارة بهدف الحصول على معلومات أفضل مثلا فيما يتعلق بالوفيات يمكن الحصول على مكان الوفاة، مكان الإقامة، سبب الوفاة، الحالة الزواجية، الحالة الشخصية. يعتمد هذا المسح على عينة من البلديات التي يتم إختيارها عشوائيا. يتم تحديد مخطط المسح وحجم العينة حسب أهداف البحث. إن قاعدة المسح تتكون من 1461 بلدية (يتم إقصاء 48 بلدية التي هي في نفس الوقت مركز الولاية بالإضافة إلى إقصاء 32 بلدية تابعة لمنطقة الجزائر العاصمة).

**مزايا المسح بالعينة:**

- تكوين حجم كبير من المعلومات حول السكان.
- إعادة تحديد أماكن الأحداث الديموغرافية حسب مكان الإقامة.

**نقائص المسح بالعينة:**

- عدم إحترام أجال إرسال الكشوف الإحصائية إلى الديوان الوطني.
- تسجيل الأحداث لا يكون كاملا في بعض الأحيان أو يحمل خللا أو تبليغ غير صحيح فيما يخص الأحداث مثلا فيما يخص أسباب الوفاة.

هذه النقائص غالبا ما تعود لأعوان الإدارة في مصالح الحالة المدنية الذين ليس لهم تكوين مناسب في هذا الميدان.

إن عملية إرسال الإستمارات والكشوف الرقمية الشهرية تر عبر المراحل التالية:

1- يقوم الديوان الوطني بإرسال الإستمارات الجاهزة للتعبئة للبلديات.
2- تقوم البلديات بإرسال الاستمارات المملوءة إلى الملحقة الجهوية للديوان.
3- بعد المراقبة والتصحيح وترميز الإستمارات من طرف أعوان الديوان الوطني، تأتي مرحلة معالجة المعلومات أين يقوم الأعوان بإفراغ البيانات.
4- تعود الكشوف التي تم تفريغها إلى مكتب الديموغرافيا.
5- يقوم مكتب الديموغرافيا بتصنيف وتوثيق الإستمارات.
6- يقوم المكتب الجهوي بإرسال نتائج العمليات الإحصائية إلى المديرية العامة في الجزائر العاصمة حيث يتم نشرها في مجلة الديوان "معطيات إحصائية".
7- يتم أيضا نشر المعطيات على المستوى الجهوي.

إن إجمالي عدد السكان المقيمين في 1 جويلية 2008 والمؤشرات المرتبطة تم تحيينها حسب نتائج استغلال الإحصاء العام للسكان والسكن.

قد يلجأ الباحث أو مستخدم المعلومات السكانية إلى مصادر ثانوية للحصول على المعلومات السكانية المختلفة وهي:

-الأبحاث والدراسات الديمغرافية والسكانية

-الإسقاطات السكانية: ويقوم بها الباحثون أو بعض الهيئات الحكومية وغير الحكومية المهتمة بشؤون السكان ويكون هدفها توقع الوضعية الديموغرافية للسكان في منطقة ما أو بلد ما على المدى القريب أو المتوسط أو البعيد. تكون هذه الإسقاطات مبنية على فرضية دنيا أو متوسطة أو عليا.

البيانات السنوية الدولية: تقوم بها الهيئات الدولية على غرار منظمة الأمم المتحدة أو البنك الدولي وغيرها والتي تجمع وتنشر مختلف البيانات الإجتماعية والإقتصادية والديموغرافية على مختلف دول العالم.

الإحصائيات الدورية: وهي تخص أحد الميادين الاجتماعية أو الاقتصادية أو الديموغرافية وعادة ما تقوم به الهيئات الحكومية وغير الحكومية مثلا كالإحصاءات الشهرية أو الفصلية في ميدان الشغل أو فيما يخص القضايا الأمنية مثل الإجرام أو حوادث المرور... إلخ.

# قائمة المراجع

**قائمة المراجع:**


**1**-أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، **المدخل العام للسكان**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.

**2**-عمر صفر، **نماذج في الدراسات السكانية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

**3**-نائل عبد الحافظ العواملة، **علم السكان (الأسس، النظريات، التطبيقات العلمية)**، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.

**4**-فريد توفيق نصيراتي، **السياسات السكانية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009.

**5**-أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، **الفكر الديموغرافي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،2006.

**6**-حامد عمار، **التنمية البشرية في الوطن العربي، المفاهيم السكانية**، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، القاهرة 1999.

**7**-طارق السيد، **علم إجتماع السكان**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007.

**8**-عبد الله عطوي، **التنمية والسكان**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، 2009.

**9**-أيمن زهري: **ديمغرافية الشباب العربي، الأوضاع الحالية والاتجاهات المستقبلية.** اجتماع الخبراء حول تعزيز الإنصاف الاجتماعي، إدماج قضايا الشباب في عملية التخطيط للتنمية. أبو ظبي مارس 2009.

10-محمد عبد الحليم عمر، **السياسات السكانية من منظور إسلامي** -نظرة إجمالية، ندوة «السياسات السكانية: منظور إسلامي، اقتصادي». 5-6 صفر 1427هـ الموافق 5-6 مارس جامعة الأزهر، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي 2006.

11-أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، **المدخل العام للسكان**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.

12-إبراهيم العيسى، **السكان في العالم المتغير**، الطبعة الأولى، الطبعة الثانية، الطبعة الثالثة،2001،2003، دار النشر بالشروق والتوزيع، القاهرة، 2004.

13- إبراهيم عبد الهادي الملحي ومحمد محمود المهدلي، **أسس علم السكان**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005.

**المراجع باللغة الأجنبية:**

**14**-Bongaarts J., A « Framework for Analyzing the Proximate Determinants of Fertility », in *Population and Development Review*, Vol. 4, No. 1 (Mar. 1978), 1978, pp. 105-132.

**15**-Boumghar, A., «Les structure prestataires de service de planification famille : des difficultés persistantes malgré leur multiplication», in *Les documents et Manuels de CEPED*, N°8 Centre Français sur la population et développement, CEPED, 1998, Paris.

**16**-Blanchet D., « Reversal of the effects of population growth on economic growth since the end of the 1970's: reality or artefact? », in *Population Growth and Demographic Structure*, United Nations, 1999, pp. 41-73.

**17**-Chesnais, J. C., «La transition démographique : trente ans de bouleversements 1965 /1995) », in *Population du monde : enjeux et problèmes*, in *Travaux et documents de l'Ined*, Cahier n° 139, 1997, Paris.

**18**-Chenafi, F, «Etat-civil et analyse démographie-historique en Algérie : Historique, diagnostic et évaluation», in *Revue Sciences humaines et sociales*, N°11, Université d'Oran, juin 2013.

**19**-Davis K, et Blake J., « Social structure and fertility: an analytic framework », *Economic development and cultural change*, n° 4, 1956, pp. 211-235.

**20**-Direction de la population, Situation démographique et sanitaire 2000-2016, MSPRH, Alger, 2016, 39 p.

**21**- Direction de la population, Politique nationale de population, non-publié, MSPRH, Alger, 2001.

**22**-Sari Dj.، « Deux décennies d'urbanisation sans précédent en Algérie »، in *Croissance démographique et urbanisation، actes du séminaire international de Rabat (15-17 mai 1990)* ، Paris : Presses universitaires de France، 1993, p. 371-377.

**23**-Festy، P.، *La Fécondité des Pays Occidentaux de 1870 à 1970*، Paris، PUF/INED، 1979, 398p.

**24**-Henry، L.، Technique d'analyse en démographie historique، Paris، Institut national d'études démographiques, 2ème édition 1988.

**25**-Haupt., A et Kane.,T.T , Guide de démographie, 4ème édition, Population Reference Bureau, Washington, 2004. 68 p.

**26**-Kateb, K. , *L'Histoire statistique des populations de l'Algérie pendant la période coloniale 1830-1962*. Paris : EHESS, thèse de doctorat, 1998, 490 p.

**27**-Landry, A, La révolution démographique, Paris, 1934, Ined, réed. 1982.

**28**-Thomas, R. M, (1798), Essai sur le principe de population. Paris : Éditions Gonthier. Collection : Bibliothèque Médiations. (Préface et traduction par le docteur Pierre Theil). 1963, 236 p.

**29**-Notestein, F.W., «Population-the long view», In T, W. Schultz. (ed), Food for the world Chicago University Press, 1945, Chicago.

**30**-Nations Unies (ONU), Department of Economic and Social Affairs, Population Division, *World Population Prospects: The 2010 Revision, Volume II: Demographic Profiles. ST/ESA/SER.A/317*، 993 p. 2011 b.

**31**-Office national des statistiques، Activité، emploi & chômage en septembre 2015، no. 726،

**32**-OFFICE NATIONAL DES STATISTIQUES. *4e recensement général de la population et de l'habitat, 1998 : principaux résultats*. Alger : ONS, coll. « Statistiques », n° 80, 1999, 180 p.

**33**-Ouadah-Bedidi Z., Vallin J. et Bouchoucha I., « La fécondité au Maghreb : nouvelles surprise », in *Populations et sociétés*, 2012, n°486, 4 p.

**34**-Ouadah-Bedidi Z., Vallin J., « Maghreb : la chute irrésistible de la fécondité », *Populations et Sociétés, n*°359, 2000, 4 p.

**35**-Platteau, J. P., « Malthus et le sous-développement ou le problème de la cohérence d'une théorie», in *Revue économique*, Volume 35, Numéro 4, pp. 635-666,1984.

**36**-Sahwa Survey, Algeria. Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le Développement (CREAD). 2016.
Sauvy, A., Théorie générale de la population, Vol. I, Economie et population. Paris, PUF, 1952.

**37**-Tabutin D. et Schoumaker B., « La démographie du Monde arabe et du Moyen-Orient des années 1950 aux années 2000. Synthèse des changements et bilan statistique », *Population*, 60 (5-6), 2005, pp. 611-724.

**38**-Tapinos G., *Éléments de démographie. Analyse, déterminants socio-économiques et histoire des populations, (*ed) Armand Colin., Collection U, 1985, 367 p.

**39**-Vallin, J., La démographie, Paris, édition, La découverte, 1992.

**40**-Véron, J., «La Théorie générale de la population est-elle toujours une théorie générale de la population ? » in *Population,* 1992/6, Vol. 47.

## المواقع الإلكترونية

-International Labour Organization: www.ilo.org.
-INED (Institut National d'Études démographiques) ; http://www.ined.fr/
-Ministère de la Jeunesse et des Sports : www.mjs.gov.dz.
-Ministère du travail، de l'emploi et de la sécurité sociale : www.mtess.gov.dz.
-ONS : http://ons.dz/IMG/PDF/demographie_a xeblgerienne2013.
-UNICEF : www.unicef.org.